FAILY MAGAZINE
248
فەیلی
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين
آب _ 2024

الإقليم السني
يشكل نصف مساحة العراق

الفصل المليارى
وشيوخ الفيسبوك

ناقوس خطر
يداهم 60٪
من سكان العراق

الاحوال الشخصية:
وتكريس الطائفية

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

248

السنة العشرون

آب / أغسطس ٢٠٢٤

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

في هـذا العدد

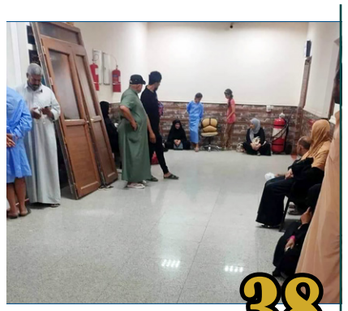

38
مستشفى في بغداد
يسمم ويخنق
الســـــكان

8
كوجو الجديدة
تحيي آمال عودة
الإيزيديين إلى سنجار

44
في العراق..
إعلاميون يسيرون بـ«حقل
ألغام» القوى التقليدية

48
بطالة الخريجين:
المشكلة المتجددة
وغياب الحلول

62
في مدينة عراقية
المريض لا يكتب له الشفاء

86
الموازنات المهدورة ٤٥٠ مليار دولار
وأموال «أغنياء العراق» تعادل ٩ دول
مجتمعة

100
جنـي التمـور:
طباخات رطب مبكرة بسبب التغير المناخي

كلمـــة العدد

عراق الحضارة وغابة الصمت

هذه الكلمات تعبر عن حوار مفتوح لوصف الآلام والأحزان المتجددة التي تتطلب إيجاد حلٍّ قبل أن يتفاقم الوضع إلى الأسوأ في بلادً لا يزال سياسيّوها غير مقتنعين بوجود أزمة في صنع القرار، تراكم القرارات الخاطئة يغرق البلاد في مواقف صعبة لا تُحسد عليها.

على مر السنوات، تظل العلاقات بين السلطات والشعب في مختلف المجالات دون المستوى المطلوب، بحيث لا يمكننا أن نعتبرها رمزًا للنجاح. السلطات ليست مهتمة حقًا بتعريف وتقديم البرامج المناسبة للناشطين السياسيين والحاكمين. رغم آمالنا بأن تجد الحركة المدنية في العراق طريقها مجددًا، إلا أن هذا المجال يحتاج إلى ظهور معانً جديدة تُقدم من خلالها مطالب المجتمع استنادًا إلى تلك المعاني.

عندما لا يتلقى الجيل الحالي التوجيهات بشكلً صحيح، فهذا يعني أنه لا يفهم الاختلافات الهادفة التي يمكن أن تكون أساساً للمشاركة في عملية البناء. هنا يبرز السؤال: ما هي التبعات والأضرار التي نجمت عن تجاهل هذه الاختلافات الهادفة في الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع العراقي؟ وما هي الإجراءات اللازمة لتعويض آثارها السلبية، علمًا بأن المنصب السياسي ليس فقط مجرد معرفة سياسية، بل يتطلب فهماً عميقاً للتنوع الثقافي والاجتماعي.

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن صوت المواطن العادي غير مسموع في بغداد مثلاً، وأن الأفكار والسلوكيات السياسية تُبنى على أساس الأغلبية والأقلية، فإن مثل هذا المناخ يثير القلق والخوف بين مواطني بلد متعدد الأعراق مثل العراق. الواقع يشير إلى أن البيئة التي لا تُسمع فيها أصوات المواطنين تشبه غابةً لا تُسمع فيها أصوات الطيور، وهي بيئة ليست مزعجة فحسب، بل مخيفة أيضًا.

على سبيل المثال، اليونان، التي تُعرف بأنها مهد الحضارة والفلسفة الغربية، تعاني اليوم من كونها أكبر بلد مدين في الاتحاد الأوروبي، وقد تمكنت فقط من تجنب المزيد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية عبر الاقتراض. هذا المثال يُذكرنا بأنه حتى البلدان ذات التاريخ الحضاري العظيم يمكن أن تواجه أزمات، إذا ما تجاهلت السياسات الصحيحة والتخطيط السليم. للأسف، تصرفات بعض المسؤولين في بلدنا الغني، رغم كل الذرائع، لا تُظهر روح الحضارة أو الوطنية، بل تُظهر العصبية، الرجعية، والفساد. وهذه المشكلة، غالبًا، لها بُعد ثقافي تحتاج إلى معالجة جادة.

رئيس التحرير

Cover Photo credit: © 2005 Anthony Legg, Courtesy of Photoshare.

بعد ٣٦ مدفع هاوتزر..
هل تتخطى واشنطن اعتراضات بغداد وتسلح البيشمركة؟

ذكر موقع مجلة «فوربس» الامريكية ان اقليم كوردستان بالرغم من تلقيه قطع مدفعية من الولايات المتحدة مؤخرا، بما يعزز قوته النارية المحدودة، الا ان قوات البيشمركة، ما تزال تفتقر الى امتلاك القدرات الدفاعية المهمة وذلك لأسباب من بينها بالدرجة الاولى ان الحكومة الاتحادية في بغداد، التي ترفض السماح بعمليات نقل الاسلحة الاساسية الى الاقليم.

فيلي

ولفت التقرير الأمريكي، بترجمة مجلة «فيلي»، الى ان وزارة شؤون البيشمركة كانت قد أعلنت مؤخرا عن تسلم مدافع «هاوتزر» امريكية من عيار 105 ملم من طراز»ام 119»، في 6 آب/أغسطس، مشيرا إلى أن القنصل العام الأمريكي مارك ستروه وصف خلال حفل تسليم هذه المدافع، بأنها «علامة فارقة في بناء قدرات قوات البيشمركة».

وكان وزير شؤون البيشمركة شورش إسماعيل قد أعلن في السادس من شهر آب الجاري، أن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» زودت قوات البيشمركة بمجموعة من المدافع الثقيلة بموافقة الحكومة الاتحادية العراقية، وذلك خلال حفل تسليم قوات البيشمركة بـ24 مدفعا من النوع الثقيل من قبل القوات الأمريكية جرت مراسيمه داخل مبنى وزارة شؤون البيشمركة في مدينة أربيل.

ودعا الوزير، حينها، الحكومة العراقية، الى توفير المساعدات العسكرية والمالية واللوجستية لقوات البيشمركة اسوة باقرانهم من القوات الاتحادية على اعتبار انها جزء من المنظومة الدفاعية والأمنية للعراق.

ويشير تقرير المجلة الامريكية، إلى أن واشنطن كانت وافقت على تسليم 36 قطعة مدفعية من طراز «ام 119» لتجهيز كتيبتين من المدفعية الكوردية في العام 2017.

وفي حين قال التقرير إن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والمشكل في العام 2014 بعد إعلان ما يسمى «الخلافة» لتنظيم داعش، يقوم

احيانا كثيرة بتسليم مركبات عسكرية الى البيشمركة، بما في ذلك مركبات «هامفي» والشاحنات والعربات المدرعة المقاومة للألغام، الا انه اعتبر ان تسليم قطع المدفعية هذه، يشكل مثالا نادرا على قيام التحالف بتأمين الاسلحة الثقيلة وتعزيز القوة النارية للبيشمركة بالاضافة الى الدعم في المجال اللوجستي.

وتابع التقرير قائلا انه حتى عندما كانت البيشمركة تواجه وحدها بصمود أمام داعش على الأرض في الشمال في الفترة بين عامي 2014 و2016، فان الحكومة العراقية كانت مصممة على ان تمر اي مركبات واسلحة مخصصة للبيشمركة من جانب قوات التحالف، عبر بغداد اولا.

وأضاف التقرير الأمريكي، إن قوات البيشمركة كثيرا ما اشتكت من تعرضها للتلاعب، وهو وضع يبدو أنه لم يتغير كثيرا الان.

وبعدما ذكّر التقرير بتصريحات كوردية مؤخرا بأن الحكومة الاتحادية تمنع تزود البيشمركة بطائرات مسيرة من قوات التحالف، قال إن طائرات كهذه غير مسلحة لكنها مزودة بكاميرات مراقبة عالية الدقة، من شأنها أن تحسن بدرجة كبيرة قدرات البيشمركة المحدودة في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

وبين التقرير أن طائرات كهذه بامكانها مساندة عمل سلاح المدفعية ورصد المواقع الحيوية التي تعرضت لهجمات متقطعة أو هجمات صاروخية من قبل الميليشيات المدعومة من ايران، مثلما جرى مؤخرا في حقل غاز خور مور.

واوضح التقرير انه بغض النظر عن بعض المروحيات الصغيرة التي تمتلكها البيشمركة، فان القوة الجوية لهذه القوات محدودة للغاية، ولا تمتلك طائرات مقاتلة من اي نوع، وتابع قائلا انه بامكان طائرات المراقبة المسيرة ان تعوض جزئيا على الاقل عن هذا النقص في القوة الجوية.

وذكر التقرير انه عندما تعاون الكورد مع الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين في العام 2003، فإن واشنطن قالت لهم ان بامكانهم ان يتوقعوا إمدادات كبيرة من الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات «جافلين اف جي ام148-».

واضاف ان البيشمركة لم تتسلم أي صواريخ من هذا النوع، مشيرا الى ان الكورد اغتنموا الفرصة التي أتاحها الغزو، لكي يستولوا على العديد من دبابات «تي 52-» العراقية وهو من طراز الحقبة السوفياتية.

واشار التقرير الى ان قوات البيشمركة ما تزال تشغل بعض هذه الدبابات الصدئة حتى الآن، حيث أنهم لم يتمكنوا من الحصول على المزيد من العربات المدرعة الحديثة.

وفي المقابل، قال التقرير الأمريكي، إن الجيش العراقي حصل على دبابات قتالية رئيسية امريكية من طراز «ابرامز ام 1 ايه 1» المتطورة، بالاضافة الى دبابات «تي90-» الروسية القتالية، الا ان بغداد لم تتقاسم أيا منها مع البيشمركة التي تعاني من نقص في التجهيزات العسكرية.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، بعد أن هاجم داعش لكوردستان العراق في أغسطس/ آب 2014، شعرت البيشمركة بالامتنان عندما زودتهم ألمانيا بصواريخ ميلان ATGM القديمة والموجهة سلكيا لمساعدتهم في الدفاع عن مواقعهم ضد الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحملة بمركبات داعش الفتاكة والمدرعة بشدة.

والآن، يقول التقرير الامريكي ان اقليم كوردستان يجد نفسه بمواجهة انواع جديدة من التهديدات التي تحتم القيام بتدابير مضادة أكثر تطورا، مذكرا في هذا الاطار بان المطار الرئيسي في الاقليم في اربيل والمدينة نفسها تعرضتا لهجمات متكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة من جانب إيران ومن وكلائها من الميليشيات.

واعتبر التقرير الامريكي انه بينما تمكنت القوات الامريكية من الدفاع عن نفسها بمواجهة الضربات بشكل مباشر في الاقليم، الا ان الكورد بحاجة الى قدرة دفاع جوي خاصة بهم بإمكانها اعتراض الصواريخ والطائرات المسيرة بشكل مستقل على الأقل، مذكرا بأن رئيس وزراء الإقليم مسرور بارزاني كرر طرح هذا الطلب في مقابلة مع قناة «ان بي سي نيوز» الأمريكية في فبراير/ شباط الماضي.

وبعدما لفت التقرير إلى أن قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2024 الذي اقره الكونغرس الامريكي، يتضمن بندا يتعلق بتجهيز الدفاعات الجوية للبيشمركة، إلا أن التقرير رأى أن بغداد قد تعمد، وبناء على طلب من إيران، الى منع أي مبادرة للقيام بذلك.

وختم التقرير الأمريكي بالقول إن تسليم مدافع «ام 119» يشكل «تطورا ايجابيا و مؤشرا آخر على الشراكة المستدامة بين الجيش الأمريكي والبيشمركة، إلا أنهم يحتاجون الى المزيد»، مضيفا انه «في ظل استمرار التهديد بعودة تنظيم داعش، ومواجهة المنطقة توترات متزايدة وخطر التصعيد وسط الحرب في غزة، فان الحليف الكوردي القديم لاميركا، يحتاج الى امكانات دفاعية اضافية لحماية جيبه الضعيف من حريق إقليمي قد يكون مميتا».

ترجمة مجلة «فيلي»

كوجو الجديدة

تحيي آمال عودة الإيزيديين إلى سنجار

ذكرت وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية أن قرية «كوجو الجديدة» التي ستحل محل بلدة كوجو التي دمرت بعد احتلال داعش لها قبل نحو عشرة أعوام، والتي سيبدأ إعمارها بعد أيام، تحيي الآمال بعودة الإيزيديين النازحين، واستقرارهم فيها.

فيلي

ولفت التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، إلى أن زعماء المجتمع الإيزيدي أعلنوا الخميس الماضي عن خطط لإنشاء القرية الجديدة بتمويل دولي لإيواء النازحين من واحدة من أكثر المذابح دموية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد أقليتهم الدينية الصغيرة والمعزولة، وذلك في 15 آب/أغسطس 2014، حيث قتلوا المئات في كوجو وحدها خلال اجتياحهم قضاء سنجار واستعبادهم لآلاف الإيزيديين.

رغبة بالعودة إلى كوجو

وذكر التقرير أنه من بين 1470 شخصاً في كوجو في ذلك الوقت، اختطف تنظيم داعش 1027 شخصاً، وقتل 368 شخصاً، وتمكن 75 فقط من الفرار، وفقاً لمركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد.

وقال التقرير إن الناجين يعودون الآن إلى كوجو، ونقل عن الزعيم الإيزيدي نايف جاسو، قوله إن جميع التصاريح تم الانتهاء منها الآن، وسيتم البدء في بناء القرية الجديدة في 5 أيلول/سبتمبر المقبل.

ولفت التقرير إلى أنه من المقرر بناء «كوجو الجديدة» بالقرب من قرية تل القصب، على بعد 10 كيلومترات، إلى الشمال من كوجو الأصلية التي أصبح معظمها الآن في حالة خراب.

وأشار التقرير إلى أن المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و«مبادرة نادية» غير الربحية، يأملون أن توفر السكن والبنية التحتية، سيشجع النازحين الإيزيديين على العودة إلى وطنهم التاريخي.

« الناجون ما يزالون يعيشون في خوف من داعش، لافتاً إلى أنه من بين أسباب اختيار كوجو الجديدة لتكون على مسافة من القرية القديمة، هو لكي تكون أقرب إلى الجبال التي لجأ إليها العديد من الإيزيديين أثناء هجوم الدواعش ».

إلا أن التقرير لفت إلى أن عودة هؤلاء النازحين، تعتبر قضية شائكة، حيث عاد عدد قليل من الإيزيديين إلى ديارهم السابقة، مضيفاً أنه في سنجار، الوضع سيء، حيث البنية التحتية مدمرة، والتمويل لإعادة الإعمار محدود، بينما تتنافس الجماعات المسلحة على تقاسم المنطقة.

وتابع أنه برغم إلحاق الهزيمة بداعش في العام 2017، إلا أنه بحسب المنظمة الدولية للهجرة، فأنه حتى نيسان/ أبريل من العام الحالي، عاد 43% فقط من أكثر من 300 ألف شخص نزحوا من سنجار.

ونقل التقرير عن جاسو قوله إن 133 أسرة نازحة أعربت عن استعدادها للعودة لكي تستقر في «كوجو الجديدة» التي ستضم إلى جانب المنازل للناس، حدائق وأسواق ومركزاً صحياً ومركزاً للدعم النفسي ومساحات ترفيهية.

«مبادرة نادية»

ونقل التقرير عن المتحدث باسم «مبادرة نادية» صلاح قاسم قوله إنه سيتم بناء كل منزل بحسب حجم واحتياجات كل أسرة.

كما نقل التقرير عن إلياس صالح قاسم، وهو من الناجين القلة من كوجو، ويعيش حالياً بمخيم للنازحين في إقليم كوردستان، قوله إنه يخطط لكي يعود بمجرد أن تصبح القرية الجديدة جاهزة، موضحاً أنه «يرغب بالعودة إلى منزلي الأصلي»، إلا أنه لم يكن متفائلاً حول الآخرين حيث أن العديد من الإيزيديين هاجروا منذ ذلك الحين وبدأوا حياة جديدة في أماكن أخرى.

وتابع قاسم قائلاً إنه «من الصعب العودة إلى قرية فارغة، ومن الأفضل أن نستقر في كوجو الجديدة بمجرد الانتهاء من إعمارها».

ونقل التقرير عن فاطمة إسماعيل، وهي ناجية أخرى من مذبحة كوجو وتقيم في نفس المخيم الذي يعيش فيه قاسم منذ تسع سنوات، أنها تأمل أيضاً أن تستقر في القرية الجديدة، مشيرة إلى أن كوجو القديمة تحتوي على الكثير من الذكريات المؤلمة.

ولفت التقرير إلى أنه جرى العثور على رفات زوج فاطمة إسماعيل واثنين من أبنائها في مقبرة جماعية بينما لا يزال ثلاثة أبناء آخرين في عداد المفقودين، وتنتظرهم قبور فارغة في المقبرة المحلية.

ونقل التقرير عن فاطمة قولها إنها رغم أنها تفتقد مجتمع القرية القديم، «لا يمكنني العودة إلى المنزل أبداً لأنني لا أستطيع النظر إلى الغرف الفارغة.. فكيف يمكنني التعايش مع ذلك؟».

وختم التقرير بالقول إن الناجين ما يزالون يعيشون في خوف من داعش، لافتاً إلى أنه من بين أسباب اختيار كوجو الجديدة لتكون على مسافة من القرية القديمة، هو لكي تكون أقرب إلى الجبال التي لجأ إليها العديد من الإيزيديين أثناء هجوم الدواعش.

وقال التقرير إن إحياء ذكرى المجزرة ومراسم الاحتفال مثلما جرى الخميس الماضي، تعيد الذكريات المؤلمة.

ونقل التقرير عن قاسم قوله «يبدو الأمر وكأنه اليوم الأول في كل مرة يكون هناك حفل أو حدث يجب تذكره في هذه الأيام.. ومهما فعلوا من أجلنا، أو قدر محاولتهم، فإن ما شهدناه كان فظيعاً بشكل لا يحتمل، ومن المستحيل أن ننساه».

ترجمة مجلة «فيلي»

جبال بيضاء بلا ثلوج..

عرفها العبّاسيون وبنوا بأحجارها قصورهم في سامراء وخطوا بها بغداد

كثير هي الصناعات المحلية العراقية التي توجد في الطبيعة وما يمتد لها يد الانسان حتى تتحول الى صناعات مهمة تدر المال لمن يعمل فيها وصناعة الأسمنت الابيض العراقي علامة عراقية بامتياز يستخرج منه الجص وكذلك يستخدم في صناعة الرخام للمحلي عرفها العباسيين وبنوا فيها قصورهم في سامراء واستخدموه في خط أساس مدينة بغداد.

فيلي

جبال يكسوها الابيض

الى الشمال الغربي من محافظة كركوك يوجد سلسلة جبال بيضاء وتحديدا على الطريق الرابط بين كركوك وقضاء الدبس من مسافات طويلة تشاهد الجبال وقممها البيضاء بلا ثلوج، وآليات جديدة كبيرة تكسر الجبال وتحولها الى قطع حجرية كلسية تتحول بأيدي فنانين الى اسمنت ابيض وكذلك يدخل في صناعة أحجار المرمر.

تتوفر في المناطق الشمالية والوسطى والشمالية تكون بشكل مرمر في الترسبات ذات عمق 3 م او تكون بشكل اصداف وهو جبس نقي متبلور او كامل التبلور ويتواجد بين طبقات المرمر وتستعمل لعمل البورك الفني.

أما في الوسطى فيتوفر بشكل ترسبات جبسية تكون ظاهرة على سطح الأرض يتراوح عمقها بين متر او مترين وغير كاملة التبلور.

هو كبريتات الكالسيوم الحاوية على نصف جزيئة ماء تقريبا ويصنع من كبريتات الكالسيوم الحاوية على جزيئتين ماء حيث يحرق بدرجة حرارة حوالي 170 °م وعند ارتفاع الحرارة إلى أكثر من 200 °م فإن الكبريتات تفقد ماء تبلورها الى ان تتحول الى كبريتات كالسيوم الالمائية الجص.

يقول احد العاملين في معمل صناعة الجص ويدعى عباس الجميلي لمجلة «فيلي»، أن «صناعة الأسمنت الأبيض وما يعرف في محليا بالجص حيث أن الجبال الموجود في عمق اطراف كركوك هي جبال كلسية بيضاء ونقوم بحفر وتكسير هذه الأحجار وبعد أن تصبح على شكل قطع حجرية وبعدها يتم تكسير وطحن الحجارة الكبيرة وتتحول الى قطع صغيرة وبعدها تدخل في فرن حراري يتجاوز درجة الحرارة فيها 400 درجة».

ويتابع الجميلي أنه «عند انتهاء عملية صهر القطع الكلسية تتحول المادة الكلسية الى طحين للمادة ويتم نقلها الى مخازن المعمل ويكون جاهز للاستعمال والبيع ويعتبر جص كركوك واقليم كوردستان من انقى انواع الاسمنت الابيض وكذلك تدخل في صناعة الرخام والمرمر ولكن هذه المادة تكون موجودة في جبال الموصل وكوردستان وكذلك تدخل في صناعة الموزائيك (الكاشي)».

ويشير إلى أنه «يتم تكسير المادة الخام الى حجم يتراوح بين 5- 20 سم وبعدها تدفع المادة الخام المكسرة في فرن أسطواني الشكل ذي قطر بقياس متر

واحد ويتركب داخله أقراص من الحديد تدور حول محور وذات فتحات في طرفي الفرن، وتتدحرج المادة الخام ببطء من الاعلى على هذه الأقراص، وبعدها تدفع الى خارج الفرن وخلال مرور المادة الخام المكسرة على هذه الأقراص تحترق بالغازات الحارة المندفعة في اسفل الفرن الى المدخنة وبعدها تنقل المادة الى المطاحن حيث يطحن الى مسحوق ناعم ثم يخزن ويكون جاهز للاستعمال».

ويبين أن «عملية النقل للمنتوج يتم عبر ناقلات كبيرة حسب الأحجام ويتم تحميل المادة الى السيارات عبر قلاب (شفل) وتكون الكميات حسب المطلوب من المنتج حيث السعر ثابت في البيع وهو 60 الف دينار عراقي للمتر الواحد منه حيث سعر الشاحنة الواحد بحجم 6 امتار الى سعر 720 ألف دينار».

ويتابع أن «معامل الجص توفر المادة للسوق المحلية في كركوك بشكل كامل وحتى هناك طلبا عليها في اقليم كوردستان ومحافظة صلاح الدين والسبب لجودة المنتوج، ومعاملنا توفر فرص للعشرات من العاطلين عن العمل وتدخل في صناعات متعددة في الأسواق المحلية».

عمل لا يخلو من خطر

ويروي عامل اخر في احد معامل الجص ويدعى حسان علي لمجلة «فيلي»، أن» العمل في معامل الجص في كركوك لا يخلو من الخطر كون العمل فيها صعوبة وهي تكسير الجبال وتحويلها الى قطع صغيرة وفي اي وقت سوف تجد نفسك جثة هامدة لو سقطت عليك اي حجارة كلسية كبيرة وانا تعرضت لأكثر من مرة لهذا الأمر ولكن الله هو خير حافظ».

ويشير إلى أن «أمراض الجهاز التنفسي هي الملازمة للعاملين في هذا القطاع الصناعي ولاننا نعمل في هذا المجال منذ عشرات السنوات ولا نعرف سوى العمل في هذا الجبل الأبيض الذي أشبه ما يكون بالثلج المستمر على مدار السنة ونعمل على فترات مستمرة منذ ساعة الفجر حتى ساعة المساء».

ويتابع أن «الجص مرتبط بعملية البناء وتعتبر الكسوة الداخلية لأي بيت وحتى الخارجية منها ويضاف لها بانها تدخل في الصناعات الاخرى منها الجبس الصناعي والذي تكون مادة الجص الأبيض ويصنع منها قطع مختلفة تدخل في تزيين المنازل من الداخل لم يكن مسكوا بمادة الجص الابيض».

اساسات بغداد العباسية

ويقول المختص في الشأن التاريخي خليل العباسي لمجلة «فيلي»، أن «العباسيين عرفوا هذه المادة اي مادة الجص واستخدموها في بناء قصورهم في سامراء وبغداد واستعملوها في رسم تأسيس بغداد عاصمة لهم فهم كانوا يستخدمونها بشكل أحجار متوسطة وكذلك كعجين تدخل في بناء قصورهم وهي شاخصة وموجودة في جميع المواقع يمكن مشاهدتها في سامراء في قصر العاشق وملوية سامراء والمدرسة المستنصرية في بغداد».

مادة أساسية في البناء

ويقول أحد العاملين في البناء ويدعى رشيد خورشيد لمجلة «فيلي»، إن «الجص تعتبر مادة اساسية في البناء حيث يستخدم في اكساء المنازل داخليا ويعتبر من المواد الاساسية في البناء ويعتبر جص كركوك الاكثر نقاوة وجودة في كركوك لما يمتاز به من النقاوه والبياض الشديد ونحن نعمل في كسوة المنازل (لبخ) كما يعرف محليا وتدر علينا الأموال وفي كل منزل يكون المساحة هي الفيصل لمعرفة الكميات المستخدمة وتكلفة الانجاز».

العمل في معامل الجص في كركوك لا يخلو من الخطر كون العمل فيها صعوبة وهي تكسير الجبال وتحويلها الى قطع صغيرة وفي اي وقت سوف تجد نفسك جثة هامدة لو سقطت عليك اي حجارة كلسية كبيرة

فيلي | كورديات

سلة عنب العراق.. دهوك تبدأ موسم صنع الزبيب

شهدت محافظة دهوك بداية الموسم الزراعي لصناعة الزبيب من العنب حيث يتوقع هذا العام ان يشهد ارتفاعا ملحوظا في كمية إنتاج العنب.

فيلي

وقال الخبير الزراعي امين ئاميدي في تصريح لمجلة «فيلي»؛ إن «التقديرات تشير الى أن كمية إنتاج العنب لهذا الموسم قد تصل الى 60 الف طن مما يعد كمية جيدة جدا تعكس تحسن الظروف الزراعية في المنطقة».

وأوضح ئاميدي الذي يشغل منصب مستشار في دائرة زراعة دهوك؛ ان «العديد من فلاحي المنطقة يلجأون إلى تحويل محصول العنب إلى زبيب وذلك بسبب انخفاض أسعار العنب في الأسواق مقارنة بأسعار الزبيب مما يجعل هذا التحويل أكثر ربحية لهم وايضا عدم وجود مصانع لانتاج العصائر من العنب».

واشار ئاميدي الى وجود طريقتين رئيسيتين لصناعة الزبيب: الاولى تقليدية تعرف بالطريقة «الشمسية» وهي الأكثر شيوعا بين الفلاحين. وتتضمن هذه الطريقة غلي الماء مع الرماد وزيت خاص ثم غمر عناقيد العنب في هذا المحلول لمدة نصف دقيقة تقريبا بعد ذلك تفرش العناقيد على الأرض تحت اشعة الشمس لمدة تتراوح بين 3 الى 5 ايام حسب قوة سطوع الشمس بعد انتهاء هذه العملية يجمع الزبيب وينظف ثم يعبأ في أكياس خاصة ليتم بيعه في الأسواق.

أما الطريقة الثانية؛ فهي حديثة وتتضمن استخدام بعض المواد الزراعية الحديثة في عملية التحويل ومع ذلك أشار ئاميدي الى ان هذه الطريقة ليست شائعة بعد بين فلاحي المنطقة.

من جانبه؛ اوضح حميد مجيد، وهو فلاح من منطقة دوسكي شمال دهوك ان موسم صناعة الزبيب يبدأ في العشرين من شهر آب ويستمر حتى نهايته.

واضاف مجيد في حديثه لمجلة «فيلي»؛ انه وعائلته يعملون منذ الصباح الباكر على قطف عناقيد العنب وغمرها في المادة التي أعدها مسبقا ثم يجمعونها بعد أن تجف.

وأشار مجيد إلى ان هذه العملية تعد مجهدة لكنها مفيدة نظرا لانخفاض أسعار العنب في الأسواق في هذا الوقت، مما يدفعهم الى تحويله الى زبيب وبيعه في أسواق دهوك والمحافظات العراقية الاخرى بأسعار جيدة.

يجدر بالذكر ان محافظة دهوك تعد من أهم مناطق زراعة العنب في العراق حيث تضم أكثر من 80 صنفا من أنواع العنب المختلفة مما يجعلها سلة العنب في البلاد.

بنزين كركوك يضع السيارات وأصحابها

بين يدي الميكانيك وورش التصليح

يوميا يُصاب العشرات من أصحاب السيارات في محافظة كركوك، بصدمة كبيرة تضعهم بين أيدي الميكانيكيين، بسبب أعطال تطال سياراتهم، ويحملون السبب الى نوعية البنزين المجهز من قبل المنتوجات النفطية في المحافظة.

فيلي

ويشكو مواطنون وسائقو سيارات من رداءة الوقود (البنزين) الذي يتسبب بأضرار واعطال كثيرة للسيارات، خصوصاً خلال فصل الصيف، مع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، أما البنزين المحسن والسوبر فهو جيد لكنه غير مناسب لأصحاب الدخل المحدود، وسائقي سيارات الأجرة مما يدفعهم الى البنزين العادي او ذلك المنتوج المحلي الرديء.

شكاوى السائقين

يقف صاحب السيارة سمير عبدالله أمام ورشة تصليح السيارات في منطقة كراج الشمال وسط كركوك، قائلاً لمجلة «فيلي»، إن «سيارتي حديثة واستغرب تكرار الأعطال فيها وخلال اسبوع واحد استبدل الأجزاء التي تعطلت، خاصة ما يعرف بالسوق المحلية (الفيت بمب) وهي مصفاة تربط بين البنزين المار باتجاه محرك السيارة، وفي كل عطل يتم إصلاحه بحدود 60 الى 100 دولار وخلال اسبوع واحد أصاب الخلل السيارة وخسرت بحدود 200 دولار أمريكي وهذا فقط للمواد».

ويضيف أن» الميكانيكي حين يفتح المكان الذي اصيب بالعطل يجد بنزين متسخ ولأكثر من مرة وهذا يسبب اعطال في السيارة وكذلك خسائر مالية لأصحاب السيارات وبعد استبدال القطع المتضررة قمت بعملية تبديل القطع وقمت بوضع بنزين من النوع المحسن استقرت السيارة وعادت للعمل بصورة جيدة ولكن مع تغير نوعية البنزين الى العادي عادت الاعطال وعدنا معه الى ورشة الاستبدال والان صرت احمل معي في السيارة قطع غيار وأين ما

تعطلت سيارتي أقوم بإصلاح العطل بعد أن صار لدي الخبرة في فك واستبدال هذه القطعة».

بنزين رديء

ويقول صاحب سيارة نوع تيوتا ويدعى أحمد عباس لمجلة «فيلي»، أن «السيارة هي جزء من حياتنا اليومية ورداءة البنزين حولها إلى جحيم يوميا نزور الميكانيك ونضع في جيبه بحدود 60 دولار في كل عطل واستبدال الفيت بمب لان هذه القطعة تعتبر محرك وعقل السيارة واي ردائة في البنزين يعني عطل السيارة وهو قلب السيارة».

ويؤكد أن» البنزين في المحطات ذات نوعية غير جيدة ويجب على المنتوجات النفطية التقصي ومعرفة أسباب رداءة البنزين في محطات كركوك وهذا لا يعني كل البنزين ليس جيداً، فالبنزين المحسن ذا نوعية جيدة ولكن الأسعار تجبر المواطن وصاحب السيارة الى استلام المنتوج من البنزين العادي والاعطال تتكرر بين فترة واخرى والسبب البنزين».

ويقول صاحب ورشة في المنطقة الصناعية بكراج الشمال ويدعى مراد محمد، لمجلة «فيلي»، إن «كثرة الأعطال التي تصيب السيارات وخاصة الفيت بمب هي بسبب البنزين ورداءة نوعيته، حيث يزورنا يوميا عشرات من أصحاب السيارات ويشكون من الاعطال وانا مثل طبيب اشخص الحالة ومن ثم أعطي العلاج ونحدد سبب الاعطال نفتح السيارة ونستخرج الفيت بمب ونفرغ البنزين الذي فيه ونشاهد الأوساخ التي تظهر للعيان، وهذا دليل على أن البنزين هو السبب الأول للاعطال».

ويضيف أن «أسباب رداءة البنزين أولها عدم مطابقة المنتوج للمواصفات التي تنتج في المصافي، ويضاف لها ان هناك محطات لم تقم بتحديث الخزانات القديمة التي مضى عليها عشرات السنوات، ولكونها هي أسفل الأرض يصيبها التكلس والأوساخ وعندها تنتقل من الخزان الى السيارات وتصيبها بالعطل وتحديد الفيت بمب».

ويشير إلى أن «ورشتي مختصة في علاج هذه المرض ويكلف العمل الواحد بين 30 الى 60 دولاراً وإذا تكرر العطل نساعد صاحب السيارة ولا نأخذ منه أجور العمل فقط نأخذ منه أجور المواد التي نغيرها في السيارة لتكون السيارة مثلما كانت ويعود علها بصورة سلمية وعملنا معروف بالدقة والامانة وقوة الانجاز بعيدا عن الغش والاحتيال».

ويقول الخبير الاقتصادي علي خليل لمجلة «فيلي»، أن» البنزين المحسن او عالي الاوكتان يفرق كثيراً عن البنزين العادي، ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك على جودة أداء السيارة»، منوهاً الى أن «تكلفة البنزين عالي الأوكتان عالي الحكومة هو 1200 دينار، لذا تقوم بخلطه وذلك لأسباب اقتصادية».

وتابع أن» مادة النفثا هي أحد منتجات النفط الوسيطة التي يستحصل عليها في مصفاة النفط، وهي لا تعتبر مادة نقية بعينها، بل هي مزيج من عدة قطفات مختلفة؛ وتنقسم أنواع النافثا إلى قسمين: النفثا الخفيفة والنفثا الثقيلة».

ثلاث مراحل للتصفية

ويقول مصدر مسؤول في دائرة المنتوجات الشمالية لمجلة «فيلي»، إن «منتوج البنزين في كركوك يمر بثلاثة مراحل للتصفية حيث تبدأ بالمصافي والمستودعات والمنتوجات ومن ثم نقلها عبر صهاريج إلى محطات التوزيع ويتم تجهيزها من ثلاثة مصافي وهي مصافي بيجي ومصافي قيوان ومصافي الدورة، ولدينا دائرة التفتيش ومراقبة المنتوج حيث إذا كان المنتوج غير مطابق للمواصفات تعاد الصهاريج الى الجهة التي أتت منها».

ويشير المصدر إلى أن «هنالك ثلاثة أنواع من البنزين دخلت إلى العراق بعد تشغيل مصفى كربلاء المقدسة، وهو بنزين سوبر (Super) معدل الأوكتان فيه 95، وقد أعطيناه اللون الأخضر، لكي يستطيع المواطن تمييزه عن بقية الأنواع».

ويتابع: «والبنزين المحسن معدل الأوكتان فيه يتراوح من 95 - 90، والبنزين العادي معدل الأوكتان فيه 85، وهناك مشروعاً لاستخدام الغاز السائل في المركبات، حيث تكون نسبة الأوكتان في الغاز السائل 110، أي أكثر من السوبر الذي يساوي 95»، مشيراً إلى أن «عملية استخدام الغاز السائل أكثر راحة وبتكلفة أقل وعملية صيانة أقل وعلى المواطنين لوضع منظومات لاستخدام الغاز السائل في مركباتهم مما سيخفض من كلف الاستخدام ونوعية المنتج ستكون نوعية عالية جداً

وختم المصدر، بالقول إن «كركوك تحصل اليوم على مليون و600 ألف لتر يوميا من البنزين والمنتوج مطابق للمواصفات».

«السيارة هي جزء من حياتنا اليومية ورداءة البنزين حولها إلى جحيم يوميا نزور الميكانيك ونضع في جيبه بحدود ٦٠ دولار في كل عطل واستبدال الفيت بمب واي ردائة في البنزين يعني عطل السيارة»

اللغة الأم..
٧٠ عاماً من انعدام التكافؤ مع الناطقين بالفارسية

محسن رناني

خلال السبعين سنة الماضية، يتم إجبار أطفال ما يقرب من نصف سكان البلاد (ايران)، أي المجموعات العرقية غير الناطقة بالفارسية في البلاد، على تعلم اللغة الفارسية منذ السنة الأولى من المدرسة الابتدائية والدراسة باللغة الفارسية.

تتشكل المرحلة الصفرية من التطور في أي بلد أثناء مرحلة الطفولة، في المدرسة الابتدائية ومرحلة ما قبل المدرسة. فكل ما نريده لمستقبل بلادنا يجب أن نزرع بذوره في هذه السنين.

ومن خلال فرض تعليم اللغة الفارسية على الأطفال الذين لغتهم الأم ليست الفارسية، فإننا نواجههم بتوقف لعدة سنوات في أكثر سنوات حياتهم حساسية في عملية التنشئة الاجتماعية. وفي الحقيقة أن 67% من طلاب المدارس الابتدائية الذين يفشلون في الصفين الأول والثاني ينتمون إلى المحافظات التسع ثنائية اللغة في البلاد هي دليل على هذه المشكلة. الأطفال الإيرانيون غير الناطقين بالفارسية، عندما يتأقلمون أخيرا مع اللغة الفارسية ويتعلمونها، يكونون قد فقدوا سنوات طفولتهم. وهي الفترة الأكثر حسما لتعلم وممارسة الخصائص التي يحتاجها لاحقا للحضور الفعال والمستمر في عملية الخلق والتنمية.

ولم نلاحظ أن اللغة الأم ليست لغة الكلام فقط، بل هي لغة العاطفة، ولغة المشاعر، ولغة حياة الإنسان. اللغة الأم هي اللغة الذاتية او الداخلية للإنسان وعملية التفكير تتم أولا في اللغة النفسية لكل إنسان ومن ثم تترجم إلى لغته المنطوقة.

أظهرت الدراسات أنه في المجموعات الديموغرافية ثنائية اللغة، إذا تعلموا لغتهم الأم جيدا، فإن أدمغتهم تكون أكثر قدرة على معالجة المعلومات العاطفية ومجال الإدراك الدلالي.

في الواقع، من خلال عدم تعليم اللغة الأم وفرض اللغة الفارسية على الأطفال الذين لغتهم الأم ليست الفارسية، فإننا نوقف تطور لغتهم الداخلية ولغة التفكير لديهم في نفس

»

عمر الطفولة، ويتحملون الكثير من الضغوط النفسية والعاطفية ومع تأخير لعدة سنوات، يمكنهم أخيرا التفكير والتحدث باللغة المفروضة الجديدة. لكن ما ينقصهم في هذه الأثناء هو فرص التطوير بأبعادهم التعليمية والوجودية التي تشكل قدراتهم التواصلية وتطورهم الإبداعي.

النقطة المهمة هي أن اللغة ظاهرة أو نظام كاثوليكي. أي أنها ظاهرة خلقت وتطورت بشكل طبيعي ودون تدخل إنساني واعي ووصلت إلى أمر ذاتي. وفي الظواهر الكاثوليكية، نتعلم أولا استخدامها وتطبيقها، ثم نقوم بتحليلها والتعرف على مكوناتها. إذا كانت اللغة ظاهرة كاثوليكية، فيجب علينا أولا استخدامها وتعظيم القدرة على استخدامها، ومن ثم الانتقال إلى تعلمها وتحليلها. عندما نخرج الطفل من بيئة اللغة الأم وندخله في التعليم الإلزامي للغة الفارسية، فإنه لم يصل بعد إلى نقطة الازدهار في عملية التعلم الكاثوليكية للغة الأم، أي أقصى نقطة في قوة الكلام والإدراك، أي ذلك الجزء من المشاعر والعواطف الذي يجب تطويره بالكامل بمساعدة اللغة الأم، فهو لم يتشكل بشكل كامل وبالتالي تتم عملية تنمية قوة التحدث باللغة الأم عند الطفل تتوقف في مكان ما، وبالتالي لا تصل لغة الطفل الداخلية، وهي أيضا لغة تفكيره، إلى طاقتها القصوى.

ومن ثم، يجب على هذا الطفل المظلوم أن يتعلم اللغة الفارسية أولا ثم يقوي قدرته على التفكير باللغة الفارسية. وهذا هو نفس القمع الذي نمارسه على أطفال المجموعات العرقية الإيرانية غير الناطقة بالفارسية منذ سبعين عاما، ونضعهم في وضع غير متكافئ في التنافس على الفرص الاجتماعية والاقتصادية مع الناطقين بالفارسية.

في الواقع، من خلال فرض تعليم اللغة الفارسية، فإننا نبطئ أو نوقف عملية التطور العقلي والشخصي لما يقرب من نصف سكان بلادنا لبضع سنوات وندمر الفرص المتاحة لهم لصالح الأطفال الناطقين باللغة الفارسية. وبهذه الطريقة، نقوم بتقليل الفرص العامة للمشاركة في عملية التنمية في المحافظات التي لا يتحدث سكانها اللغة الفارسية. ولعل جزءا من الفجوة وعدم التوازن التنموي الموجود بين المحافظات الوسطى والمحافظات الحدودية في البلاد هو بسبب هذه القضية. أي أنه على الرغم من تخصيص ميزانيات مناسبة لتنمية بعض المحافظات المحرومة في الماضي، إلا أن تلك المحافظات لا تزال محرومة.

في الواقع، من الممكن أنه من خلال فرض اللغة الفارسية على أطفال المحافظات ثنائية اللغة، سنخلق فجوة لعدة سنوات في عملية تكوين شخصية وقدرة أطفال هذه المناطق، وستكون هذه بداية التوزيع غير العادل للفرص بين الموارد.

بالإضافة إلى جميع المظالم السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فإن هذا الشكل من الظلم التعليمي هو أيضا ظلم مدمر فرضناه بصمت على الشعوب الإيرانية غير الناطقة بالفارسية على مدار السبعين عاما الماضية.

ترجمة مجلة «فيلي»

« من الممكن أنه من خلال فرض اللغة الفارسية على أطفال المحافظات ثنائية اللغة، سنخلق فجوة لعدة سنوات في عملية تكوين شخصية وقدرة أطفال هذه المناطق، وستكون هذه بداية التوزيع غير العادل للفرص بين الموارد ».

فيلي
الملف الفيلي

الاحوال الشخصية: تواصلُ الجدل ومخاوف من تكريس الطائفية وانقسام المجتمع

تفاقم الجدل بشأن التعديلات المقترحة على قانون الاحوال الشخصية العراقي الذي صدر في خمسينات القرن الماضي، وانبثقت المخاوف من ان تتضرر حقوق المرأة بشأن الحضانة في حالات الطلاق في حال اقرار التعديلات، وكذلك تولدت مخاوف ايضا على حقوق النساء من الحرمان من الارث فضلا عن تخوفات اخرى.

■ فيلي

وتعرضت التعديلات المقترحة الى هجوم واسع من منظمات المجتمع المدني ومن زعماء سياسيين ودينيين ايضا.

وفي يوم الاربعاء 24 تموز 2024 اضطر مجلس النواب العراقي إلى تأجيل القراءات والتصويت على تعديل قانون الأحوال الشخصية 188 الصادر عام 1959 إلى إشعار آخر بعد موجة من الانتقادات من ناشطين وقوى سياسية.

وقال البرلمان، في بيان إنه قرر تأجيل مقترح قانون التعديل لمزيد من النقاش، بعدما قدّم رئيس اللجنة القانونية ريبوار عبد الرحمن طلبا بهذا الخصوص «لإشراك منظمات المجتمع المدني ولجنة المرأة وحقوق الإنسان في المناقشات حول التعديل».

ويقول مراقبون إن ضغوطاً مدنية وموجة انتقادات لم تهدأ أجبرت البرلمان على عدم مناقشة التعديل في جلسة الأربعاء.

ودار بشأن مقترح التعديل الجديد كثير من الأحاديث والجدل والشكوك المتعلقة بالدوافع التي تقف وراء طرحه في هذه المدة التي تسيطر فيها قوى «الإطار التنسيقي» الشيعية ذات الصبغة الإسلامية بمعظمها، ومن بين تلك الشكوك ما تسبب به النائب رائد المالكي الذي قدم مقترح التعديل، حين ادعى أن الخطوة جاءت «تلبيةً لرغبة المرجعية الدينية في النجف».

يأتي ذلك برغم ان وسائل إعلام محلية نقلت عن مصادر من النجف أن المرجع الديني الأعلى علي السيستاني لم يلتقِ أي نائب أو سياسي في المدة الماضية، وانه لا يؤيد أي نائب او سياسي.

وسبق لقوى شيعية اسلامية أن تقدمت بطلب تشريع قانون جديد يتيح للفرد اللجوء إلى رجال الدين الشيعة والسُّنة للتقاضي في شؤون الزواج والطلاق والميراث، لكن معارضة مجتمعية أحبطت تلك المحاولات.

وتفاعل الوف الناشطين العراقيين مع حملة لمناهضة التعديل، واستعملوا وسم «لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية» لشرح مخاطر تشريعه.

وانتقد خطيب وإمام مسجد أبي حنيفة، عبد الستار عبد الجبار، يوم الجمعة 26 تموز 2024، بشدة طريقة صياغة تعديل قانون الأحوال الشخصية من قبل أعضاء في مجلس النواب من المكون الشيعي.

وتطرق عبد الجبار في خطبة صلاة الجمعة إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية، وقال إن «هذا التعديل تمت صياغته بنفس طائفي ممقوت»، مردفا، أن «برلمانيين طائفيين من الشيعة يساومون الأبرياء لكسب مصالح فئوية ضيقة، وهم لا يستحقون ان يكونوا اعضاء برلمان فقد أعدوا بتعديل القانون لائحتين إحداهما سنية واخرى شيعية، ثم يقولون نحن لسنا طائفيين»، مردفا انهم «لما لم يتمكنوا من أن يقروا تعديل قانون الاحوال الشخصية عارضوا قانون العفو العام».

وأعلن الحزب الشيوعي العراقي، رفضه إدراج مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية على جدول أعمال جلسة البرلمان، وقال، في بيان صادر عن مكتبه السياسي، أن مسودة التعديل المقدمة تتضمن مواد تتعارض مع الدستور العراقي، وبالأخص المادة 14 التي تضمن مساواة العراقيين أمام القانون من دون تمييز.

وأضاف البيان، أن التعديل المقترح يهدف إلى تقسيم العراقيين وفقاً للمذهب، مما يعزز النزعة الطائفية

ويضر بالمجتمع العراقي الذي يعاني من آثار الانقسامات والحروب الطائفية، مشيرا الى أن هذا التوجه يتناقض مع مزاعم القوى السياسية الساعية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وبحسب الحزب فأن قانون الأحوال الشخصية الحالي، الذي أُقر في عهد حكومة ثورة 14 تموز، يوفر توازناً يلبي احتياجات جميع أطياف المجتمع العراقي ويحقق مصلحة المرأة والطفل والعائلة، متماشياً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، على وفق وصف البيان.

ودعا الحزب جميع القوى الوطنية والديمقراطية والمدنية، بما في ذلك الأحزاب والمنظمات والشخصيات، إلى رفض مسودة التعديل ومنع تمريرها بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة، حفاظاً على الهوية الوطنية العراقية الجامعة وسعي العراق نحو ديمقراطية مدنية يسودها القانون والدستور، على وفق البيان.

وقال رائد فهمي سكرتير اللجنة المركزية للحزب ان «مقترح تعديل قانون الاحوال الشخصية يمثل ارتدادا عن ركن رئيس للحياة المدنية، كما انه عنصر تقسيم للمجتمع واثارة قضايا تصرف الشعب عن القضايا الحياتية الاساسية التي تواجهه، لذا ينبغي مواجهته بأوسع جبهة واصطفاف سياسي ومجتمعي رافض له والتعبئة ضد هذا التعديل كي لا يمر»، بحسب تعبيره.

ويقول باحثون سياسيون ومراقبون ان البرلمان الحالي لا يمثل المجتمع العراقي، وان من انتخبوا اعضاءه لا يمثلون الا 20% من الناخبين فيما قاطعته الاغلبية، ويذهب بعضهم بالقول ان نتائج الانتخابات غير شرعية على حد وصفهم وان استغلال الوضع لتمرير قوانين «ضارة» بالمجتمع يمثل امرا خطيرا لا يليق ببناء عراق جديد بحسب تعبيرهم.

ورأى المحامي علاء عزيز المانع، ان التعديل الجديد يلقي بظلاله القاتمة على مجمل فقرات القانون النافذ، لكنه يلامس وبشكل جوهري قضيتين أساسيتين سيكون لهما تأثير كارثي على مسار أحوال المواطنين الشخصية ويزيد من حجم المشكلات المرتبطة بقضيتي الزواج والطلاق.

ويوضح المانع، في تصريحات صحفية، إن القضية الأولى تتمثل في أن التعديل الذي طال المادة العاشرة من القانون النافذ، المختصة بمسألة السماح بزواج الأشخاص خارج المحاكم المدنية من دون أن تطول المتزوج أي عقوبة قانونية، كان القانون النافذ يفرضها وغالباً ما تكون مالية، مشيرا الى ان هذا التعديل يفضي إلى مشكلات لا حصر لها، لاسيما بالنسبة إلى الذين يزمعون الزواج مرة ثانية وثالثة من دون أن يضطروا إلى تقديم أي سند يثبت أهليتهم لذلك، في حين يفرض القانون النافذ موافقة الزوجة الأولى ويشترط أن يكون الزوج قادراً على تحمل نفقات زواجه الثاني وهكذا.

ويردف المانع، ان «هذا الأمر يرتبط بالتعديل المتعلق بأعمار مَن يحق لهم الزواج، اذ يعلق التعديل هذا الحق على ما تقره المذاهب الدينية، وليس القانون الذي يحدّد عمر البلوغ والزواج بـ 18 عاما، وفي حال الزواج في عمر 14 – 17، فإنه يفترض موافقة أولياء الأمور ويمنح سماحات في هذا الجانب».

ويحذر المانع من «ترك الأمر للتحديد المذهبي، لأن العراق سيسجل عدداً هائلاً من زيجات القاصرين والقاصرات بعمر 9 سنوات وصعوداً كما تقره بعض المذاهب الإسلامية»؛ وهنا يلفت المتخصصون الى ان ذلك النوع من الزيجات يفاقم حالات الطلاق وتفكك الأسر والمجتمع الى مستويات كارثية، اذ تثبت الدراسات والاستبيانات، ان السبب الاول والرئيس حتى الآن في تزايد حالات الطلاق في العراق والتفكك الأسري هو زواج القاصرات.

وأشار المانع إلى «مدونة الأحوال الشخصية» التي يقترح التعديل إسنادها إلى الوقفين الشيعي والسني ويحملهما مسؤولية كتابتها كي يتمكن قضاء المحاكم المدنية من الحكم بضوئها في قضية الزواج والطلاق.

ويعتقد المانع أن التعديل يقترح أن تستند المدونة إلى فتاوى أشهر العلماء وأبرزهم وأكثرهم تقليداً من قبل الجمهور، وهذا يضيف تعقيداً آخر على قضايا الأحوال الشخصية الموجود أصلاً حتى في القانون النافذ، ذلك أن مسألة اتفاق الناس على مرجع أو عالم دين محدد شبه مستحيلة، بحسب وصفه.

ويقر المانع ببعض المشكلات المرتبطة بقانون الأحوال الشخصية النافذ، لاسيما المتعلقة بقضية حضانة الأولاد قبل سن البلوغ، لكنه في المقابل، رأى أن المطلوب هو تعديل بعض المواد بطريقة مناسبة و«ليس تمزيق القانون بهذه الطريقة الكارثية»، بحسب تعبيره.

وكان النائب رائد المالكي، وهو صاحب مقترح التعديل، قد أشار إلى أن «أحكام المدونة الشرعية ستتضمن بابين؛ الأول للفقه الجعفري والآخر للفقه السني».

وحذر قانوني بالقول، انه في حالة تعديل قانون الأحوال الشخصية «سيكون أول قانون في تاريخ العراق يحتوي على «سنة» و «شيعة» وهو يعمق الانقسام الطائفي في المجتمع»، فيما يشير الباحثون، الى ان القانون القديم نص على تواجد مذاهب متنوعة في العراق ولم ينص على السنة والشيعة؛ ويقول ناشطو مجتمع مدني، ان تصور ان الرجل مظلوم هي دعوة لظلم المرأة، على حد وصفهم.

ويرى الناشط عمر حبيب إن التعديل على قانون الأحوال الشخصية الذي ينوي مجلس النواب التصويت عليه «يحرم كثيرا من النساء من حقوقهن، منها اختيار مذهبهن بعقد الزواج ووضعه بيد الزوج وكذلك الحضانة والميراث والنفقة».

يشار الى انه في مطلع تموز من عام 2021، أجرى البرلمان العراقي قراءة أولى (مناقشة أولية) لمشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959، غير ان ردود الفعل الشعبية المعارضة للتعديلات اجبرت البرلمان على عدم مواصلة مناقشة الموضوع وتشريعه.

« في حالة تعديل قانون الأحوال الشخصية سيكون أول قانون في تاريخ العراق يحتوي على «سنة» و «شيعة» وهو يعمق الانقسام الطائفي في المجتمع» ..

مسيحيو العراق..

الهجرة نخرت المكون وجهات متنفذة تستولي على أملاكهم

ويعيش أبناء هذا المكون منذ آلاف السنين في عموم المحافظات العراقية وكان ثقلهم الرئيسي في بغداد ونينوى والبصرة وكركوك ومدن اقليم كوردستان العراق.

■ فيلي

ومع دخول قوات الاحتلال الامريكي الى العراق في عام 2003، تعرض المكون الى سلسلة استهدافات طالت كنائس واديرة ومنازل لهم وحتى القساوسة والرهبان تم اختطاف عدد منهم وتصفيتهم من قبل جماعات مسلحة متشددة وارهابية في مختلف محافظات العراق.

ومع التداعيات الامنية في عموم العراق فُتحَ باب الهجرة للمسيحيين في العراق لتكون الهجرة المرض الذي ينخر المكون ويقلل اعدادهم في عموم العراق.

وبعد خروج الاحتلال الامريكي تعرض المكون لأبشع صور الترحيل والقتل من قبل اعتى تنظيم إرهابي عرفه العصر الحديث تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش الإرهابي» وحيث قام هذا التنظيم بتهجير المسيحيين من منازلهم هذه المرة الى محافظات اقليم كوردستان وكركوك ودول الجوار.

تقف فائزة جونسن (65 عاماً) وهي من مسيحيّي بغداد وتسكن كركوك وهي ذات بشرة بيضاء وذات شعر أسدل على جبينها لوناً أبيضاً ناصعاً يروي ما شاهده وعاشه من ايام حلوة ومرة في بغداد في سنوات مختلفة اثناء الاحتلال الامريكي لبغداد وما مرت عليها من أحداث طائفية لغاية عام 2014 ومع احداث داعش ورحيل الاف العوائل المسيحية الا انها لم تفارق منزلها في حي الكرادة التي أحبته وولدت فيه قبل أكثر من 6 عقود.

تقول جونسن لمجلة «فيلي»، أن «عشقي لبغداد لا يوصف ولم افكر بيوم ان اترك بغداد ولكن عائلتي مكونة من ولد وفتاة قررا الهجرة الى امريكا في العام 2014 وهو يعيشون هناك وانا بقيت مع شقيقتي في منزلي في الكرادة وسافرنا عامين الى خارج العراق وعدنا ووجدنا منزلنا تسكنه عائلة ثانية وهي قلنا من انتم قالوا نحن اشترينا المنزل من احد اصحاب مكاتب العقارات وطردونا من منزلنا وبعد سنوات أعدنا العقار وبعته واستقرينا في كركوك».

ألف عائلة مسيحية ما تبقى في كركوك

يقول رئيس أساقفة الكنيسة الكلدانية في كركوك والسليمانية الدكتور يوسف توما في تصريح لمجلة «فيلي»، إن للكنيسة دور مهم في رعاية أبناء المكوّن المسيحي في كركوك والسليمانية وتقف الكنيسة على مسافة واحدة من جميع مكونات كركوك. وبعد احداث داعش نزحت الى كركوك 350 عائلة مسيحية من نينوى ومعهم عوائل ايزيدية وصابئة ومسلمون، فقدمت الكنيسة لهم كامل الرعاية وتبنت الكنيسة كذلك 700 طالبة وطالبًا منهم في الكليات وتمكنا من ايصالهم الى المراحل النهائية في كلياتهم وأصبحوا الآن قادة في

مدنهم وقراهم التي عادوا إليها في سهل نينوى».

ويبين أن «الكنيسة في السليمانية هي الأخرى استقبلت 500 عائلة مسيحية وقد غادر معظم النازحين الى سهل نينوى وبقي منهم 70 عائلة لم تعد بسبب دمار منازلهم في الساحل الأيسر في نينوى، وكذلك النازحين المسيحيين إلى السليمانية بقي منهم 60 عائلة لم تعد الى سهل نينوى بسبب الدمار الحاصل في منازلهم في الجانب الأيمن من نينوى».

وأشار إلى أن «الوجود المسيحي في كركوك يشكل جزءًا من مكونات المحافظة والجميع يعيش بصورة متناغمة مع باقي المكونات ولدينا ما يقارب الف عائلة مسيحية تمثل المكون وهم يعيشون بصورة إيجابية مع باقي اخوتهم والهجرة نخرت المكون بعد 2003، حيث ترك البلاد المئات من العوائل المسيحية وهاجروا الى دول الاتحاد الأوربي وأمريكا وأستراليا وغيرها من الدول بسبب أعمال العنف وتردي الأوضاع الامنية في عموم البلاد واستهداف المكون من قبل المجاميع الارهابية وان بحدود الف عائلة مسيحية تعيش في كركوك».

دور الكنيسة الإنساني

وعن دور الكنيسة في كركوك بتنفيذ المشاريع بين توما أن «الكنيسة نفذت ثلاثة مشاريع: الأول تجهيز مركز الأورام السرطانية بأجهزة حديثة بقيمة 170 مليون دينار وبناء مركز للتوحد في مستشفى الأطفال بكلفة 300 مليون دينار، بالإضافة الى بناء مركز الثلاسيميا لأمراض سرطان الدم الوراثي وسيتم تسليم المشروع لدائرة صحة كركوك خلال الأيام المقبلة وهذه المشاريع تخدم جميع المكونات والأديان في كركوك».

الاستيلاء على العقارات في كركوك

ويقول مسؤول اعلام الكنيسة الكلدانية في كركوك عماد متي لمجلة «فيلي»، إن «في كركوك وحدها تم تسجيل 89 عقاراً تم الاستيلاء عليها من قبل أشخاص ومتنفذين واحد الأحزاب لا زال يسيطر على أحد منازل المسيحيين ولا يقبل الخروج منه، وتمكنت الكنيسة من استعادة 63 عقارًا وهي منازل وعقارات هجرها أهلها بعد رحيلهم وسفرهم الى خارج العراق ونحن نعمل على استعادة ما تبقى من السيطرة عليه في كركوك وإعادة الحقوق الى أهلها المسيحيين».

وأكد أن «الكنيسة الكلدانية تعمل على منع الاستمرار في اي تجاوز يطال أملاك المهجرين العراقيين في كركوك وحتى باقي المحافظات لان هناك من يعمل مع جهات متنفذة على بيع أملاك المسيحيين وهذا حدث في فترات متفرقة».

من جهته؛ يقول وائل كوركيس (72 عاماً) لمجلة «فيلي»، إن «المسيحيين تعرضوا إلى أبشع صور الاحتيال والسرقة وخاصة المهجرين من المسيحيين، وكنا نمتلك منزلا في منطقة الكرادة وكنا قد تركناه قبل سنوات وهاجرنا الى دولة اوروبية وحين قررنا العودة للعراق وجدنا المنزل قد تم بيعه وقاموا بتزوير تواقيعنا وحين قدمنا شكاوي في المحكمة عجزنا عن استعادته وكان هناك متنفذين قاموا بتزوير سند البيت باسم شخص ثان وقام الشخص ببيع العقار لشخص ثان وتم البيع لأكثر من شخص وضاع حقنا في المنزل».

وتابع أن «هناك منازل تم الاستيلاء عليها بذات الطريقة من خلال تحويل السند من صاحب المنزل الاصلي الى اسم ثان ومن ثم بيعه وهم شبكة مزورين يقومون ببيع وشراء أملاك المسيحيين في بغداد والمحافظات وهناك إجراءات معقدة لمحاولة اعادة اي عقار تابع للمسيحيين على الرغم من وجود قانون يمنع بيع وشراء أملاك المسيحيين في العراق».

ويقول أحد اصحاب مكاتب العقارات ويدعى سالم شكري لمجلة «فيلي»، أن «العمل في العقارات يحتاج الى سمعة جيدة ومصداقية وهناك من يعمل في مجال العقارات يعملون على بيع أملاك المسيحيين مع موظفين فاسدين يعملون في الدوائر الحكومية، ولكن منذ فترة توقف عمليات بيع وشراء العقارات التي تعود ملكيتها للمسيحيين في عموم العراق وذلك لمنع بيع وشراء هذه العقارات».

« حين قررنا العودة للعراق وجدنا المنزل قد تم بيعه وقاموا بتزوير تواقيعنا وحين قدمنا شكاوي في المحكمة عجزنا عن استعادته وكان هناك متنفذين قاموا بتزوير سند البيت باسم شخص ثان وقام الشخص ببيع العقار لشخص ثان وتم البيع لأكثر من شخص وضاع حقنا في المنزل».

تقرير أمريكي يتناول الإقليم السني: يشكل نصف مساحة العراق

ذكر موقع «ميديا لاين» الأمريكي أن الدعوات تتزايد من أجل إقامة إقليم سني في العراق، مما يحيي الدعوات لقيام نظام فيدرالي والتي عززتها التوترات الطائفية والانقسامات السياسية المستمرة.

■ فيلي

وأشار التقرير الأمريكي الذي ترجمته مجلة «فيلي»، إلى أن الأسابيع الأخيرة شهدت تزايداً لا مثيل له في الدعوات من أجل إقامة إقليم سني، وذلك بعد تعيين الشخصية العشائرية رعد السليمان الدليمي، الذي يعتزم عقد مؤتمر في أيلول/ سبتمبر المقبل في محافظة الأنبار حول هذه القضية والمتوقع أن يشارك فيه العديد من ممثلي المحافظات التي تضم غالبية سنية مثل الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين.

حكم ذاتي للسنة

وفي حين لفت التقرير إلى أن الدعوات المطالبة بإقامة منطقة حكم ذاتي سنية، ظهرت عدة مرات خلال السنين الماضية، وبداية خصوصاً مع الحرب الطائفية في العام 2006، إلا أنه قال إنه بالنظر إلى الظروف الداخلية والخارجية المختلفة، فإن هذه الجهود لم تنجح.

إلا أن التقرير أشار إلى أن هذا التحرك السياسي يقوده الآن السياسي السني ثائر البياتي الذي يتولى منصب الأمين العام لمجلس العشائر العربية ومؤسس جبهة الإنقاذ، في حين أن السياسيين السنة منقسمون بين مويد ومعارض لهذه الفيدرالية، مضيفاً أن السياسيين المتحالفين مع القوى الشيعية والمرتبطين بحركة الإخوان المسلمين، المدعومة من تركيا، يعارضون فكرة إنشاء إقليم سني.

وفي المقابل، قال التقرير إن السياسيين من العشائر السنية التي تتمتع بنفوذ كبير، أو المنتمين إلى عشائر كبيرة في المحافظات السنية، يوافقون على الدعوة إلى إنشاء الإقليم السني.

وذكر التقرير أن المادة 119 من الدستور تسمح لكل محافظة أو مجموعة محافظات بإقامة إقليمها الخاص عن طريق الاستفتاء، وذلك أما من خلال طلب ثلث أعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات، أو من خلال طلب من جانب عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تسعى إلى تشكيل الإقليم.

إقليم «نصف العراق»

ومع ذلك، قال التقرير إنه برغم هذا النص الدستوري، إلا أن إنشاء إقليم البصرة جرى رفضه في السابق برغم أن المنطقة تحت حكم الأحزاب الشيعية، حيث لم يتم السماح بتشكيل أي إقليم شيعي.

إلى ذلك، ذكر التقرير أنه في حال تشكيل الإقليم السني، فإن مساحته ستشكل 50% من مساحة العراق، وسيتشارك حدوده مع المملكة السعودية والأردن وسوريا، كما أنه سيضم نحو 11 مليون نسمة، أي نحو ربع سكان العراق.

وبعدما لفت التقرير إلى أن هذه المناطق كانت تشكل في السابق ما يعرف باسم المثلث السني الذي كان مأوى لنشاط لتنظيميّ القاعدة وداعش، بالإضافة إلى حضور حركات المقاومة للوجود الأمريكي، خاصة في مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار، قال إن الحكومة العراقية لم تعلق حتى الآن رسمياً على الدعوات الأخيرة لإنشاء الإقليم السني أو على المؤتمر المقرر في أيلول/ سبتمبر المقبل في الأنبار.

ونقل التقرير عن عضو اللجنة المنظمة لمؤتمر الإقليم السني موفق السليمان قوله «إننا نتطلع إلى الحرية، حيث قامت الأحزاب الشيعية بتهميش السنة بدرجة كبيرة، ولا تمنحهم حقوقهم، وتسيطر على معظم ميزانية المحافظات الشيعية».

وبحسب السليمان «فنحن لا نريد الانفصال عن العراق، هي مجرد منطقة

« فيما يتعلق بمصادر التمويل، أشار السليمان، إلى وجود موارد كثيرة في الأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى، سواء من النفط والزراعة والسياحة وغيرها ومن والتجارة وغيرها، مضيفاً «سنكون نحن من يدير هذه الموارد ».

مشابهة لإقليم كوردستان، حيث نحكم أنفسنا بأنفسنا. توافق المحافظات الأربع كلها على هذا المبدأ، والفرق فقط هو في التفاصيل. الشخصيات الوطنية هي التي توجه هذه الدعوات، ونحن من ينفذها».

ونقل التقرير عن السليمان قوله أيضاً «نحن لا نحصل على أي دعم دولي، وهي مبادرة عراقية خالصة، ولا نريد أي دعم من الخارج»، مضيفاً أن «محافظاتنا تعيش في حالة فقر بسبب سوء توزيع الميزانية الاتحادية».

الثروات الطبيعية

وفيما يتعلق بمصادر التمويل، أشار السليمان، إلى وجود موارد كثيرة في الأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى، سواء من النفط والزراعة والسياحة وغيرها ومن والتجارة وغيرها، مضيفاً «سنكون نحن من يدير هذه الموارد».

وتابع قائلا إنه «حتى عناصر الشرطة لا يتم تعيينهم من أبناء المحافظة، وهم يعينون أشخاصاً من مناطق بعيدة، وأبناؤنا لا يحصلون على أي عمل».

ورداً على سؤال حول الدعم الخارجي وموقف دول الجوار، قال السليمان إن «إيران لا تريد إقليماً سنياً، وسوف تخسر طريقها إلى سوريا، حيث أن الميليشيات المدعومة من إيران تتواجد في مناطقنا، وهي مناطق محاذية مع سوريا، ومن خلال هذه الميليشيات يتم نقل الأسلحة والمقاتلين إلى سوريا».

وبحسب السليمان فإن «تركيا أيضاً لا تريد إقليماً سنياً لأنها لا تريد أن ينضم كورد سوريا إلى إقليم كوردستان ويقيموا دولة كوردية، وهو ما يعني أيضاً إمكانية انضمام جنوب تركيا إلى الدولة الكوردية الجديدة لأنها تضم غالبية كوردية».

وتابع قائلاً إن «الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي قد لا يعترضون على إنشاء إقليم سني، لكننا لم نتواصل معهم حتى الآن».

أوامر أمريكية إسرائيلية

لكن التقرير نقل عن السياسي الشيعي جعفر المدني قوله إن «محاولات إنشاء إقليم تجري بأوامر إسرائيلية وأمريكية، وهم يريدون تقسيم العراق، والسنة لا يوافقون على ذلك».

وبحسب المدني، فإن «هناك إقليماً واحداً فقط، وهو إقليم كوردستان، والباقي غير مقبول»، مضيفاً أن «السنة يتمتعون بحقوقهم الدستورية، ولن نسمح بإقامة إقليم حتى لو تطلب ذلك التدخل العسكري».

ونقل التقرير عن المدني قوله إن «كوردستان حاول الانفصال بشكل كامل، لكن الاستفتاء فشل، وكل هذه المحاولات باءت بالفشل».

ونقل التقرير عن المحلل السياسي العراقي أحمد الحمداني قوله إن «السنة أنفسهم منقسمون. ولن يكون هناك إقليم سني. وستكون هناك خلافات حول القيادة ومن سيتولى رئاسة الإقليم، ولا توجد أحزاب سنية حقيقية»، مضيفاً أنه «حتى الدول المجاورة ترفض ذلك. وهذه مجرد محاولات يدعمها محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب السابق الذي يريد الضغط على الحكومة والأحزاب الحاكمة للعودة إلى مقعده البرلماني بعد قرار المحكمة الاتحادية بتجريده من عضويته العام الماضي».

كما نقل التقرير عن مصدر في الإطار التنسيقي قوله إن «تشكيل إقليم سني أمر غير مقبول، ولا يتم حتى مناقشة ذلك خلف أبواب مغلقة»، مشيراً إلى أن «الإطار التنسيقي وكل العراقيين سيرفضونه».

وبحسب المصدر نفسه فإن ذلك يشكل «مجرد محاولة ابتزاز للحصول على المزيد من الموازنة وزيادة حصص المحافظات ذات الأغلبية السنية».

ونقل التقرير عن الناشط السياسي عمر الدليمي قوله إنه «ليس إقليماً طائفياً. وسيكون اسمه الرسمي منطقة وسط وغرب العراق»، مضيفاً أن «تشكيل هذه المنطقة هو محاولة لإنقاذ ما تبقى من أهل السنة وحمايتهم من المد الشيعي».

وانتقد الدليمي ما أسماه بـ«الممارسات الطائفية التي تجري في المحافظات السنية من قبل الحشد الشعبي»، مشيراً إلى أنهم «يحاولون أيضاً تغيير طائفة أهل المنطقة، لذلك يجب الحفاظ على سنة العراق من خلال هذا الإقليم».

ترجمة مجلة «فيلي»

مستشفى في بغداد

يسمم ويخنق السكان

يشكو أهالي قضاء أبو غريب غربي العاصمة بغداد من انبعاث غازات سامة من مستشفى أبو غريب العام، ما اضطر بعضهم إلى مغادرة المنطقة وخاصة القريبين من المستشفى بسبب هذا الدخان الناجم عن حرق النفايات الطبية التي تبدأ من الساعة الخامسة عصراً وتستمر حتى فجر اليوم الثاني، بحسب الناشط من قضاء أبو غريب، جمال الطائي.

■ فيلي

وأكد الطائي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «هذه الانبعاثات السامة تؤثر على أصحاب الأمراض المزمنة وعموم أهالي المنطقة، حيث إن السكان لا يستطيعون الخروج إلى الشارع بسبب هذا الدخان لتواجد المحرقة وسط حي سكني، ورغم مناشدة وزارة الصحة ومستشفى أبو غريب أكثر من مرة، لكن لا توجد استجابة لغاية الآن».

وطالب وزارة الصحة بـ»ضرورة إيجاد حل سريع إما بنقل المحرقة إلى مكان آخر أو نقل مخلفات المستشفى إلى الطمر الصحي في أبو غريب لطمرها هناك بدل حرقها وإيذاء أهالي المنطقة بهذه السموم».

من جهته، أوضح الناشط والصحفي، حسين الفايز، أن «محرقة مستشفى أبو غريب على خلاف المستشفيات الأخرى التي تحرق موادها دون التسبب بانبعاث للغازات السامة، يقوم بحرق الأدوية والعقاقير التي فيها مواد كيميائية تبعث السموم في أجواء المنطقة».

وأضاف الفايز، خلال حديثه للوكالة، أن «مشكلة مستشفى أبو غريب ليست بالمحرقة فقط بل بالمستشفى جميعه، حيث يفتقر المستشفى إلى علاجات السرطان وما شابه، كما يفتقر إلى الجملة العصبية ولجهاز المفراس وللكثير من الأمور الأخرى، وفيه جهاز سونار واحد فقط رغم أنه مستشفى عام للولادة والأطفال ولجميع الحالات، لذلك مستشفى أبو غريب عبارة عن مركز صحي وليس مستشفى».

ولفت إلى وجود «انتشار للكلاب السائبة داخل مستشفى أبو غريب، وهذه الحيوانات تنقل الأمراض في وقت لا يوجد في المستشفى علاج لداء الكلب، وقت مناشدة وزارة الصحة ومدير عام صحة الكرخ لكن لا جدوى، فيما يعزو مدير المستشفى الدكتور خير الله أحمد عبود وجود الكلاب السائبة وغيرها إلى قلة أعداد عمال النظافة والصيانة لمعالجة هذه الأمور».

ونوّه الفايز، إلى أن «مستشفى أبو غريب في تصميمه كان لخدمة 250 ألف نسمة، وذلك عندما كان قضاء أبو غريب بهذا التعداد السكاني، لكن ارتفع النمو السكاني في القضاء إلى 800 ألف نسمة، لذلك المستشفى غير كاف لخدمة جميع الأهالي، ونتيجة لكل ذلك يهرب سكان مناطق حزام أبو غريب من مشاكل مستشفى أبو غريب إلى مستشفى الفلوجة لتلقي العلاج هناك».

بدوره، أوضح رئيس لجنة الصحة والبيئة النيابية، ماجد شنكالي، أن «هناك نوعان من نفايات المستشفيات (طبية وغير طبية)، أما الأخيرة فإنه يتم التعامل معها من قبل فرق البلدية وغيرها، وأما الأولى (الطبية) فيتم التعامل معها بطريقة خاصة، إما بمعالجتها في وحدات طبية متخصصة، لكن أغلب المستشفيات غير متوفر فيها حالياً، وإما بالمحارق الطبية، ورغم أن الطريقة الثانية قد تسبب ضرراً لكنها أفضل من بقائها في المستشفيات، لذلك يتم اختيار الضرر الأقل».

وأكد شنكالي، لمجلة «فيلي»، أن هناك متابعة لموضوع معالجة النفايات الطبية، مردفاً: «نحن بصدد إنشاء وحدات معالجة النفايات الطبية المتخصصة، وهناك واحدة في مدينة الطب وأخرى استثمارية مع العيادات الشعبية للتعامل مع بعض القطاعات والمستشفيات، ونحن في طور تعزيز العمل في شراء وحدات متخصصة لمعالجة النفايات الطبية في أغلب المستشفيات في العراق».

وختم شنكالي، حديثه بالقول: «أما بخصوص مستشفى أبو غريب فسيتم التواصل مع مدير صحة الكرخ للاطلاع على آلية عمل محرقة المستشفى، وهل هي ضمن المواصفات أم لا، كما سيتم مناقشة كيفية تحويل النفايات الطبية فيها إلى وحدات معالجة نفايات طبية متخصصة».

مرَّ من أمام عدسته رؤساء ووزراء وفقراء..

مصور كركوك الأقدم عين وثقت ذكريات المدينة

في متجره الذي ورثه عن أبيه خلف دائرة المحاكم القديمة وسط كركوك، بدأ والده العمل في مهنة التصوير في عام ١٩٥٦ وهو بعمر ١٥ عاما عشق مهنة التصوير وارتبط اسمه بالصورة وجال المدينة يوثق ذكرياتها وينقل تاريخها مطبوعاً في برواز.

فيـلي

«والدي يعتبر واحد من أقدم مصوري محافظة كركوك وعمل في التصوير منذ نعومة أظفاره ووثق آلاف الصور التي تعبر عن تاريخ مدينة كركوك وحضارتها...

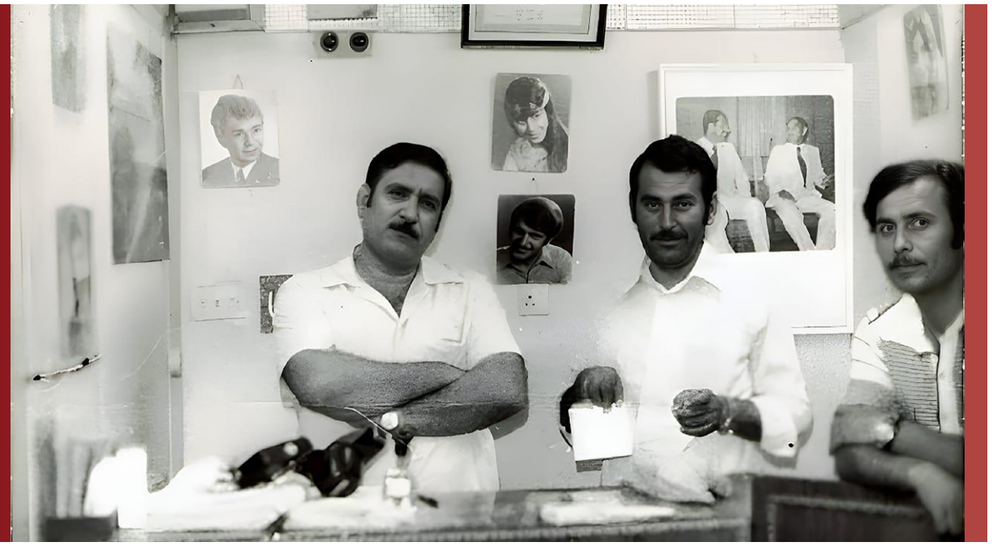

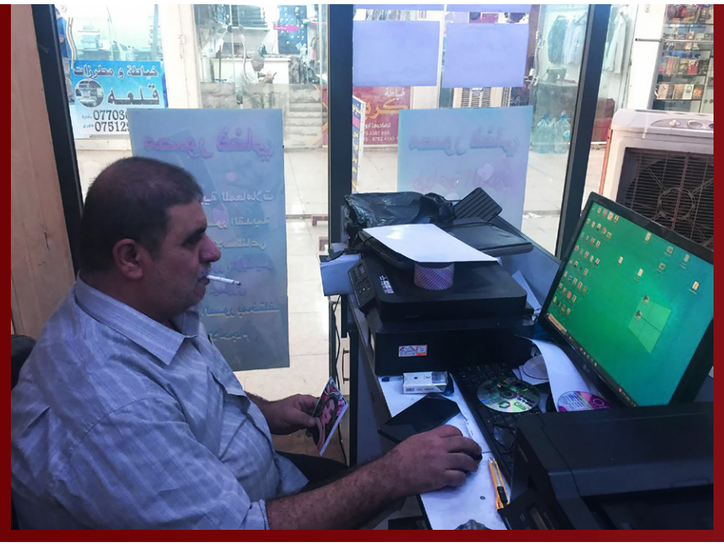

حيث يمثل المصور فضلي نامق حسين، في كركوك، ذاكرة سنوات طوال حين مر من أمام عدسته رؤساء ووزراء وفقراء وذوي دخل محدود، ووثق الفرح والحزن التقلبات والأحداث عبر لقطات كاميرته التي لا تعرف سوى نقل الحدث وتحويله إلى لقطة تذكارية تعلق على الجدران.

أقدم مصور في كركوك

ولد فضلي نامق حسين في مدينة كركوك عام 1941، وعشق التصوير والكاميرا دخل هذا المجال بعمر 15 عاماً، وتحديدا عام 1956 وعمل في التصوير انا ذاك يوثق ويصور رؤساء ووزراء وفنانين يمثلون تاريخ كركوك، لعل ابرزهم الفنانة التركمانية هابة، وغيرها ممن مر من أمام عدسته كل شيء يعتبر تاريخ مدينة كركوك لا تفرق كاميرته بين كوردي وعربي وتركماني ومسيحي وحتى يهود المدنية، الجميع أمام عدسة الكامير واحد، فهي لا تعرف سوى نقل الحقيقة ونقل الصورة لمن أراد.

ويقول نجل المصور فضلي وخليفته في التصوير عباس فضلي، لمجلة «فيلي»، إن «والدي يعتبر واحد من أقدم مصوري محافظة كركوك وعمل في التصوير منذ نعومة أظفاره ووثق آلاف الصور التي تعبر عن تاريخ مدينة كركوك وحضارتها وكان التصوير قديما يطلق عليه التصوير الشمسي،ويعدُ التصوير الشمسي (البورتريت) من المهن الشعبية الجميلة التي كان لها في مدينة كركوك منذ فترة العشرينيات إلى أواخر الثمانينات حضور واسع فهذه الصنعة الفنية التقليدية لم تعد موجودة بل اصبحت جزء من تاريخ العراق القديم وكركوك حيث ان التصوير مرتبط على التواصل ومواكبة التطور والتقدم الكبير الذي حصل في تكنولوجيا الفوتوغراف وعالم الكاميرات المثير والمدهش في تقنياته وأساليبه العلمية والفنية، فكاميرا التصوير الشمسي البدائية الصنع والأداء أصبحت لقدمها وانتفاء الحاجة إلى إستخدامها شيئاً من التراث الشعبي. تستخدم للتصوير الشخصي النصفي بالأبيض والأسود فقط وسمي تصويرها بالشمسي لإعتمادها في الإضاءة على الشمس فبدون الشمس لا تظهر الصورة».

تاريخ التصوير الفوتوغرافي

ويشير إلى أنه «ليس ثمة من يستطيع ان يحدد تاريخاً واضحاً لنشأة التصوير الفوتوغرافي في العراق، ولكن مما لا يمكن تجاهله أن مؤرخي هذا اللون من ألوان الفن والثقافة، يؤكدون بأن البواكير الاولى لدخول التصوير الفوتوغرافي في العراق ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، وفي الموصل تحديداً، وقد ورد في الدليل الرسمي العراقي لسنة 1936 الذي وضعه الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش وطبع ببغداد سنة 1937، ما يفيد ان صناعة التصوير اقتصرت في العهد العثماني على جماعة في بغداد، وفي زمن الاحتلال البريطاني 1914 ـ1918، امتدت صناعته الى المدن العراقية المهمة كالبصرة والعمارة وكربلاء وكركوك والموصل».

ويضيف أن «التصوير الشمسي كان لسنوات يتسيد المهنة وحتى بداية الثمانينات حيث دخلت الكاميرا ذات الفلم المدولب وصار تحول كبير في عملية التصوير وطبع الصور، وكذلك دخلت الكاميرا الفورية التي تصور اللقطة بسرعة وتسسيدت الكاميرا لسنوات طوال عالم التصوير حيث كان استديو والدي اسفل بناية المحاكم القديمة في شارع المحاكم في المقابلة للمصرف العقاري بقي فيها لأكثر من 50 عاماً».

ويوضح عباس، أن «التصوير مهنة فنية وجمالية وكان والدي واحد من اقدم مصوري محافظة كركوك وارتبط اسمه بتاريخ كركوك وجميع اهالي كركوك يعرفون فضلي ولا يمكن لعائلة لم تمر من أمام عدسة المصور فضلي في كركوك».

كاميرات الديجتال

ويشير نجل المصور فضلي أن «التحول من الكاميرات القديمة ذات الافلام المتحركة الى الديجتال يعتبر نقلة نوعية في عالم التصوير وتقنياته حيث أصبحت الصورة ذات دقة ووضوح أكثر وتنوعت الكاميرات الرقمية ذات السعة الخزنية الكبيرة وتحولنا الى التصوير الحديث بالكاميرات الرقمية ونقوم بطبع الصور وفق تقنية الحاسوب».

ويتابع أن «تقنية التصوير عالم خاص، والعشق بين الكاميرا والمصور حب يعرفه فقط المصور، ونحن ورثنا المهنة عن أبي وكذلك ورثنا عشق المهنة من خلاله، ونكمل المسيرة من بعده، ونصور كركوك وتاريخها وكل ما يمر أمامها، فهي تنقل الحدث والصورة كما هي».

وأكد أن «التقنيات الان صارت متطورة ويمكن لك طبع اي صورة وفق القياسات وابراز جمالها وما تريه يمكن عمله وفق التقنيات الحديثة وهذا الأمر ساعد المصور في عمله كثيرا».

ويقول أحد أصحاب متاجر التصوير في كركوك ويدعى عبدالله حسن، لمجلة «فيلي»، إن «مصور فضلي يمثل جزء من تاريخ مهنة التصوير وجميع اهالي كركوك يعرفون ووثق لهم صورتهم في كل ما تمثله الصورة من حالة فرح أو حزن أو صورة عادية فهم تاريخ كركوك واسمه مرتبط بها ويعتبر واحد من أقدم مصوري كركوك».

في العراق..
إعلاميون يسيرون بـ«حقل ألغام» القوى التقليدية

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحول عدد من الإعلاميين والاعلاميات البارزين في وسائل مختلفة إلى الجانب السياسي، وسط «زيادة» واضحة في دخول هذا الميدان خلال السنوات الأخيرة سواء في البرلمان أو الحكومة، بتجارب كانت ناجحة لبعضها ومستمرة حتى الان، وأخرى انتهت قبل أن تبدأ، في حين استغل بعضهم العمل الإعلامي خدمة للعمل السياسي.

■ فيلي

وفيما يرى «سياسيون جدد» أنهم يحاولون استثمار «سلاحاً» إعلامياً في مواجهة القوى التقليدية الحالية و«إزعاجها» للحصول على الاستحقاقات المطلوبة، يجد آخرون أن العمل الإعلامي «السياسي» يصطدم بحواجز المال والسلاح، في حين يرى آخرون أن دخول الإعلاميين للمجال السياسي «ضرورة» مطلوبة.

وشهدت الساحة العراقية في بغداد وإقليم كوردستان دخول أسماء إعلامية للعمل السياسي كان أبرزهم عدد من مقدمي البرامج والمراسلين الصحفيين في وسائل مختلفة، وتولى بعضهم مناصب مهمة، في حين تراجع بعضهم عن العمل في الجانب السياسي وعاد للعمل الإعلامي مجدداً، لأسباب مختلفة، بينما «دمج» بعضهم بين العملين الإعلامي والسياسي لاستقطاب الجمهور العراقي.

سلاح سري

في هذا الصدد، قال رئيس تيار الخط الوطني عزيز الربيعي في حديث لمجلة «فيلي»، إن «العاملين في الإعلام السياسي (أنا وآخرين) لوحظ أن هناك مسؤولية في المرحلة المقبلة للتصدي للعمل السياسي، خصوصاً وأن المرحلة المقبلة هي للشباب أو الجيل الثالث الذي سيتصدى للعملية السياسية».

وعمد الربيعي، بالتعاون مع مجموعة من الشباب من تخصصات مختلفة الى تشكيل تيار سياسي وليس حزباً ايمانا منهم بأنه مشروع سياسي اجتماعي جماهيري وليس انتخابي يؤمن بمبدأ الدولة وقبول الآخر، بحسب قوله، مردفاً: «قد لا نشترك في الانتخابات المقبلة ونتوجه إلى العملية السياسية في مرحلة لاحقة».

وعمل الربيعي في مؤسسات إعلامية عراقية كان أبرزها العمل في قناة الشرقية الفضائية التي كان يقدم فيها برنامج «قيل وقال» ويستعرض فيها وثائق عن فساد بعض المؤسسات الحكومية.

وأضاف الربيعي أن «التعامل مع السياسيين في الفترة الماضية، بحكم العمل الإعلامي، كان عاملاً مساعداً للدخول الى العمل السياسي كوننا الأكثر اطلاعاً على مجريات الأمور وشكل وهوية الاجتماعات والتحالفات والاسرار المتعلقة بسير العملية الديمقراطية، ونجد انفسنا اكثر فرصة للنجاح مقارنة بغيرنا ممن اسسوا كيانات سياسية وهم لا يعرفون شيئاً عن المتبنيات غير المعلنة لهذه القوى، فالمتبنيات (المعلنة) يعرفها الجميع عبر وسائل الاعلام، أما (غير المعلنة) فنحن الإعلاميين نطلع عليها أكثر من غيرنا وبالتالي فانه عامل محفز لنا للنجاح ونتعامل مع هذه القوى السياسية من منظورنا لها (اعلامياً)».

وتابع: «خطنا السياسي هو الأول الذي يتشكل بعد عام 2019، والعمل الإعلامي أضاف لنا مساحة جديدة في التعاطي مع القوى السياسية التقليدية والشارع الذي لديه فجوة كبيرة مع هذه القوى، وكيف نقنع بخطابنا الذي نتبناه عبر الوضوح الذي نتبناه في العمل السياسي».

إزعاج القوى التقليدية

من جهته، أشار القيادي في تيار الخط الوطني حامد السيد، إلى أن عمله الإعلامي لا يختلف كثيراً عن مساره السياسي، مردفاً: «كنا نتصدى في العمل الإعلامي لمشكلات سياسية تلامس جوهر الازمة المتصلة بالنظام والمعادلة السياسية، وفي السنوات التي قضيناها في الاعلام السياسي كنا نشخص أخطاء المعادلة السياسية ومشكلة التوازنات التي تسمى في الواقع بالمحاصصة وتقاسماً وتغانماً للسلطة بين الأحزاب، فضلا عن الاستحقاقات السياسية التي كانت تغتنم وتتلاعب بمقدرات البلد ومصلحة المواطنين، للوصول الى حلول، بل كنا نطرح برامج سياسية للقوى الماسكة بالسلطة وهي برامج حقيقية تعالج مشكلات لازال يعاني منها المواطن والبلد بشكل عام».

وذكر السيد، وهو صحفي عراقي عمل في عدد من المؤسسات الإعلامية كان آخرها مؤسسة المدى، خلال حديثه للوكالة: «وصلنا لقناعة ومسؤولية شخصية ان لا نكتفي بطرح المشكلات السياسية، بل لابد من ازعاج هذه الطبقة السياسية بفعل يؤثر على

وجودها واستحقاقها السياسي من خلال التصدي للفعل السياسي، وهو تصد يعد مغامرة ومجازفة في العراق، فانتً ان لم تكن تمتلك المال والسلطة والسلاح لا يمكنك ان تؤثر وتتساوى مع هذه القوى السياسية».

وواصل: «شكلنا انا ومجموعة من الإعلاميين الذين لم تتلطخ قناعاتهم بالتبعية السياسية منذ عام 2003 وحتى اليوم ولم نتأثر بالمال السياسي السائب والفاسد استطعنا ان نؤسس تجربة (الخط الوطني) التي أعلناها أنا وزميلي عزيز الربيعي، وهي تجربة ناشئة ولكنها اتعظت من تجارب الحركات السياسية الناشئة والتشرينية وسبب اتعاظنا ان هذه الحركات لم تكن مستقلة بشكل تام وكان تمارس الفوضى والعبثية السياسية وناقصة خبرة، ولدينا خبرة كافية للتعامل مع القوى التقليدية السياسية ولكننا لا نؤمن بالسلاح والتغيير العنيف».

وبين أن «المسار صعب وهناك حاجة لتثبيت أقدامنا في العملية السياسية وإقناع الشعب العراقي الذي أحبط من أي تجارب حزبية وينظر لها على انها تجارب فئوية وثراء فاحش وفساد مالي وفوضى، ونؤمن بإزاحة الجيل القديم ونعول على الجيل السياسي التسعيني والألفيني في هذا الجانب»، موضحاً أن «الصحفي الناجح هو من يستطيع ان يكون مؤثراً ومتبوع وغير تابع ونعتقد ان الصحافة في ظل تراكم التخبطات الحالية وعدم الاستقرار هي مصدر الهام لأي شخص يريد أن يكون سياسياً ناجحاً، فالصحافة مدخل أساس للتغيير، فالصحفي التقليدي يفكر بالمحفزات والغنائم التي يكتسبها من مؤسسته الإعلامية، ولكننا كنا نطارد المعلومة ونصنعها وقما للناس ولم نكن من أصحاب الابتزاز أو الصحافة الصفراء التي تسقط مقابل مغريات مادية مالية، ومجتمعنا يحتاج لرؤيتنا التي كنا ننادي بها في العمل الصحفي».

«ستاندرات» السياسة

في السياق، لفت الإعلامي السابق، وعضو مجلس النواب العراقي، عن محافظة السليمانية، كاروان يارويس، إلى أنه «بدأ العمل الاعلامي منذ عام 1999 في قضاء كلار التابع لمحافظة السليمانية آنذاك والتابع لإدارة گرميان حالياً في مجال الصحافة المقروءة وبعدها عمل كمراسل صحفي في جريدة (كوردستان نيو) وتدرج في عدد من المؤسسات الإعلامية قبل الدخول في الميدان السياسي».

وأوضح يارويس، وهو النائب الحاصل على شهادة البكلوريوس في الإعلام، متحدثاً عن دخوله الى مجال السياسة أن «بداياته كانت في مجال الاعلام الحزبي والسياسي فهو كان يعمل في المجالين سوية على الرغم من امتلكه ارائه الخاصة»، مبينا «أنه وبعد تسلمي إدارة احدى المؤسسات الاعلامية دخلت معترك السياسة تدريجياً وتحديداًفي عام 2014 اصبحت مدير اعلام المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني وفي عام 2021 أصبحت عضواً في مجلس النواب العراقي في دورته الحالية».

وأشار خلال حديثه للوكالة، إلى أن «العمل في مجال الإعلام والسياسة مختلفان على الرغم من وجود بعض الترابط بينهما لكنهما يحتاجان للمتابعة والاطلاع المستمر وان تكون متصلاً بالجمهور بصورة مستمرة».

وأكد أن «العمل السياسي في العراق وكوردستان لايسير وفقاً (للستاندرات) العالمية والمخطط لها لأن العمل السياسي في كل البلدان هو ظاهرة حضارية ومدنية، لكن في العراق نجد أن العمل السياسي عمل مكلف وثقيل، والملفت للنظر ان المجتمع العراقي والكوردستاني أصبح مجتمعاً سياسياً لهذا نجد أن العمل السياسي في الإقليم والعراق وصل لحد لا تستطيع العمل فيه بأفضل مماموجود».

عمل بين السلاح والتجارة

بدوره، قال النائب السابق في برلمان إقليم كوردستان ومنسق تيار الموقف علي حمه صالح، في حديث لمجلة «فيلي» إنه «دخل ميدان العمل السياسي منذ عام 2011 حيث كان عضواً في المجلس القيادي لحركة التغيير، لكنه في بداياته عمل في مجال الصحافة وبالأخص في الصحافة الاقتصادية».

وأضاف صالح، والذي كان يشغل منصب نائب رئيس لجنة الطاقة والنفط في برلمان إقليم كوردستان، ورئيس كتلة التغيير النيابية في برلمان الإقليم عام 2018، أن «هدفه من العمل في السياسة والاعلام، هو استثمار هذين المنبرين أو المجالين لخدمة الشعب»، مشيراً الى ان «من واجبات الاعلامي نقل المعلومات بدقة وحقيقة ونشرها، والعمل السياسي مسؤولياته أكبر واوسع من الاعلامي».

وعن وضع العمل السياسي في العراق وكوردستان، رأى أن «العمل السياسي في العراق شاق ومتعب وذلك لان بعض الأطراف السياسية في العراق تمتلك أجنحة مسلحة ولهم نفوذ في المؤسسات الحكومية»، مبينا انه «للأسف فان العمل السياسي في العراق تحول لدى بعض السياسيين الى عمل تجاري، ولهذا نجد أن السياسة نفقد أهدافها الوظيفية في العراق».

عودة إلى الصحافة

في المقابل، اعتبرت النائبة السابقة في برلمان إقليم كوردستان فيان عباس، خلال حديثها للوكالة أن «الصحفيين كونهم السلطة الرابعة وبحكم قربهم من الناس ونقل معاناتهم عن طريق الصحافة، فإنهم يمثلون النخبة والشريحة الأكثر شهرة في المجتمع والناس تثق بهم، فهذه عوامل لدخول الصحفيين عالم السياسة وقبة البرلمان ومجالس المحافظات».

وذكرت عباس، مسؤولة نقابة صحفيي كوردستان، فرع دهوك - حالياً - أن «الصحفيين الذين يدخلون عالم السياسة لديهم طموحات أيضاً، فهم أيضاً مثلما ينقلون معاناة الناس يعملون على معالجتها سواء أكان في منصب سياسي أو في البرلمان، وأجد أن دخولهم عالم السياسة ضرورة لأن العمل الصحفي قريب جداً على الجانب السياسي».

وخلصت فيات عباس، إلى القول إن «أعداد الصحفيين الذين دخلوا الميدان السياسي ازداد خلال السنوات الأخيرة، بسبب قدرتهم على استقطاب أصوات الناخبين واهتمامهم بعملهم ونجاحهم».

بطالة الخريجين:
المشكلة المتجددة وغياب الحلول

تتواصل المشكلات المتعلقة بالبطالة بين الخريجين في العراق الناجمة عن عدم حصولهم على فرص للتعيين والعمل، من دون التوصل الى قرارات وعلاجات من قبل السلطات الحكومية المعنية، وسرعان ما تتراكم الأخطاء لتغدو بمنزلة القنبلة الموقوتة القابلة للانفجار.

■ فيـلي

وشـهدت العاصمـة بغـداد تظاهـرات صاحبها عنـف الشرطـة، اذ خـرج مئـات من خريجـي المهـن الطبيـة في بغـداد للتظاهـر أمـام مقـر وزارة الماليـة، ووقعـت صدامـات بـين القـوات الأمنيـة والمتظاهريـن، مـا أدى إلى إصابـة عـدد مـن المحتجـين، في سـياق المطالـب المسـتمرة بتعيـين خريجـي الأقسـام الطبيـة، التـي شـهدت تصعيـدا، بسـبب عـدم اسـتجابة الحكومـة لمطالـب المتخرجـين.

وتأثـيرات البطالـة بـين الخريجـين في العـراق، بحسـب مصـادر البحـث، متعـددة تشـمل النظـام التعليمـي والمجتمـع بشـكل عـام، وهـذه التأثـيرات تتداخـل مـع جوانـب متنوعـة مـن التعليـم، مـما يـؤدي إلى نتائج سـلبية عـلى كل مـن الطـلاب الحاليـين والمسـتقبلين، فضـلا عـن النظـام التعليمـي بأكملـه.

وعندمـا يـرى الطـلاب في المـدارس المتنوعـة، ان الخريجـين عاطلـون عـن العمـل أو يعملـون في وظائـف لا تتناسـب مـع تخصصاتهـم، فانهـم يشـعرون بالإحبـاط وفقـدان الحافـز للدراسـة بجـد، فيـؤدي ذلـك إلى تراجـع الأداء الأكاديمـي وانخفـاض نسـبة إكـمال التعليـم.

كـما يـؤدي ارتفـاع معـدلات البطالـة بـين الخريجـين إلى تراجـع الثقـة في جـدوى التعليـم العـالي كوسـيلة لتحقيـق الاسـتقرار المـالي والاجتماعـي، وقـد ينظـر المجتمـع إلى

التعليم العالي على أنه غير فعال أو غير ضروري، مما يقلل من قيمة التعليم في نظر الأجيال الشابة.

وطبعا فان البطالة بين الخريجين تفرض ضغوطًا مالية واجتماعية على الأسر التي أنفقت موارد كبيرة على تعليم أبنائها، وقد تؤدي هذه الضغوط إلى تراجع القدرة على دعم التعليم للأجيال المقبلة، بخاصة في ظل ارتفاع التكاليف.

ومع تراجع الثقة في فعالية التعليم في تأمين فرص عمل، قد تتراجع الحكومات والمؤسسات الخاصة عن الاستثمار في تطوير التعليم والمناهج، مما يؤدي إلى تدهور الجودة التعليمية، ويقلل هذا من فرص تحسين النظام التعليمي وتحديثه بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

والبطالة تدفع كثيرا من الخريجين إلى البحث عن فرص عمل خارج العراق، مما يؤدي إلى هجرة العقول وفقدان الكفاءات التي يمكن أن تسهم في تطوير البلد؛ وهذا النقص في الكفاءات يعزز من مشكلة عدم تطابق المهارات المطلوبة مع المهارات المتوفرة في السوق المحلي.

ومع ازدياد البطالة، قد يتجه الطلاب إلى اختيار تخصصات تعد «آمنة» من الناحية الوظيفية، مما يؤدي إلى نقص في تنوع التخصصات واختلال في التوازن بين احتياجات السوق والتخصصات الأكاديمية، وهذا قد يؤدي أيضا إلى زيادة الضغط على بعض التخصصات الأكاديمية وتكدس الخريجين في مجالات معينة.

والبطالة بين الخريجين قد تؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، اذ يتمكن البعض من تأمين فرص عمل بفضل العلاقات أو الثروة، فيما يظل الآخرون عاطلين؛ يؤدي هذا إلى تفاقم الشعور بالظلم وعدم المساواة، مما يضر بالنسيج الاجتماعي.

وعموما فان البطالة بين الخريجين تشكل تحديا كبيرا للنظام التعليمي والمجتمع بشكل عام؛ يتطلب التغلب على هذه المشكلة تطوير سياسات تعليمية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، فضلا عن تعزيز الابتكار وريادة الأعمال كمسارات بديلة للخريجين.

وبالعودة الى تظاهرات ذوي الاختصاصات الطبية، فان الخريجين الذين أخذنا آراءهم في خضم تلك الاحتجاجات، يقولون انهم غير مصرين على الوظيفة الحكومية بحد ذاتها، وكثير منهم يرغب في فتح عيادات خاصة، غير انهم يطالبون بدعمهم في هذا الصدد، ويشيرون الى تعليمات وشروط فتح عيادات خاصة، ويقول متخرج من كلية لطب الاسنان، ان الحكومة تشترط ان يكون مقدم طلب فتح العيادة، قد مضى على تسجيل انتماءه الى النقابة المتعلقة باختصاصه ثلاث سنوات وان يكون مقدم الطلب قد أكمل ما لا يقل عن ثلاث سنوات خدمة فعلية (من ضمنها مدة الاقامة الدورية) في مؤسسة حكومية او غير حكومية معترف بها من قبل ألنقابة ، وانه حتى ان كان موظفا في وزارة الصحة فيتوجب عليه ان يكون اختصاصيا او ممارسا او انهى متطلبات التدرج الطبي ويرفق ما يثبت ذلك مع عدم ممانعة من دائرته، بحسب قولهم، لافتين الى انه هنا تبرز ايضا قضية التعيين والحاجة له، ويناشد بعضهم بتعديل قوانين وشروط فتح العيادات الخاصة في حال عدم توافر الدرجات الوظيفية، للتغلب على مشكلة بطالة خريجي الاختصاصات الطبية.

قد يتجه الطلاب إلى اختيار تخصصات تعد «آمنة» من الناحية الوظيفية، مما يؤدي إلى نقص في تنوع التخصصات واختلال في التوازن بين احتياجات السوق والتخصصات الأكاديمية

وبإلقاء الضوء على اسباب تفضيل الشباب العراقيين العاطلين للوظيفة الحكومية فان ذلك يعود إلى عدة عوامل ترتبط بالاستقرار، الأمان الوظيفي، والمزايا الاجتماعية. فهم يرون ان العمل في المؤسسات الحكومية يعد أكثر استقرارا مقارنةً بالقطاع الخاص، اذ نادرا ما يجري انهاء عمل الموظفين، بعكس القطاع الخاص، وهذا الاستقرار يوفر نوعا من الأمان المالي للعاملين وأسرهم. وبرغم أن الرواتب في القطاع الحكومي قد لا تكون دائمًا الأعلى، إلا أن الحكومة غالبا ما تقدم مزايا إضافية مثل التأمين الصحي، التقاعد، والإجازات المدفوعة، هذه المزايا تجعل الوظائف الحكومية جذابة للكثيرين.

وفي الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، توفر الوظائف الحكومية مستوى عال من الأمان الوظيفي، مما يجعلها خيارا مفضلا للكثيرين في مواجهة عدم اليقين في سوق العمل الخاص.

وتتميز المؤسسات الحكومية في العراق بساعات عمل محددة ومنتظمة، مما يمنح الموظفين وقتا أكبر لحياتهم الشخصية مقارنة بالقطاع الخاص، الذي قد يتطلب ساعات عمل أطول وغير منتظمة.

كما توفر المؤسسات الحكومية ضمانات اجتماعية مثل التقاعد والرعاية الصحية، مما يشكل حافزا قويا للعمل في المؤسسات الحكومية.

وبعض الدراسات تقول ان الوظائف الحكومية تعد مصدرا «للهيبة» والمكانة الاجتماعية في المجتمع العراقي، وان هذا التصور ما يزال قائما، اذ يُنظر إلى العمل في القطاع الحكومي على أنه رمز للاستقرار والاحترام، على حد وصفها.

يقابل كل ذلك ضعف القطاع الخاص وتباطؤ التنمية الاقتصادية في بعض القطاعات يجعل الوظائف الحكومية الخيار الأكثر أمانا؛ والشركات الخاصة قد تواجه صعوبات مالية أو إدارية تجعل مستقبلها غير مضمون.

وبرغم البطء في عمليات الترقية في القطاع الحكومي، إلا أنه يوفر مسارا وظيفيا واضحا للتقدم على مر السنين، هذا الوضوح في المسار الوظيفي يشكل دافعا للكثيرين.

والعمل الحكومي غالبا ما يرتبط بمهام ومسؤوليات أقل تعقيدا مقارنة بالقطاع الخاص، حيث قد يُطلب من الموظفين القيام بمهام متعددة أو اتخاذ قرارات معقدة قد تؤثر على وظائفهم؛ وكذلك فان النظام التقاعدي الحكومي يعد جذابا للكثيرين، اذ يضمن للموظف دخلا ثابتا بعد التقاعد، مما يجعله خيارا مفضلا للأمان المالي على المدى الطويل.

الفصل المليارى يدفع عشائر عراقية

لتحديد هوية شيوخ الفيسبوك والبرلمان يتدخل تشريعياً

تثير ظاهرة «الفصول المليارية» العشائرية في الفترة الأخيرة جدلاً واسعاً بشأن تعديها «الخطوط الحمراء» في المبالغ المطلوبة بهذه المجالس التي تحل أمورها بعيداً عن السلطة، وفيما يشكو شيوخ عشائر «أصلاء» من «شيوخ فيسبوك ودكاكين» يروجون لهذه الفصول (الديّات)، ويدعون لتدخل المرجعية الدينية والدولة العراقية للتدخل، يؤكد نواب توجه البرلمان لمناقشة مقترح قانون لمنع استغلال الناس باسم «الفصل العشائري».

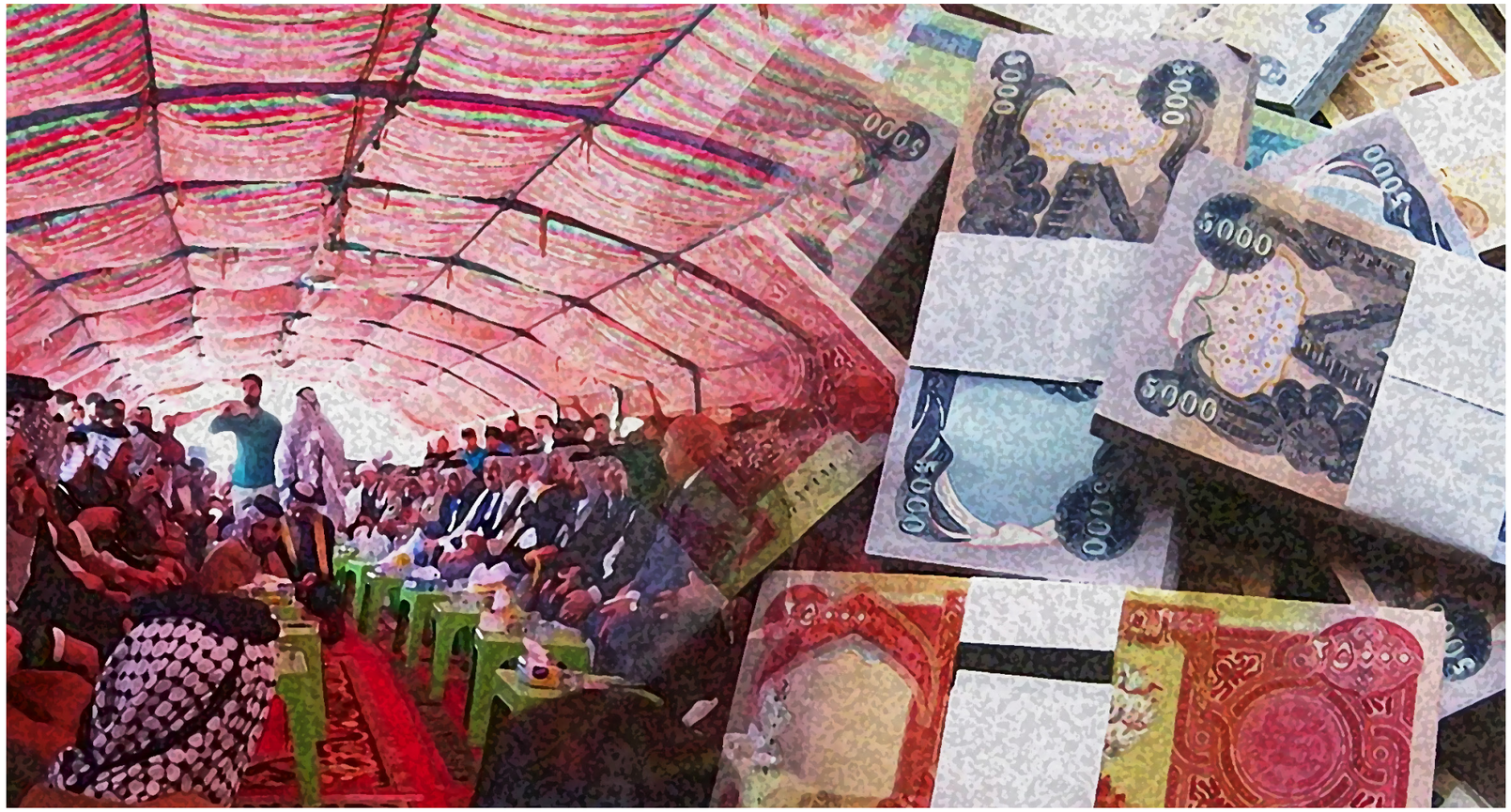

■ فيلي

وانتشرت عبر مقاطع فيديوية تم تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي مطالبات لشيوخ عشائر بمبالغ تصل الى المليارات من الدنانير كتعويضات عن حالات مر بها العشيرة التي تقول انها تضررت وفق المفهوم العشائري كحالات القتل وغيرها.

والفصل العشائري في العراق هو قضاء أو تعويض وغرامة صادرة من تفاوض عشائري عرفي لحل النزاعات بين المتخاصمين بغير الاحتكام إلى قانون الدولة، ويُعدّ ذلك من أنواع الوَساطة.

شيوخ (فيسبوك)

بهذا الصدد يقول الشيخ شياع البهادلي، شيخ عام عشيرة البهادل في العراق، في حديث لمجلة «فيلي» إن «الفصول العشائرية (الديّات) حالياً غير مرضية لله والمرجعية الدينية ولا عند الشيوخ الاصلاء(العموم) الحقيقيين»، مبيناً أن «ضعف الدولة جعل الفصول العشائرية تصل الى هذا المستوى فهناك حوادث مثل القتل وغيرها، يتم فيها شمول أبرياء لا دخل لهم بالأمر بالدعاوى القضائية إثر شكاوى أهل القتيل، والتالي تخضع الأمور لمساومات عشائرية لإطلاق سراح هؤلاء وبمقابل مادي أيضاً».

ويوضح الشيخ البهادلي أنه «لا يوجد شيء أسمه مليارات في الفصول العشائرية وانما فقط كحديث اعلامي فقط، وانما تنتهي الفصول العشائرية بمبالغ معقولة مثل 100-150 مليون دينار، ودائما ما ندعو شيوخ العشائر الى عدم التكلم بهكذا أرقام خصوصا أنها أرقام ليست حقيقية ولم تطبق في أي فصل عشائري سابق»، لافتا إلى أن هناك استثناءات حسب نوع القضايا والخسائر تصل الى 450 مليون دينار وهي ليست حالات عامة وإنما خاصة وقليلة جداً».

ويضيف الشيخ البهادلي أن «في العراق تفرض القوانين والأعراف دفع الدية العشائرية ولكن يبقى أيضا دفع مبلغ مماثل تقريباً لغرض التنازل عن الدعوى قانونياً امام الدولة وهنا يعتبر الأمر تعجيزياً، لأن في بعض الأحيان لا يتنازل المشتكي عن دعواه رغم استلامه مبلغ الدية العشائرية».

ويطلب شيخ عام عشيرة البهادل المرجعية الدينية ب«تحديد مبالغ الفصول العشائرية في العراق عبر وسائل الإعلام وتحديد طريقة التعامل مع الشخصيات سواء القاتل من غيره، وعلى الدولة أن تتعاون معنا في التعامل مع الشخص غير القاتل بعدم سجنه أو الحكم عليه، والتعامل مع الجاني فقط».

ويوضح الشيخ شياع البهادلي أن» بعض شيوخ العشائر الجدد هم شيوخ (فيسبوك) ليس لديهم خبرة ويحضرون مجالس الفصول العشائرية من أجل التصوير والاعلام فقط، ونحن نعاني منهم ونطلب من مجلس القضاء الأعلى التعاون معنا للتعامل مع هذه الظواهر الغريبة عن مجتمعنا ويجب على شيوخ العشائر إعادة النظر بالواقع الحالي للعشيرة العراقية وكذلك يجب تدخل المرجعية والدولة العراقية للحد من الظواهر السلبية بهذا الشأن لان الوضع الحالي للعشائر العراقية وما يتم تصديره للإعلام مزري ومتعب».

شيوخ الدكاكين واللكزس

ويتفق الشيخ أدهم السوره ميري، شيخ عشيرة إحدى العشائر الكوردية في العراق، مع حديث الشيخ البهادلي بالقول إن «الأرقام الفلكية التي تذكر

في الفصول العشائرية ليس لها أصل وافتعلوها ما يسمون بال(شيوخ) وهم ينتسبون للمشيخة زوراً فهم شيوخ مصالح، ونسميهم شيوخ الدكاكين، فهذه الأرقام التي تذكر تجري بعد اتفاقات خاصة بين بعض الشيوخ، ولا يصل منها الى صاحب الشأن المعني سوى 10% من المبلغ الأصلي المتفق عليه ضمن الفصل العشائري، والبقية توزع على الآخرين الذين يجلسون في هذه الجلسات».

ويضيف الشيخ أدهم أن «بعض الشيوخ الجدد تغير وضعهم المادي وأصبحت لديهم سيارات حديثة (لكزس) وعمارات وبيوت جديدة ويسترزق من هذه الأمور»، مبينا أنه « كمثال على ذلك ففي إحدى الفصول العشائرية كان مبلغ الدية 500 مليون دينار ولكن الذي وصل الى أهل القتيل 150 او 200 مليون فقط ولا أعلم أين ذهب مبلغ الـ300 مليون دينار المتبقي».

ويضيف أن «هناك شروط محددة للفصل العشائري معروفة ومحددة يعرفها شيوخ العشائر واقصى فصل قتل متعمد يصل الى 120 مليون دينار»، مبيناً أن «بعض هؤلاء الشيوخ (الجدد) يأخذون الدية الشرعية المتفق عليها ولكنهم يعودون مجددا لطلب مبالغ إضافية تصل الى 50 مليون دينار لغرض تنازل (ولي الدم) عن دعواه القانونية».

ويتابع السوره مري أن «بعض هؤلاء الشيوخ اصبح لديهم، بعد الفصول العشائرية الباطلة والمحرمة، سيارات اخر موديل ويتاجرون بالأملاك ويستفزون الآخرين وينفذون الدكات العشائرية».

بين النظام السابق والأحزاب الحالية

ويلفت الشيخ أدهم الى «اتفاق النظام السابق (صدام حسين) والأحزاب الحالية في زيادة الحالات العشائرية السلبية»، مبينا أن «رئيس النظام السابق صدام حسين وبعد أحداث عام 1991 كان يستقبل رؤساء العشائر ويقسمهم إلى ثلاثة أقسام وهي فئة الشيخ العام ويطلق عليها فئة (أ) وفئة شيخ الفخذ (ب) والوجه يرمز له بالرمز (ج)، وهو ما لم يكن موجوداً في مجتمعنا، إذ كنا نعرف فقط الشيخ العام وشيخ الفخذ، والان كل حزب سياسي أصبح لديه مكتب عشائري في كل ناحية وشارع تحت مسمى الديوان العشائري الفلاني، ويصدرون لهؤلاء هويات بـ25 او 50 الف دينار وبالتالي فان هذه الأحزاب أسهمت في خراب المجتمع العراقي عبر هذه التصرفات».

ويدعو الشيخ السوره مري الى تفعيل مديرية شؤون العشائر المرتبطة بوزارة الداخلية وإثبات ذلك عبر المستمسكات الرسمية التي تثبت الانتماء والهوية العشائرية والعراقية»، داعياً مجلس الوزراء ووزارة الداخلية الى التدخل للحد من ظاهرة الفصول العشائرية المبالغ بها».

الدكة العشائرية

ويدعو الشيخ البهادلي الى «تطبيق إجراءات أخرى في ملف (الدكة العشائرية) منها سحب سلاح الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بالدكة ويكون لدى الدولة حصراً، وغرامة مليونين او اكثر وسجن لا يقل عن شهر لتأديب من يقومون بهذه الأمور»، مبينا أن «عشيرته اتخذت اجراء خاصا بها وهو تحميل المسؤولية القانونية والعشائرية لكل شخص من افراد عشيرتي يعمد الى الدكة العشائرية من دون استئذان ونسلم سلاحه إلى الدولة، أما إذا اعتدى شخص علينا من عشيرة فإننا نقوم بأخذ سلاحه وتسليمه الى الدولة أيضاً، وسلمنا شخصياً أكثر من 5 مرات أسلحة للدولة بحضور قادة امنيين، وبالتالي شهدنا انخفاضا في حالة الدكة العشائرية».

و"الدكّة" هي اللفظ العراقي لمصطلح الدقة، أي الهجوم على أحدهم باللغة الدارجة، وقد باتت مقرونة في العراق بالعشائر ونزاعاتها الداخلية، وتعني أن تقوم مجموعة من عشيرة معينة بإلقاء القنابل والرصاص على بيت أحدهم من العشيرة المقابلة ليتم تحذيره بما سيحدث لو لم يتم التوصل لاتفاق يرضي العشيرة المُهدِّدة.

الحقيقة الكاملة «منقوصة»

ويقول الشيخ أحمد عبد الزهرة گباشي السوداني، شيخ عام عشيرة البو ضاحي قبيلة السودان في حديث لمجلة «فيلي» إن «طبيعة المجتمع العراقي تميل بصورة عامة الى الطابع القبلي، اذ تسيطر عليه العادات والتقاليد الاجتماعية بصفاتها المتوارثة وفي الوقت نفسه لايمكن إنكار الدور الريادي الذي لعبته العشائر العراقية في مختلف الأزمنة، أبرزها ثورة العشرين وماتمخض عنها من تأسيس دولة العراق الحديثة، كذلك لعبت العشائر دوراً كبيراً على صعيد حفظ أمن البلاد ومقارعة قوى الظلام الإرهابية لاسيما تنظيم (داعش) الارهابي عام 2014».

ويضيف الشيخ السوداني «لكن وبالرغم من ذلك فأن هنالك معادلة معروفة للجميع وهي عندما تضعف منظومة الدولة تقوى منظومة العشيرة والعكس صحيح، وهذا ماسارت عليه هذه المعادلة على مر تأريخ العراق المعاصر،وبالرغم من تأشير العديد من الحالات التي مثلت خرقاً للقواعد العشائرية الأصيلة، إلا إنه لايمكن إنكار الدور الإصلاحي الذي تقوم به العشائر لاسيما إصلاح ذات البين وفض المنازعات وغيرها من الحالات التي تعتبر مؤشراً إيجابياً يحسب لها».

ويتابع الشيخ إن «مايطرح في وسائل الاعلام حول مسألة الفصول العشائرية ليس حقيقة كاملة لأنه يتم التركيز

ومن مساحة ضيقة على بداية النقاش والاستغناء عن النتيجة النهائية لهذا النقاش، وبالتالي فإن جل ما يمكن قوله بأن مسألة الفصول العشائرية ليست حكراً على عشائر الجنوب فقط بل يحدث في كل مناطق العراق، ويمكن القول بأن مسألة الفصول العشائرية تتكرر كل يوم سواء وما ساعد على انتشارها وتفشيها في المجتمع هي ثقافة المجتمع الذي بات يلوذ بالعشيرة في كل صغيرة وكبيرة دون اللجوء إلى قوانين الدولة».

ويحدد الشيخ أحمد گباشي السوداني، ضرورة مواجهة الحالات السلبية في النزاعات العشائرية بالقول إنه «لابد من وضع الحلول والمعالجات التي تحول دون تفشي مسألة الفصول العشائرية سلباً وذلك عن طريق تظافر جهود رجالات الدين في تحريم السلوكيات العشائرية الهوجاء ونشر الوعي الثقافي في المجتمع حول مخاطر النزاعات العشائرية والعمل على إعادة ثقة المواطن بالدولة وقوانينها وضرورة محاسبة من يستغل اسم العشيرة سلباً لغرض فرض ارادته أو ترويع الآخرين سواء كان مواطناً عادياًأو مسؤولاً في الدولة، وهذا ما لمسناه في الوقت الحاضر حيث عملت الحكومة الحالية على تشخيص الممارسات الخاطئة التي يتخذها البعض بإسم العشيرة (كالهجوم على الآخرين بالأسلحة) وإدراجها ضمن المادة 4 إرهاب وهذا ما أدى الى تعزيز ثقة المواطن بالدولة والقانون وتراجع حدة النزاعات العشائرية».

البرلمان يدخل على الخط

وتقول النائبة عن لجنة العشائر النيابية نهال الشمري في حديث لمجلة «فيلي» إن «بغياب القانون والدولة فان العشائر تصدرت المشهد»، مبينة ان «بعض ممن يدّعون المشيخة العشائرية أصبح عملهم اثارة المشاكل وجمع (الديات) الفصول العشائرية».

وتضيف النائبة الشمري، وهي تنتمي لاحد القبائل العراقية المعروفة، إن «العشيرة في السابق كانت تحل المشاكل، ولكن الآن أصبح البعض من رؤسائها يثير هذه المشاكل للأسف».

وتبين النائبة أن «لجنة العشائر النيابية تناقش مقترح قانون يحد من موضوع استغلال الناس باسم الفصل العشائري وامور أخرى متعلقة بهذا الشأن».

قانون «عشائري» متوقف

ويقول الخبير القانوني علي التميمي في حديث لمجلة «فيلي» إن «المادة الخامسة والأربعين من الدستور الفقرة (2) أوضحت أن الدولة تعمل على النهوض بالقبائل والعشائر وتهتم بشؤونها وتطوير المجتمع، وتفرض المادة الدستورية منع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان».

ويضيف التميمي أن «من المفترض ومنذ عام 2010 تشريع قانون يسمى المجلس الأعلى للعشائر والقبائل العربية يتولى شؤون العشائر ويناقش مسائل الفصول وغيرها، ولكن لم يتم تشريعه لحد الآن، ولهذا تخضع الفصول العشائرية الاجتهادات والآراء الشخصية وبعضها يخالف حقوق الإنسان».

ويتابع أن «تشريع قانون بهذا الشأن أصبح مهم جداً للحد من الفصول المرتفعة كما هو الحال في التعامل مع (الدكات العشائرية) والتي تحولت قانونياً إلى التعامل معها كجريمة إرهابية ولهذا قلت بنسبة كبيرة».

ويوضح التميمي أن» للحكومة إمكانية لتشريع قانون وترسله للبرلمان لإقراره لتحديد خطوات وإمكانية إقامة مجلس خاص بالعشائر العراقية وبرأيي هذا الحل الأفضل».

نتائج كارثية للدراسة الاعدادية:
نسب نجاح متدنية لا ترتقي الى صفر بالمئة في بعض المدارس

فـــيلي

برغـم ان الحديـث بشـأن الامتحانـات الوزاريـة (البكالوريـا) للسـادس الإعـدادي في العـراق لعـام 2023 ـ 2024، كشـف عـن أكـثر عـن 700 ألـف ممتحـن وارتفاع نسـبة طلبـة الفـرع العلمـي منهـم بسـبب إلغـاء العمـل بالفرعـين الإحيـائي والتطبيقـي، وبرغـم ان الامتحانـات جـرت في اوضـاع مـن الاسـتقرار مقارنـة بمـا كانـت تشـهده البـلاد، فـان النتائـج جـاءت مخيبـة للآمـال. وبرغـم تصريحـات وزارة التربيـة المتفائلـة بـان العـام الـدراسي الحـالي مـن الأعـوام «الناجحة» وبرغـم مـا تمتعـت بـه الـوزارة مـن دعـم فيـما يتعلـق بمخصصـات الموازنـة، او في تزايـد اعـداد المعلمـين والمدرسـين الذيـن جـرى تعيينهـم مـن المحاضريـن وأصحـاب الشـهادات التـي جعلـت عددهـم يفـوق المليـون، الا ان النتائـج جـاءت بعكـس المتوقـع.

وتشـير نتائـج الامتحانـات المعروضـة في موقـع الـوزارة او غيرهـا مـن المواقـع الى ان هنـاك انخفاضـا كبـيرا في نسـب النجـاح وارتفاعـا كبـيرا في عـدد الراسـبين، وقـد ذكـرت تصريحـات وكشـف واقع الحـال، إن معـدل نسـبة النجـاح هـي اقـل مـن 10% في معظـم المـدارس في بغـداد والمحافظـات، كـما إن هنـاك مـدارس لم تحقـق أيـة نسـبة مـن النجـاح أي إن نسـبتها (صفـر %) برغـم إن طلبتهـا دخلـوا القاعـات وأجابـوا عـلى أسـئلة الامتحـان. يـأتي ذلـك كنسـب عامـة برغـم اعـلان وزيـر التربيـة ان «76 طالبـاً حصلـوا عـلى معـدل 100%».

وبـرأي تربويـين فانـه، إذا كان هنـاك مـن يعتقـد إن انخفـاض نسـبة النجـاح يعـود لتعمـد بعـض الطلبـة تـرك الإجابـات او حذفهـا في بعـض الـدروس التـي أثـارت تسـاؤلات في حينهـا ومنهـا (الرياضيـات، الفيزيـاء) لإعـادة المحاولـة في الـدور الثـاني «وربـما الـدور الثالـث مثلـما جـرى في مـدة سـابقة»، فـان ذلـك لا يسـوغ الدرجـات ونسـب النجـاح المتدنيـة لـكل درس مـن دروس الامتحانـات، فيـما يفـسر بعـض التربويـين الامـر بانـه بسـبب الرقابـة هـذه السـنة عـلى شـبكة الانترنـت ومنـع اسـتعمالها بصـورة غـير قانونيـة مـن قبـل الطـلاب لسرقـة الاسـئلة.

وحتـى المـدارس التـي كانـت تعـرف بتميزهـا شـملها هـذا الـداء؛ ففـي مراجعـة لتلـك النسـب في إحـدى المـدارس ضمـن تربيـة الكـرخ الاولى التـي حصلـت عـلى المرتبـة الأولى في نسـب النجـاح للفـرع العلمـي، نجـد إن هنـاك انخفاضـا في نسـب النجـاح لعـدد مـن الـدروس، ففـي ثانويـة الكـرخ للبنـين العريقـة مثـلا، كانـت نسـب النجـاح الكليـة 7%.

واسـتخلصنا البيانـات الآتيـة فيـما يتعلـق بعـدد الممتحنـين ونسـب النجـاح؛ الكـرخ الاولى - ثانويـة الكـرخ: المشـاركون 55 الناجحـون 4 نسـبة النجـاح 7%، الكـرخ الثالثـة إعداديـة الـزوراء: المشـاركون 75 الناجحـون 11 النسـبة 15 %.

الانبـار - ثانويـة الرمـادي: المشـاركون 135 الناجحـون 7 نسـبة النجـاح 5%، البـصرة - الإعداديـة المركزيـة: المشـاركون 291 الناجحـون 24 النسـبة 8%، الديوانيـة - إعداديـة الكرامـة: المشـاركون 37 الناجحون 1 النسـبة 2%.

وفي الرصافـة الاولى ببغـداد إعداديـة الصـادق: المشـاركون 160 الناجحـون 5 النسـبة 3%، الرصافـة /3 - إعداديـة الرافديـن: المشـاركون 179 الناجحـون 6 النسـبة 3%.

في النجـف - إعداديـة النجـف: المشـاركون 435 الناجحـون النسـبة اقـل مـن 1%، بابـل - إعداديـة الإسـكندرية: المشـاركون 107 الناجحـون 9 النسـبة 8%، ديـالى - إعداديـة أبي حنيفـة: المشـاركون 181 الناجحـون 7 النسـبة 4%.

وفي ذي قـار - إعداديـة الناصريـة: المشـاركون 189 الناجحـون 21 النسـبة 11%، صـلاح الديـن- الإبراهيميـة: المشـاركون 66 الناجحـون صفـر النسـبة صفـر%، كربـلاء - إعداديـة المكاسـب: المشـاركون 81 الناجحـون 9 النسـبة 11%، كركـوك - الاعداديـة المركزيـة: المشـاركون 312 الناجحـون 29 النسـبة 9%.

وفي محافظـة ميسـان - إعداديـة الثـورة: المشـاركون 270 الناجحـون 8 النسـبة 3%، نينـوى - إعداديـة خالـد بـن الوليـد :

المشاركون 51 الناجحون 4 النسبة 8%، . واسط - إعدادية الكوت: المشاركون 188 الناجحون 20 النسبة 11%.

وبمراجعة لمدة زمنية سابقة ولنقل 5 سنوات كان يفترض ان تتغير اشياء كثيرة نحو الايجاب وبضمنها نتائج العملية التعليمية، الا ان الملاحظ ان النتائج ظلت على سوئها والمفارقة ان ذلك شمل حتى المدارس الاهلية وجرى التحذير من تبعاته بصورة مبكرة بالإشارة الى نتائج الدراسة المتوسطة التي تنعكس حتما على الدراسة الاعدادية لاحقا، وعلى سبيل المثال عام 2019 في البصرة بينت نتائج 36 مدرسة أهلية ان نسبة النجاح فيها صفر بالمئة.

وفي حينها وبحسب ما نشرت مجلة «فيلي» للأنباء دعا النائب جمال المحمداوي الجهات المعنية لمعالجة الوضع، مطالبا وزارة التربية ومحافظ البصرة باتخاذ اجراءات «حازمة» ضد المدارس التي حققت نسب نجاح متدنية، بعد اعلان نتائج الثالث المتوسط، أبرزها محاسبة المدارس الاهلية التي نسبة نجاحها (صفر %) والبالغ عددها (36) مدرسة، وتغيير ادارات المدارس الحكومية والاهلية التي نسبة النجاح فيها اقل من (25%) واتخاذ اجراءات مناسبة بحقها، بحسب ما صرح النائب في حينه.

ان انخفاض نسب النجاح في الدراسة الإعدادية في العراق، ووصولها إلى 0% في بعض المدارس، يعكس تحديات كبيرة تواجه النظام التعليمي. هذه الظاهرة تنجم عن مجموعة من الاسباب من بينها تدهور البنية التحتية التعليمية، اذ ان كثيرا من المدارس في العراق تعاني من نقص في البنية التحتية الملائمة، كما ان المدارس قد تكون مزدحمة، تفتقر إلى الفصول الدراسية المناسبة، أو تعاني من نقص في المعدات والمواد التعليمية الأساسية، وان قلة الموارد تؤثر سلباً على جودة التعليم وتجعل من الصعب على الطلاب التركيز والاستفادة من الدروس.

وبعض المدارس تعاني من نقص في عدد المعلمين المؤهلين، أو قد تكون الملاكات التعليمية غير كافية لتغطية جميع المواد الدراسية بشكل فعال، فضلا عن غياب التدريب المستمر للمعلمين وعدم توفير الحوافز الكافية قد يؤدي إلى ضعف الأداء التدريسي.

وكذلك يمكن القول، ان المناهج الدراسية في بعض الأحيان تكون قديمة وغير متماشية مع احتياجات العصر؛ الطلاب قد يواجهون صعوبة في فهم المحتوى إذا كان لا يعكس الواقع أو لا يتناسب مع قدراتهم، وعدم ربط المناهج باحتياجات سوق العمل يزيد من فقدان الدافع لدى الطلاب.

وكان الوضع الأمني والسياسي غير المستقر والصراعات والنزاعات في بعض المناطق قد اثر بشكل مباشر على العملية التعليمية، و عدم الاستقرار يؤثر أيضاً على نفسية الطلاب ويقلل من تركيزهم على التعليم.

وكثير من العائلات العراقية تعاني من الفقر، مما يضطر الطلاب إلى العمل لمساعدة أسرهم بدلاً من التركيز على الدراسة، والفقر قد يؤدي أيضاً إلى نقص في الموارد الأساسية للطلاب مثل الكتب، الأدوات المدرسية، وحتى الغذاء الكافي، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على التعلم.

وكذلك فان الإضرابات والتغييرات المتكررة في النظام التعليمي، فضلا عن التأخر في بدء العام الدراسي أو عدم انتظام الدوام الدراسي، تؤدي إلى تراجع الأداء الأكاديمي، وان الفوضى الإدارية أو نقص التخطيط السليم قد يسهمان في انخفاض جودة التعليم.

كما يتعرض كثير من الطلاب الى الضغوط النفسية المرتبطة بالصعوبات الاقتصادية، والنزاعات العائلية، والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي تؤثر على تركيز الطلاب وقدرتهم على التحصيل الدراسي، وان غياب الدعم النفسي في المدارس يزيد من تفاقم هذه المشكلة.

في بعض الأحيان، قد يكون هناك نقص في الرقابة الفعالة على العملية التعليمية في المدارس، وعدم تواجد تقويم منتظم لأداء المعلمين والمدارس، ذلك يجعل من الصعب اكتشاف المشكلات وحلها في وقت مبكر، وكذلك الاعتماد على وسائل تقويم قديمة أو غير مناسبة قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة بشأن أداء الطلاب.

كما ان كثيرا من الطلاب قد يكونون من النازحين داخلياً أو المهاجرين، وهو ما يعني أنهم قد يواجهون تحديات إضافية مثل اللغة، الاندماج الاجتماعي، أو التكيف مع بيئة تعليمية جديدة وهذه العوامل تؤثر بشكل كبير على قدرتهم على النجاح في الدراسة.

وان الفساد في بعض المناطق قد يؤثر على توزيع الموارد التعليمية، ويؤدي إلى سوء إدارة المدارس، مما يضعف النظام التعليمي ويؤدي إلى تدهور جودة التعليم.

ان انخفاض نسب النجاح في الدراسة الإعدادية يعد مؤشرا خطيرا على تدهور جودة التعليم في العراق، وبحاجة إلى تدخلات شاملة من قبل الحكومة والمجتمع المدني لتحسين البنية التحتية، وتطوير المناهج، وتدريب المعلمين، ودعم الطلاب نفسيا واجتماعيا، وذلك ما يجمع عليه المتخصصون.

يمكن القول، ان المناهج الدراسية في بعض الأحيان تكون قديمة وغير متماشية مع احتياجات العصر؛ الطلاب قد يواجهون صعوبة في فهم المحتوى ..

فيديوهات الانتحار تتدحرج من الافتراض الى الواقع

الموبايل والتواصل يفتكان بأطفال كركوك..

خوف وذعر وهلع يصيب الكركوكيين بعد تزايد تسجيل المحافظة حالات الانتحار بين الأطفال الذين يطبقون ما يرون في شاشات الهواتف النقالة من فيديوهات «الانتحار».

فيلي

محمود البياتي، وهو والد أحد الأطفال الذين أقدم أبنه على الانتحار في كركوك، يقول لمجلة «فيلي»، إن «ظاهرة الانتحار مرض جديد وسري وغير معلن ويطرق أبواب العوائل جميعاً وعلى الجميع الحذر من تلك الظاهرة»، مبيناً أن «ما موجود بين أيدي أطفال من هواتف محمولة ومواقع تواصل فيهما مخاطر كبيرة».

شاهد على الحدث

ويضيف البياتي «ابني الصغير يبلغ من العمر 8 سنوات لا أعلم كيف أتحدث عما شاهدته حيث دخلت إلى غرفة ابني ووجدته قد وضع الحبل في رقبته وأقدم على الانتحار وفارق الحياة».

ويتابع أن «السبب في ذلك أن ابني كان يتابع مقاطع فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي وكان يلعب مع إخوته مازحاً: تعالوا لننتحر. حتى ترسخت فكرة الانتحار لديه وانتقلت من الهاتف المحمول إلى عقل الطفل الصغير وفي غرفته وجدت جهازه المحمول وفيه مقطع فيديو عن الانتحار».

ويشير البياتي إلى أن «العائلة اليوم تعيش حالة من الحزن الشديد بسبب انتحار ابني الصغير وما يزال صوته وصورته في كل مكان في المنزل»، داعياً إلى «ضرورة انتباه الأهالي لأطفالهم ومراقبة هواتفهم وإبعادهم عن مواقع التواصل الاجتماعي التي تشجع على الانتحار».

إحصائيات

وتقول مديرة مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في كركوك، ضمياء الجبوري لمجلة «فيلي»، إن «الانتحار ظاهرة خطيرة ويجب معالجتها وفق منظور اجتماعي ودِيني حيث سجلت كركوك خلال النصف الأول من العام الحالي انتحار ثلاثة ذكور و10 فتيات دون سنة 18 وبينهم أطفال صغار وهذا مؤشر على وجود حالات انتحار مختلفة بين الأطفال وكذلك البالغين».

وأضافت أن «أما حالات الانتحار لمن تجاوزوا سن 18 عاماً، فقد تم تسجيل ثمان حالات للذكور، 39 حالة انتحار للإناث، وبالتالي فإن مجموع حالات الانتحار خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 60 حالة في كركوك».

وتابعت بالقول، إن «مفوضية حقوق الإنسان بكركوك تعمل مع الوقفين السني والشيعي والجهات ذات العلاقة للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع العراقي ونعمل على تقليلها بالتوعية الدينية والمجتمعية».

الأسباب

ويقول المختص والباحث النفسي عبد الله عبد الكريم، لمجلة «فيلي»، إن «هناك أسباب اجتماعية واقتصادية تدفع لانتشار ظاهرة الانتحار وكذلك قلة الوعي والإيمان بالله، والانفتاح الحاصل على مواقع التواصل الاجتماعي، كل ذاك أدى إلى زيادة معدل الانتحار بين الأطفال والنساء والرجال في العراق».

ويتابع «يجب على الجهات المعنية تحمل مسؤوليتها واتخاذ الإجراءات اللازمة».

ويشير إلى أن «الأزمة الاقتصادية في العراق تشكل عاملاً رئيسياً في العنف الاجتماعي، وخاصة الانتحار والأزمات المتراكمة أدت إلى زيادة الأمراض النفسية التي تؤدي لاحقاً إلى الانتحار».

ويشدد عبد الكريم على أن «المشاكل الاجتماعية والبطالة وسوء الوضع المالي أدت إلى زيادة معدلات الانتحار بين العراقيين، حيث لا يمر يوم دون أن تنشر وسائل الإعلام خبر انتحار شخص أو أكثر في المحافظات العراقية، والخبراء يحذرون من زيادة معدلات الانتحار ويطالبون بتحديد الأسباب وإيجاد طرق الوقاية».

ويبين أن «كركوك تعتبر في مقدمة المحافظات العراقية التي تسجل حالات انتحار».

وكانت وزارة الصحية العراقية قد أعلنت تقريرها عن واقع الانتحار في العراق، وفيما حددت الأسباب، أكدت أن معدل الانتحار في العراق ما يزال أقل من المعدلات العالمية.

وقالت الوزارة إن «الانتحار ظاهرة عالمية تتسبب في وفاة 800 ألف شخص سنوياً وبمعدل شخص كل 40 ثانية، ويمثل رابع أسباب الوفاة عالمياً للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10-29 عاماً حسب تقارير منظمة الصحة العالمية».

ولفتت إلى أن «معدلات الانتحار التقديرية في إقليم الشرق الأوسط تعتبر بشكل عام أقل من الأقاليم الأخرى لمنظمة الصحة العالمية، وقد يكون السبب في ذلك شيوع المعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل ما في السلوكيات الانتحارية».

وأكدت الصحة العراقية أنه «في العام 2017 تم تسجيل 178 حالة انتحار، وفي العام 2018 تم تسجيل 306 حالات، وفي العام 2019 تم تسجيل 316 حالة، وفي 2020 تم تسجيل 233 حالة، وفي 2021 تم تسجيل 364 حالة، وفي عام 2022 تم تسجيل 511 حالة».

المريض لا يكتب له الشفاء في مدينة عراقية

تعاني محافظة الديوانية من واقع صحي "متدهور" من حيث قلة عدد المستشفيات وافتقارها إلى "أبسط الخدمات والمستلزمات الصحية"، فضلاً عن تهالك البنى التحتية، فيما تتشارك مراكزها الصحية المعاناة نفسها.

فيلي

ورغم صرف المليارات على هذا القطاع لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب لتلبية حاجة سكان المحافظة، وفق مراقبين.

ويبلغ عدد نفوس محافظة الديوانية 1.4 مليون نسمة، وفيها 4 مستشفيات حكومية و3 مستشفيات أهلية، ومراكز صحية موزعة على أقضيتها، لكن الاعتماد الرئيسي هو على مستشفى الديوانية التعليمي الواقع في مركز المدينة، لعدم توفر الإمكانيات والمستلزمات عند باقي المستشفيات والمراكز الصحية، بحسب المراقبين.

وتشهد محافظة الديوانية «تراجعاً في الخدمات على الأصعد كافة ولاسيما للواقع الصحي لعدم وجود البنى التحتية، حيث هناك ثلاثة مستشفيات حكومية في عموم المحافظة لا تستقبل الحالات الحرجة، بل ترسل تلك الحالات إلى مستشفى الديوانية التعليمي في مركز المدينة الذي تعتمد عليه جميع الأقضية والنواحي، رغم أن هذا المستشفى بني منذ ثمانينيات القرن الماضي بسعة 400 سرير، لذلك بعض الحالات تتوفى في طريق الوصول إلى المستشفى وخاصة التي في الأقضية والنواحي»، بحسب المراقب للشأن الديواني، ضياء المهجة.

وأشار المهجة خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى «صرف مبالغ كبيرة تقدر بالمليارات على القطاع الصحي لكن لا يزال دون مستوى الطموح، فضلاً عن وجود مشاريع صحية متلكئة في المحافظة، لذلك نطالب الجهات المعنية بضرورة إيجاد حل جذري للواقع الصحي في محافظة الديوانية».

من جانبها، طالبت المواطنة أم رحيم من منطقة الحفار، الحكومة والجهات المعنية بـ«توفير مستشفيات في الأقضية والنواحي خاصة قضاء السنية الذي فيه مركز صحي فقط»، وتضيف السيدة لمجلة «فيلي»، أن «الكثير من النساء تعاني من صعوبة الوصول إلى المستشفى في مركز المحافظة بسبب المسافة البعيدة، وخاصة النساء المقبلات على الولادة وتحتاج إلى عملية قيصرية مستعجلة لتجنب المضاعفات الصحية».

من جهته، أكد عضو مجلس محافظة الديوانية، أحمد البديري، أن «القطاع الصحي في محافظة الديوانية لا يرتقي إلى المستوى المطلوب لخدمة 1.4 مليون نسمة في المحافظة، حيث هناك مستشفيات (الشامية والحمزة والعفك والديوانية العام) وبالتالي هناك 4 مستشفيات في عموم المحافظة، لكن الثلاثة الأولى تعتمد على الأخيرة التي من المفترض هدمها لقِدم بنائها!».

وأوضح البديري لمجلة «فيلي»، أن «مستشفيات (الشامية والحمزة والعفك) ليس فيها صالة ولادة جاهزة للعمل، حيث أحياناً تكون الصالة غير مهيئة، وأحياناً لا توجد طبيبة، رغم أنها أشبه بصالة ضماد وعمليات صغرى وليست عمليات كبرى، لذلك تتم إحالة المرضى إلى مستشفى الديوانية العام».

أما المستشفيات الأهلية، «فهناك 3 مستشفيات أهلية في مركز المدينة، وهي تجري عمليات الولادة والولادات القيصرية، لكنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب أيضاً»، كما قال البديري.

وفيما يتعلق بالمراكز الصحية، بين أن «في الديوانية 14 قضاءً وفي جميعها هناك مراكز صحية، لكن ليس فيها الدعم المطلوب، ففي مركز الاسكان الصناعي الذي يقع في وسط المدينة، رغم أنه يستقبل أعداداً كبيرة من المراجعين، لكنه يفتقر إلى أبسط الخدمات، منها عدم توفر مولدة كهرباء، ما يعرض الأدوية للتلف نتيجة سوء الخزن».

وتابع البديري: «أما المركز الصحي في قضاء السنية، فهو متهالك من ناحية البنى التحتية، وتم توفير 6 مكيفات هواء فقط تحت ضغط التظاهرات الشعبية، كما هناك نقص كبير في المختبرات، وخاصة في جهاز تحليل الدم CBC، ونقص هذا الجهاز هو في كل القطاعات الصحية، رغم أن هذا الجهاز مهم ويفترض وجوده في كل مركز صحي».

وزاد بالقول: «تمت زيارة المركز الصحي النموذجي في المحافظة، وطالبتُ بإزالة كلمة (النموذجي) لعدم وجود ما يتفق مع هذه الكلمة على أرض الواقع، حيث إن المجاري فيه مغلقة منذ عام ونصف العام».

«أما قضاء البدير، فرغم أن هذا القضاء واسع وعليه أكثر من 70 ألف نسمة، ويعتبر الممر الوحيد مع محافظة ذي قار الذي يشهد حوادث مرورية، لكنه يفتقر لأبسط المستلزمات الصحية في ظل وجود مركزين صحيين فيه، الأول ينتهي دوامه في الساعة 2 ظهراً والثاني الذي من المفترض أن يؤدي خدمات أكثر، فيه طوارئ خافرة تفتقر إلى أبسط الأمور، حيث يتم تحويل المريض إلى قضاء عفك للحصول فقط على أمبولة براسيتول!، كما أن جهاز الرنين فيه عاطل عن العمل منذ 3 سنوات رغم أنه أشبه بالأشعة»، وفق البديري.

وفيما يخص المستشفى الأسترالي، ذكر البديري، أن «المستشفى الأسترالي بسعة 400 سرير من المشاريع المتلكئة منذ عام 2011 لكن تم استئناف العمل به منذ عام 2021، ووصل حالياً إلى نسبة إنجاز 47 بالمائة، وفي حال إكماله سوف يفك اختناق مستشفى مركز المدينة بشكل كامل».

وأكد البديري، في ختام حديثه، أن «محافظة الديوانية بحاجة إلى بناء 3 مستشفيات في المركز عدا الأقضية والنواحي، ومن المهم إنشاء مستشفى للولادة والأطفال بالإضافة إلى المستشفى الحالي الذي لا يؤدي الغرض».

فيلي | مجتمع

خدمة «نسوية» تصبح الأكثر طلباً في العراق هذه الأيام

مع اقتراب موعد أربعينية الإمام الحسين في 25 آب 2024، الموافق 20 صفر 1446، يزداد الطلب على «الملاية» لإحياء المجالس الحسينية من خلال رثاء الإمام والحزن والبكاء عليه، حتى وصل الحال إلى الحجز قبل أسبوع في سبيل الحصول على «ملاية» لكثرة الطلب عليها هذه الأيام وخاصة في محافظة كربلاء.

المواطنة أم غدير (ربة منزل) من محافظة كربلاء، قررتْ إقامة مجلس حسيني في هذه السنة لأول مرة «بعد طلب مراد من الإمام الحسين في أحد المجالس الحسينية العام الماضي وتحقق مرادها»، لكنها واجهت صعوبة في الحصول على الملاية، فقد تبين أن «الحجز عليها قبل أيام».

وأوضحت أم غدير، لمجلة «فيلي»، أن «الطلب على الملاية يشتد قبيل الأربعين، ورغم حجزي لها قبل أسبوع لكنها أرادت إلغاء الموعد أكثر من مرة بسبب ضغط الطلبات عليها»، مبينة أن «المجلس الحسيني كلفني حوالي 50 ألف دينار، وهذه التكلفة تختلف حسب أجور الملاية وتوزيعات صاحب البيت من سبح وتُرب حسينية وكيك وعصائر وغيرها مما يوزع على الحاضرين في المجلس».

من جهتها، قالت الملاية أم علي، من محافظة كربلاء - تمتهن هذا العمل منذ 10 سنوات توارثته عن أمها - إن «أكثر الملايات يتواجدن في كربلاء، وكانت الملاية تواجه صعوبة في إدارة المجلس الحسيني ورثاء الإمام الحسين والبكاء عليه قبل عام 2003، بسبب منع النظام السابق لهذه الطقوس».

وذكرت أم علي، لمجلة «فيلي»: «لكن حالياً هناك انتشار واسع للمجالس الحسينية لنعبر فيها عن مشاعرنا، كما إن بعض الحسينيات تفتح أبوابها للملاية لإقامة المجلس الحسيني داخلها، فيما تلجأ بعض الملايات إلى إلقاء محاضرات دينية لنشر التوعية في أمور الدين قبل البدء برثاء الإمام الحسين».

وأشارت إلى أن «الطلب على الملاية يزداد منذ استشهاد الإمام الحسين في 10 محرم إلى وفاة النبي محمد في 28 صفر، ففي هذين الشهرين يكون الطلب على أشده، لذلك قد تعتذر الملاية عن الحضور للكثير من المجالس ليس بسبب الأجور وإنما بسبب ضغوطات الطلب».

وبينت الملاية، أن «الملاية تكسب خلال هذين الشهرين (من 10 محرم إلى 28 صفر) مبالغ تتراوح ما بين 500 ألف دينار إلى 3 ملايين دينار وأحياناً أكثر»، موضحة أن «أجور المجلس الحسيني تبدأ من 5 آلاف دينار إلى 25 ألف دينار، حسب خبرة الملاية وجودتها في الإلقاء، وبعض الملايات رغم جودتهن لا يطلبن الكثير من المال على خلاف مجالس التعزية (الفواتح) التي يطلب فيها مبالغ أكثر في العادة».

و»للمواكب الحسينية ومجالس النعي (اللطم) الرجالية والنسائية التي تنتشر في دول العالم المختلفة، ويقرأ فيها النعي ومصيبة الإمام الحسين باللغات كافة، لها تاريخ ديني»، بحسب الشيخ مصطفى معاش.

وبين أن «قراءة المجلس بدأت بعد زيارة عاشوراء عندما جاء جابر الإنصاري وجلس قرب قبر الإمام الحسين ونعى الإمام وبكى عليه، وبعدها انتشرت هذه الممارسة واستمرت في الفترات اللاحقة».

وأضاف معاش، خلال حديثه للوكالة، أن «ما نراه هذه الأيام في عمل المجالس الحسينية فيه نوع من التطور بأساليب النعي والأطوار والقراءة وتقديم الطعام واللطم نتيجة تطور الزمان».

بدوره، أرجع المؤرخ الدكتور علي النشمي مهنة «الملاية» إلى 7 آلاف سنة، موضحاً لمجلة «فيلي»، أنها «كانت تجربة من الحضارة السومرية وكانت تسمى (الشاعرة) وهي التي تأتي بالأحزان وتنعي الآلهة وغيرها، لكن عندما جاء الإسلام واستشهد الإمام الحسين أصبحت يطلق عليها (ملاية) وهي مستمرة إلى الآن، برثاء الامام الحسين والحزن عليه»، على حد وصفه.

الأطفال

بين استعمال الأجهزة الالكترونية والنشاط البدني

يسهم اللعب بشكل كبير في تطوير مجموعة متنوعة من المهارات لدى الأطفال، فالألعاب البدنية، مثل الركض والتسلق، تساعد الطفل على تحسين المهارات الحركية الكبرى مثل التوازن والتنسيق، كما ان الألعاب اليدوية والألغاز تساعد في تطوير المهارات الحركية الدقيقة مثل التحكم في الأيدي والأصابع، فضلا عن ذلك فان الألعاب التعليمية ومنها قطع ومكونات التشكيل البلاستيكية وألعاب التخيل تحفز التفكير وحل المشكلات.

فيلي

وعن طريق اللعب مع الآخرين، يتعلم الأطفال التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك التعاون، والمشاركة، والانتظار؛ كما ان الألعاب الجماعية تعلم الأطفال كيفية العمل كجزء من فريق، ويسمح للأطفال بالتعبير عن مشاعرهم وفهمها. كما يساعدهم اللعب في تعلم كيفية التعامل مع الفشل والنجاح.

و الألعاب التي تتطلب الحوار أو التعليمات تعزز المهارات اللغوية للأطفال؛ وبعض الألعاب تساعد الأطفال على استكشاف الحواس الخمس وتعزيز وعيهم الحسي، وان الألعاب التي تتضمن لمس الأشياء المختلفة، أو الاستماع إلى الأصوات، أو مشاهدة الألوان والحركات، تسهم في تطوير الحواس.

واللعب يمكن أن يكون وسيلة لتعريف الأطفال بالمفاهيم المدرسية مثل الأرقام والحروف والألوان عن طريق الألعاب التعليمية المصممة خصيصا لذلك. ويمكن القول ان اللعب يوفر لهم الفرصة لاكتساب مهارات جديدة وتجربة مواقف جديدة بطريقة اعتيادية وممتعة.

وفي المدة الأخيرة أصبحت التكنولوجيا جزءا من الحياة اليومية، وغدا لها تأثير كبير على تنشئة الأطفال، اذ توفر التكنولوجيا للأطفال وصولا إلى مجموعة واسعة من المصادر التعليمية، مثل الفيديوهات التعليمية، الألعاب التفاعلية، والتطبيقات التعليمية. وهذا يعزز أيضا مهاراتهم الأكاديمية ويجعل التعلم أكثر إثارة وتفاعلية.

والتعرض للتكنولوجيا يساعد الأطفال في تطوير مهارات رقمية مهمة، مثل استعمال الحاسبات والأجهزة الذكية، والبرمجة الأساسية، والبحث عبر الإنترنت. وبعض الدراسات تلمح الى امكانية ان يبقى الطفل على اتصال مع الأصدقاء والعائلة بوساطة منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات، وتشير الى ان التكنولوجيا توفر للأطفال أدوات للإبداع مثل الرسم الرقمي، وتحرير الفيديو، والموسيقى الرقمية، مما يسمح لهم بالتعبير عن إبداعاتهم بطرق جديدة.

وفي مجال التأثير السلبي سجلت ان مظاهر التعرض المفرط للشاشات في الأجهزة الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى مشكلات صحية منها مشكلات النظر، والنوم، ونمط الحياة الكسول، مما يقلل من النشاط البدني؛ وقد يؤدي الاستعمال المفرط للأجهزة إلى عزلة الأطفال اجتماعيا، اذ يقضون وقتًا أقل في التفاعل الشخصي مع الأصدقاء والعائلة، وقد يتعرض الأطفال لمحتوى غير ملائم أو خطير على الإنترنت، مثل العنف أو المحتوى الجنسي أو التنمر الإلكتروني؛ هذا يمكن أن يؤثر سلبا على تطورهم العقلي والعاطفي، والاستعمال الدائم للتكنولوجيا قد يؤدي إلى تقليل مدة الانتباه والتركيز لدى الأطفال، اذ يميلون إلى التنقل بسرعة بين المهام من دون التركيز على واحدة.

ومعظم الاطفال غير مدركين للمخاطر الأمنية عبر الإنترنت، مثل السرقة الإلكترونية أو المشاركة غير المناسبة للبيانات الشخصية؛ وهنا تقول الدراسات واثبتت ذلك التجارب ان من المهم أن يكون هناك توازن في استعمال التكنولوجيا، فهي يمكن أن تكون أداة قوية للتعلم والتطور إذا استعملت بشكل صحيح، وينبغي على الآباء والمعلمين مراقبة استعمال الأطفال للتكنولوجيا، وتوجيههم نحو محتوى مفيد وآمن، وتشجيع الأنشطة البدنية والاجتماعية التي لا تتضمن الشاشات. وتظهر الأرقام والبيانات أن لا علاقة لدخل الأسر ومستواها الاجتماعي بامتلاك الأطفال الهواتف الذكية، وأن أكثر ما يستعمله الأطفال بالهواتف هو الكاميرات بنسبة 51%، ومشغل الموسيقى 44%، ومشغلات أفلام الفيديو 26%، وأن الأطفال يستعملون تطبيقات

ووظائف هذه الهواتف بنسبة أعلى بكثير من آبائهم.

وفي تصريح لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» تقول ان أكثر من 175,000 طفل يستعملون شبكة الإنترنت للمرة الأولى في كل يوم يمر، أي بمعدل طفل جديد كل نصف ثانية.

وحذرت المنظمة المعنية بالأطفال من أنه برغم الفرص وعديد الفوائد التي تتيحها إمكانية الوصول الرقمية لهؤلاء الأطفال، إلا أن الإنترنت تعرضهم أيضا لطائفة من المخاطر والأضرار، بما في ذلك الوصول إلى محتويات مؤذية، والاستغلال الجنسي والإساءات الجنسية، والتنمّر الإلكتروني، وإساءة استعمال معلوماتهم الشخصية.

وتبين، إن ثلث مستعملي الإنترنت في العالم من الأطفال، ومع ذلك، وكما يوضح تقرير «حالة أطفال العالم لعام 2017: الأطفال في عالم رقمي»، فلم تُبذل سوى جهود قليلة لحماية الأطفال من مخاطر العالم الرقمي، وحماية الأثر المعلوماتي الذي تخلفه أنشطتهم على الإنترنت، وزيادة قدرتهم على الوصول إلى محتوى آمن وعالي الجودة على الإنترنت.

ويوضّح التقرير أن المسؤولية عن حماية الأطفال في العالم الرقمي تقع على كاهل الجميع، بما في ذلك الحكومات والأسر والمدارس والمؤسسات الأخرى. ولكن يشير التقرير أيضاً إلى أن ثمة مسؤولية كبيرة وفريدة تقع على كاهل القطاع الخاص، وبخاصة في مجالي التقنية والاتصالات، لتشكيل تأثير التقنية الرقمية على الأطفال، وهي مسؤولية لم تؤخذ بجدية كافية حتى الآن. يجب الاستفادة من سلطة القطاع الخاص ونفوذه من أجل الدفع بمعايير أخلاقية تشمل القطاع الخاص بأسره بشأن البيانات والخصوصية، فضلا عن ممارسات أخرى تخدم مصلحة الأطفال وتحميهم في أثناء استعمالهم للإنترنت.

ومن الناحية الاجتماعية فإن الدراسات تدل على أن المهارات الاجتماعية في حالة الاستعمال المفرط للهاتف او الجهاز اللوحي تضعف وتصاب بالتراجع بما يقارب نسبة 65% من الأصل الذي يجب أن تكون عليه بمرحلة الطفولة من سن 5 ـ 10 سنوات، ومن ذلك أن نسبة العدوانية الاجتماعية تزداد بشكل واضح، كون الطفل يشاهد هكذا مشاهدات وبالنتيجة يحاكيها ويسقطها على حياته، كما ان هناك أطفالا يصابون بالخجل والانطوائية من جراء عدم نمو المهارات الاجتماعية، من الحديث والتواصل الاجتماعي الجسدي كالسلام باليد، ومن التواصل الاجتماعي الإيمائي كالابتسامة وغيرها.

ويلفت الطبيب النفسي د. أشرف صالحي الى عدم القدرة على منع الأطفال من استعمال واقتناء هذه الهواتف في عالم اليوم، مستدركا، أن الاستعمال المقنن لها ما بين ساعة وساعتين يوميا في الأكثر يعزز من إيجابيات استعمال هذه الهواتف ويقلل من السلبيات، عادا أن أحد أخطر الأمراض التي تصيب الأطفال بسبب الاستغلال الخاطئ لهذه الهواتف هو «التوحد الوظيفي» والناتج عن تعلق الطفل بعالم افتراضي وانعزاله عن محيطه الاجتماعي بخاصة في حالات الآباء والأمهات العاملين وكثيري الغياب عن المنزل، وترك الطفل نهبا للأجهزة التقنية الحديثة.

وهو يحذر من منع هذه الأجهزة من جهة، او الاستعمال المفرط لها من جهة اخرى، لاسيما مع تركها آثارا سلبية تتمثل في أمراض عضوية كالسمنة الناتجة عن قلة الحركة، والأمراض بالأطراف بخاصة نتيجة استعمالها بدلا من اللعب والنشاط البدني.

الإنترنت يعرضهم أيضا لطائفة من المخاطر والأضرار، بما في ذلك الوصول إلى محتويات مؤذية، والاستغلال الجنسي والإساءات الجنسية، والتنمّر الإلكتروني، وإساءة استعمال معلوماتهم الشخصية.

تعد مشكلة مواقف او گراجات السيارات غير الرسمية او الوهمية في العراق، من القضايا البارزة التي تؤثر على الاقتصاد والنظام العام؛ وهذه المرائب غالبا ما تكون غير مسجلة رسميا وتعمل من دون تراخيص قانونية، مما يؤدي إلى كثير من المشكلات.

فيلي

«گراجات» وهمية..

متابعات واغلاق من دون حل جذري

وفي شهر آب 2024 أعلنت أمانة بغداد، عن إطلاق حملة لمحاسبة أصحاب الكراجات الوهمية، فيما كشفت عن اعتقال 36 مخالفا.

وقالت الأمانة في بيان إن «أمين بغداد عمار موسى كاظم ووكيله البلدي أشرفا على الحملة التي انطلقت في منطقة المنصور ببغداد لإلقاء القبض ومحاسبة المخالفين من الذين يقومون بابتزاز المواطنين أصحاب العجلات لاستحصال مبالغ مالية مقابل صف عجلاتهم أمام عيادات الأطباء والمطاعم».

وأوضحت أن» قوة من شرطة أمانة بغداد الى جانب ملاكات بلدية المنصور وقوة من دائرة الحراسات والأمن وبإسناد القوة الماسكة للأرض والجهات الأمنية، تمكنت من إلقاء القبض على (36) مخالفاً كحصيلة أولية للحملة»، مبينة أنه جرى تسليمهم الى مركز شرطة المنصور لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم بعد عرضهم أمام القضاء العراقي.

وأشار البيان الى أن الحملة استهدفت كذلك غلق الكراجات غير المرخصة ومحاسبة شاغليها، وكذلك محاسبة الذين لم يقوموا بتجديد عقودهم.

وهذه ليست المرة الاولى التي تعلن فيها إجراءات لمعالجة مشكلة الكراجات الوهمية التي تبتز السكان؛ وكانت الجهات المعنية قد أعلنت منذ صيف ٢٠١٢ وعلى لسان خلية الازمة الامنية في بغداد عن «فرض اجراءات رادعة بحق المتجاوزين على ارصفة الشوارع والساحات الفارغة التي تحولت بعد عام 2003 الى كراجات ومواقف عشوائية للسيارات».

وقال محافظ بغداد في حينها صلاح عبد الرزاق، ان لجان مختصة شكلت في بغداد تعمل على جرد كافة الكراجات العشوائية ومواقف السيارات الوهمية المنتشرة في الاماكن العامة المتجاوزة على املاك الدولة لملاحقة اصحابها وفق القانون الذي يصنفهم ضمن قائمة المتلاعبين بالمال العام، مشددا على ضرورة وضح حلول لمعالجة كراجات الارصفة التي تشكل حالة استغلال للمواطن وتهديداً لأملاكه وامنه، وقال ان من يروج لها سوف يتعرض للمحاسبة والمساءلة القضائية، بحسب قوله.

وبرغم ذلك لم يقض على الظاهرة ما دفع المراقبين الى التشكيك بمدى جدية ما أعلن وحقيقة الإجراءات المتخذة بحق المخالفين، بحسب القانون.

فبعد مرو أكثر من 10 سنوات على ما أعلن، وفي تموز ٢٠٢٣ شكا المتحدث باسم أمانة بغداد، محمد الربيعي، من إن "بعض الجهات المعنية غير متعاونة بشأن الأشخاص الذين يتخذون من بعض الشوارع مرائب خاصة واستثمارها

بصورة غير أصولية"، مشيرا الى ان "قضية كراجات السيارات في بغداد تنظمها إدارة العقارات في أمانة بغداد بالتعاون مع دوائر البلديات، وهي المسؤولة عن عمل المرائب الرسمية".

ويبين الربيعي أن المرائب غير الرسمية في الشوارع الفرعية تقف خلفها جهات متنفذة تستغل الشوارع، وتجعلها كراجات لوقوف السيارات، وان مكافحة تلك المخالفات من مسؤولية قيادة عمليات بغداد وجهاز الأمن الوطني، على حد قوله.

ويمكن هنا ملاحظة ان بعض المطاعم في منطقة الكرادة وسط بغداد خصصت مرائب مجانية لركن السيارات، لتسهيل امر توقف السيارات ولتجنب التعامل مع الساعين لفتح مرائب وهمية.

وفي تموز 2024 شدد مجلس محافظة بغداد، على ضرورة متابعة عمل المرائب غير المجازة في مناطق العاصمة مع متابعة المخالفة للتعليمات. وقالت عضو المجلس نورا الجحيشي، إن هناك كراجات في مناطق متعددة في بغداد غير مجازة وبعضها يستغل الساحات العامة والشوارع نفسها وجعلها كراجات، لأخذ الأموال من المواطنين دون أي وجه حق، بحسب تعبيرها، مطالبة بتدخل قيادة عمليات بغداد والفرق التفتيشية الخاصة بأمانة العاصمة.

وكشفت عن تقديم كتب وطلبات رسمية إلى الجهات المختصة لمتابعة عمل الكراجات غير الرسمية وغير المجازة، التي تعود بعضها لجهات وشخصيات متنفذة، بحسب قولها.

وفي منتصف تموز 2024 أعلن، ان قيادة عمليات بغداد اغلقت 20 كراجا غير رسمي لوقوف السيارات في مناطق، المنصور، والبياع، والكاظمية، وحي العامل، والكرادة، وناحية الوحدة، وحي التأميم، وفلكة سلمان باك، والنهروان، بجانبي الكرخ والرصافة.

واشار سكان من العاصمة الى ان الشوارع الخلفية لم تزل تعاني من الظاهرة ولم تصل اليها يد الجهات المعنية ويذكرون مثلا لذلك المرآب خلف شارع النهر في بغداد، مشيرين الى ان سعر ركن السيارة فيه هو ٥ الاف دينار برغم ان الارض هي للدولة، ويجري ابتزاز سيارات موظفي مصرف الرافدين والموظفين الآخرين.

ويقول مدونون ان متابعة امر المرائب غير النظامية هو من واجب امانة بغداد وليست عمليات بغداد، الذي يشمل قيام الأمانة بجولات ميدانية لرصد من يقوم بفتح كراج وقوف للسيارات من دون موافقات رسمية.

ويلفت مدونون الى ان حملة ازالة المرائب غير النظامية او تنظيم عملها لم تشمل مواقف، السنك، والخلاني، وباب الشرجي، وشارع الرشيد، وباب المعظم، بحسب قولهم، وهي مناطق مزدحمة في العادة، مشيرين بالقول «انها خطوط حمر ومقدسة ولا أحد يقدر عليهم وكراجيتهم ٥ ألاف وتابعة للأحزاب ولمسؤولين كبار» على حد وصفهم.

وينوه آخرون الى عدم التوصل الى حلول للكراجات في منطقة الحارثية ببغداد ايضا، فلا أحد يتعرض لهم بحسب قولهم.

ويطالب سكان الجهات المعنية بفتح مرائب رسمية وتحديد اسعار التوقف فيها، لاسيما في المناطق المزدحمة.

ومن المعلوم، ان المرائب غير الرسمية وغير المرخصة لا تخضع للتفتيش والرقابة المطلوبة لضمان تطبيق المعايير والمواصفات الضرورية، مما يزيد من احتمالية تواجد سيارات غير صالحة للاستعمال، كما يمكن أن تكون هذه المرائب مأوى لعمليات الاحتيال والنصب، او ان تكون مأوى لبيع سيارات مسروقة أو معطلة من دون معرفة المشترين بحقيقة وضعها.

وان انتشار المرائب الوهمية يؤدي إلى مشكلات مرورية كبيرة، بخاصة ان معظمها تقع في مناطق مكتظة بالسكان أو ذات بنية تحتية ضعيفة، مما يزيد من احتمالية وقوع حوادث مرورية.

وان عدم تسجيل هذه المرائب بشكل رسمي يعني عدم دفع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة، مما يسبب خسارة في الإيرادات التي يمكن أن تستفيد منها الحكومة لتحسين الخدمات العامة، مثلما معمول به في دول العالم.

ان معالجة مشكلة انتشار تلك المرائب، يوجب على السلطات تعزيز الرقابة وتطبيق القوانين بصرامة على المرائب غير المرخصة، وملاحقة أصحابها قانونيا، ونشر الوعي بين السكان بشأن مخاطر التعامل مع المرائب غير الرسمية والتشجيع على الالتزام بالمرائب المعترف بها قانونيا.

ويجب في هذا المضمار تبسيط إجراءات تسجيل وترخيص المرائب الرسمية لتشجيع أصحاب المرائب على الالتزام بالقوانين؛ وتنسيق الجهود بين الجهات الأمنية والمرورية والبلدية لضمان تنفيذ القانون ومكافحة انتشار المرائب الوهمية.

ومعالجة هذه القضية تتطلب تعاونا مشتركا بين الحكومة والمجتمع لضمان تحسين النظام الاقتصادي والاجتماعي وتقليل المخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة.

فيلي | مجتمع

ناقوس خطر
يداهم ٦٠٪ من سكان العراق

يحتفل الشباب العراقي الذي يشكل أكثر من 60% من المجتمع، باليوم العالمي للشباب، في ظل قلة فرص العمل وارتفاع نسبة الفقر، وتعرضهم لـ»أقسى وسائل التهميش والإهمال والتقصير، مع انتشار المخدرات والميليشيات والسلاح المنفلت»، فيما يحذر مختصون من أن هذه العوامل تدمر المجتمع في حال عدم معالجتها بشكل سريع ومستدام.

■ فيـــلي

ويحتفل العالم في 12 آب/أغسطس من كل عام باليوم العالمي للشباب، وهو يوم مخصص لتسليط الضوء على دور الشباب في المجتمع وتحدياتهم وإمكاناتهم، ولتشجيع المشاركة الشبابية في صنع القرارات والتغيير الإيجابي.

وبمناسبة هذا اليوم، قال حسين سجاد (18 عاماً) من محافظة كربلاء، إن «الشباب العراقي غير متمكن اقتصادياً لتحقيق أحلامه وطموحاته، بسبب قلة فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وهذه المعاناة تشمل حتى خريجي الكليات بما في ذلك المجموعة الطبية».

وأضاف الشاب، لمجلة «فيلي»، «أما القطاع الخاص فهو غير مفعل، وهناك الكثير من المعامل والمصانع المتوقفة، في وقت هناك اكتساح من قبل العمال الأجانب على فرص العمل الشحيحة في الأساس، لذلك الشاب العراقي لا يستطيع تحقيق أمنياته في العيش الكريم من إيجاد وظيفة مناسبة والزواج وتأسيس عائلة في ظل هذه الظروف الحالية».

«وبحسب إحصائيات وزارة التخطيط والأمم المتحدة، فإن 64 بالمائة من المجتمع العراقي من الشباب، لذلك العراق بلداً شاباً، لكن رغم ذلك لا يزال الشباب العراقي يعاني من الكثير من المشكلات والتهميش على الأصعد كافة، أهمها عدم مواءمة مخرجات التعليم بالقطاع الخاص، حيث تخرج الجامعات الآلاف من الطلبة الشباب سنوياً لكن لا توجد لهم فرص عمل، ما أدى إلى خروجهم بتظاهرات حاشدة بشكل متكرر منذ سنوات»، وفق رئيس منظمة الأقران لتنمية الشباب، مصطفى القشعمي.

سياسة «إطفاء الحرائق»

وأوضح القشعمي، لمجلة «فيلي»، «أما الحكومة العراقية فهي تلجأ إلى حلول وقتية للمشاكل وليست مستدامة عبر تطبق سياسة إطفاء الحرائق، أي تعيين الشباب بعقود مؤقتة، حيث هناك الآلاف من الشباب يوقعون على عقود تستمر لمدة 3 إلى 4 سنوات وبمبالغ زهيدة عسى تثبيتهم في المستقبل، ويصل الحال بالآخرين إلى الموافقة على عقود مجانية كما في المحاضرين من المدرسين والمعلمين».

وبين أن «التطرف العنيف الذي ظهر بعد الطائفية والحروب آخرها ضد داعش ما شكل أزمة في البلاد، حيث يعاني الكثير من الشباب بالانخراط في الجماعات المسلحة أو إحساسهم بالإبعاد أو التهميش بسبب تأثير ذلك عليهم، في وقت لا توجد برامج طويلة الأمد لاستعابهم وضمان انخراطهم في مشاريع صحية مستدامة».

«وقود يحترق كل يوم»

في غضون ذلك، تؤكد المدافعة عن حقوق الإنسان، سارة جاسم، أن «الشاب في العراق عبارة عن وقود يحترق كل يوم بسبب عيشه في منظومة فاسدة، إذ أن الحكومات المتتابعة منذ عام 2003 لم تستطع أن تضع فرصاً وبرامج لاستثمار هذه الشريحة المهمة حتى مع الحكومة الحالية وإطلاق المبادرات التي تستهدف الشباب من خلال مجلس الشباب الذي أسس حديثاً».

ولفتت جاسم، خلال حديثها للوكالة، إلى أن «الفجوة التي تركت لا يمكن تغطيتها بمبادرات بسيطة، والدليل نحن نشاهد التظاهرات المستمرة للخريجين الشباب وحاجتهم للوظائف الحكومية بعد تخرجهم، بسبب إخفاق وزارة التعليم في تنسيق المناهج وفق حاجة سوق العمل للقطاع الخاص ليجد الشباب فرص عمل مناسبة، كما هناك إخفاقات لوزارة الشباب والرياضة في دعم الشباب».

وتابعت: «لذلك نحن اليوم نقرع ناقوس الخطر في تكدس الشباب العاطل عن العمل مع انتشار المخدرات والميليشيات والسلاح المنفلت، فهذه عوامل تدمر المجتمع اذا لم تعالج بشكل سريع ومستدام».

وأعربت جاسم، في ختام حديثها عن أملها «من المنظمات الدولية أن تركز مشاريعها على شريحة الشباب الذين هم جزء مهم من نهضة المجتمعات».

«قتل أحلام الشباب»

بدوره، قال الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد عيد، إن «الشباب في العراق يتعرضون لأقسى وسائل التهميش والإهمال والتقصير، وساهمت سياسات الحكومات التي تعاقبت على العراق في قتل أحلام الشباب وإدخالهم في دوامة نفسية واضطرابات دفعت بالكثير منهم إلى تعاطي المخدرات أو اللجوء للتطرف والانتماء لميليشيات مسلحة ومجاميع العصابات المنظمة».

وذكر عيد، خلال حديثه للوكالة: «أما من الناحية الاقتصادية، فلا ينعم شباب العراق اليوم بمقومات الحياة الكريمة في ظل انعدام فرص التقدم وغياب وسائل التنمية المستدامة، بالإضافة الى عدم وجود التوليف الأمثل لفرص اكتساب المهارات اللازمة للتوظيف».

وأشار إلى أن في ظل تزايد معدلات البطالة وارتفاع نسبة الفقر، بقي الشباب العراقي في دوامة الصراع القائم، وأجندات البلدان الأخرى التي سعت ومازالت تسعى عبر أدواتها في العراق لعرقلة التنمية والصناعة والزراعة التي من شأنها أن تعالج نسبة كبيرة من معاناة الشباب في العراق».

وزاد بالقول: «كما هناك أطراف سياسية متنفذة وميليشيات مسلحة تمتلك سلطة أعلى من سلطة الدولة، تعمل على زعزعة الأوضاع العامة وتسيطر على مفاصل القرار السياسي والاقتصادي، هدفها إبقاء العراق في مراكز متأخرة ليبقى رهينة لعسكرة المجتمع في الداخل على المستوى الأمني، وأسيراً لاقتصادات الدول الأخرى التي تعتاش على أموال العراقيين سواء من ناحية الاستيراد منها وتصريف منتجاتها أو تهريب العملة الصعبة إليها».

وخلص عيد، في نهاية حديثه، إلى أن «الحكومة العراقية مطالبة وبشدة في تحسين الواقع الاقتصادي العراقي، والعمل على تحقيق أعلى قدر من وسائل التنمية لتوفير فرص العمل للشباب، وتنميتهم تنمية علمية ومهنية صحيحة بعيداً عن العسكرة ولغة السلاح».

طرق وعرة نحو الاستدامة وسط تحديات كبيرة

يمثل عجز شبكة الكهرباء الوطنية العراقية اليوم من تلبية احتياجات المواطنين والمؤسسات والمحال التجارية من الطاقة، أحد أكبر التحديات التي يواجهها العراقيون في مجال الخدمات، على الرغم من أن العراق يُعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يمتلك خامس أكبر احتياطي للنفط في العالم ويحتل المرتبة الثالثة عشرة في احتياطي الغاز العالمي، بالإضافة إلى إمكانياته في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

فيلي

فهل يمكن للطاقة المتجددة أن تكون حلاً لانقطاع الكهرباء في العراق؟

يقول المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أحمد موسى، لمجلة «فيلي»، إن «الوزارة لديها محاضر موقعة مع هيئة الاستثمار وأمانة بغداد لاختيار موقعين، أحدهما في أبو غريب، (غربي العاصمة بغداد) والآخر في النهروان (جنوب شرقي بغداد)، للحصول على فرصة استثمارية لإقامة محطات كهربائية من خلال تدوير النفايات».

ويضيف موسى، «حرصنا على أن تكون هذه المواقع قريبة من الشبكة ومن الخطوط الناقلة، وقد حصلنا على موافقة مجلس الوزراء لتحويل هذه المشاريع الاستثمارية إلى التنفيذ».

وتابع موسى قائلاً، «لدينا دراسات قد اكتملت تقريباً بشأن إحالة نصب محركات في منطقة الشهابي بمحافظة واسط لإنتاج الطاقة بواسطة الرياح، ونحن قريبون من التعاقد مع شركات متخصصة في هذا المجال»، مشيراً إلى «تقديم عروض من قبل شركات عديدة، ونحن بصدد دراستها والانتهاء منها لإعطاء هذه الشركات الفرص الاستثمارية».

ويؤكد موسى أن «هناك عزمًا حكوميًا على تنويع مصادر الطاقة، واعتماد الطاقات المتجددة مثل الدورات المركبة ومشاريع الربط الكهربائي، بالإضافة إلى استغلال الطاقة الشمسية وطاقة النفايات والرياح، وذلك لخفض النفقات التشغيلية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري».

وأعلن العراق عن توقيع عقد مع شركة «مصدر» الإماراتية للطاقة المتجددة لتطوير مشاريع طاقة شمسية كهروضوئية بقدرة 1000 ميغاواط.

كما أعلن وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل في العام 2024 عن قرب توقيع عقد لإنشاء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1000 ميغاواط في النجف مع شركة «أكوا باور» السعودية. وأشار إلى أن مجلس الوزراء قد وافق مؤخراً على المضي قدماً في تنفيذ مشروع إنتاج الطاقة الشمسية مع الشركة.

الفساد يعرقل المشاريع

يقول الخبير في شؤون الطاقة، حمزة الجواهري، لمجلة «فيلي»، إن «هناك اتجاهاً لإنتاج الكهرباء من الطاقة النظيفة، لكن العراق بدأ هذا العمل حديثاً ويحتاج إلى سنوات طويلة لتحقيق أهداف الطاقة النظيفة».

ويضيف الجواهري أن «العالم ما زال لم يحقق من الطاقة النظيفة أكثر من 5% من مجموع الطاقة المستهلكة عالمياً»، مشيراً إلى أن «العراق يحتاج إلى وقت طويل وأموال طائلة، بالإضافة إلى القضاء على الفساد وإدارة صحيحة في البلد لتحقيق هذا الهدف».

وأصدر البنك المركزي العراقي في مطلع شهر آذار/مارس من العام 2022 ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بمبلغ قدره واحد تريليون دينار. البنك أوضح في بيان له في ذلك الوقت، أن هذه المبادرة تأتي انسجاماً مع توجهات الدولة للالتزام بمقررات مؤتمر باريس للمناخ، والتحول إلى الطاقة النظيفة ضمن هذا الإطار، حيث تشكلت لجنة برئاسة نائب المحافظ، ضمت في عضويتها ممثلين عن وزارتي البيئة والكهرباء والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص من الخبراء والمستثمرين.

وقال عضو هذه اللجنة، النائب كامل العكيلي، في وقت سابق لمجلة «فيلي»، إن «البنك المركزي أطلق مبادرة بمبلغ واحد تريليون دينار قبل ثلاث سنوات لدعم الطاقة المتجددة، مبيناً أن ما تم صرفه من هذا المبلغ لم يتجاوز 250 مليون دينار على عشرة مقترضين».

وأضاف العكيلي أن «المبادرة لم تنجح بسبب الإجراءات المعقدة وعدم تعاون البنك المركزي مع المصارف والمؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى ضعف الترويج الإعلامي لها».

وبينما يواجه العراق تحديات بيئية متزايدة بسبب تغير المناخ، بما في ذلك درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الترابية المستمرة والجفاف، تعرب الحكومة العراقية في مناسبات عديدة عن استعدادها للانتقال إلى طاقة نظيفة ومستدامة.

يحتاج الى فترة زمنية للتحول

يقول الخبير الاقتصادي هلال الطعان، لمجلة «فيلي»، إن «الطاقة النظيفة في الوقت الحاضر تتميز بتكلفتها العالية، فعلى سبيل المثال، تعتمد الولايات المتحدة على الإيثانول المستخرج من الذرة الصفراء لتشغيل المكائن والمصانع، ويشكل الإيثانول حوالي 15% من مجموع الطاقة المستخدمة في المصانع الأمريكية، بينما تُستخدم المخلفات المتبقية كعلف للحيوانات».

ويضيف الطعان أن «العراق، كبلد نفطي، يتوفر لديه الكازاويل والغاز المستخدمين في توليد الطاقة»، مشيراً إلى أنه «رغم أن العراق قد يفكر مستقبلاً في استخدام الطاقة النظيفة، فإنه سيحتاج إلى مراحل وفترة زمنية للتحول تدريجياً إلى الطاقة النظيفة. حالياً، لا يوجد توجه كبير نحو الطاقة النظيفة سوى بمقدار قليل بسبب الاعتماد على الطاقة النفطية أو المستوردة من دول الجوار».

وفي عام 2022، وقع العراق وشركة توتال إنرجايزر الفرنسية اتفاقًا مؤجلًا باستثمارات تبلغ 27 مليار دولار، يهدف إلى زيادة إنتاج النفط وتعزيز قدرة البلاد على إنتاج الكهرباء من خلال تنفيذ أربعة مشروعات في مجالات النفط والغاز والطاقة المتجددة.

وقالت شركة توتال إنرجايزر إنها ستطور محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة واحد ميجاوات لتزويد شبكة محافظة البصرة بالكهرباء.

ويستورد العراق الكهرباء والغاز من إيران بما يتراوح بين ثلث و40% من احتياجاته من الطاقة، وهو أمر بالغ الأهمية، خاصة في أشهر الصيف عندما تصل درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية ويبلغ استهلاك الطاقة ذروته.

ويجري العراق مباحثات مع دول خليجية، وعلى رأسها السعودية، لاستيراد الكهرباء منها عبر ربط شبكة الكهرباء العراقية بشبكة الكهرباء الخليجية، وذلك بعد أن كان يعتمد بشكل كامل على إيران خلال السنوات الماضية، حيث استورد 1200 ميغاواط من الكهرباء بالإضافة إلى وقود الغاز لتغذية محطات الطاقة الكهربائية المحلية.

ويعاني العراق من أزمة نقص كهرباء مزمنة منذ عقود، نتيجة للحصار والحروب المتتالية.

ويحتج السكان منذ سنوات طويلة على الانقطاع المتكرر للكهرباء، خاصة في فصل الصيف عندما تصل درجات الحرارة أحياناً إلى 50 درجة مئوية.

أموال غير مشروعة وتجارة مخدرات وراء ارتفاع أسعار العقارات في البصرة

يشهد سوق العقارات في محافظة البصرة ارتفاعاً في الأسعار لأسباب يعزوها المختصون إلى التزايد المستمر في أعداد السكان نتيجة النمو السكاني، وبيئة العمل الجاذبة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة يحاول أصحابها شراء العقارات باعتبارها استثمار آمن.

■ فيلي

حيث يقول الخبير الاقتصادي من محافظة البصرة، أحمد صدام، إن «السبب البديهي لارتفاع أسعار العقارات في البصرة يرجع إلى ارتفاع مستوى الطلب وهذا يفسر وجود كتلة نقدية كبيرة لدى بعض الفئات المجتمعية، وبسبب توقعات ارتفاع سعر صرف الدولار يحاول أصحاب الأموال الحفاظ على مدخراتهم المالية من خلال شراء العقارات باعتبارها استثمار آمن».

ويضيف لمجلة «فيلي»، «كما يمكن تفسير وجود كتلة نقدية كبيرة في البصرة ربما ترتبط بأنشطة اقتصادية غير مشروعة مثل تجارة المخدرات وأموالها، إذ يمارس أصحاب هذه التجارة غسيل الأموال والتخلص من السيولة النقدية من خلال شراء العقارات ويسهمون بذلك في رفع الطلب وزيادة الأسعار».

وينوّه، «ولا ننسى أن تجار العقارات في البصرة يدركون جيداً المتغيرات المذكورة آنفاً، ولهذا يغالون برفع الأسعار لأنهم على دراية بأن عقاراتهم سيتم بيعها حتى وإن كانت هناك مبالغة برفع الأسعار، وهذا ما يحصل في المجمعات السكنية التي ارتفعت أسعارها بشكل ملحوظ خلال هذا العام».

ويشير إلى أن «من أسباب ارتفاع أسعار العقارات لاسيما المجمعات السكنية هو عدم قيام هيئة الاستثمار بتثبيت سعر معين عند منح تراخيص الاستثمار، وبسبب ذلك لجأ الكثير من المواطنين إلى البدائل الأخرى وهي شراء قطع أراضي وبنائها وبهذه الحالة أيضاً ارتفعت أسعار الأراضي خارج المجمعات السكنية بسبب زيادة الطلب وشمل ذلك حتى الأراضي الزراعية».

من جهته، يعزو رئيس لجنة التخطيط في مجلس محافظة البصرة، إياد عبيد المالكي، ارتفاع أسعار العقارات والأراضي والمنازل في محافظة البصرة إلى عدة أسباب، أولها «بيئة العمل الجاذبة، حيث أصبحت البصرة عاصمة العراق الاقتصادية بما تتمتع به من وجود شركات نفطية عالمية وفتح عدة حقول نفطية استقطبت الآلاف من الموظفين من داخل وخارج البصرة».

ويوضح المالكي لمجلة «فيلي»، أن «البصرة لا تشترط بالعاملين في الشركات النفطية والموانئ أن يكونوا من سكان المحافظة، لذلك هناك موظفين من عدة محافظات يسكنون مع عوائلهم في البصرة».

ومن أسباب ارتفاع العقارات أيضاً، وفق المالكي، «وجود سيولة نقدية والنمو السكاني الذي يرتفع سنوياً بنسبة 3 بالمائة، لذلك سكان البصرة حالياً حسب التوقعات 4.5 إلى 5 ملايين نسمة بعد أن كانوا 2 إلى 2.5 مليون نسمة».

وعن ضبط الأسعار، يوضح أن «ضوابط هيئة الاستثمار الوطنية في بغداد يجب أن تكون على جميع المستثمرين في عموم العراق، لكن في البصرة نسبة العرض والطلب مرتفعة، لذلك هناك حاجة إلى إنشاء 300 ألف حدة سكنية للقضاء على ارتفاع الأسعار لكن توفير الأراضي والمساحات هي التي تحكم».

ويلفت المالكي إلى أن «البرنامج الحالي للجنة التخطيط هو كيفية القضاء على العشوائيات التي تشوه منظر المحافظة، وسيتم تحديد دور بأسعار محدودة لا تتجاوز 60 مليون دينار وتمتد الأقساط على مدى 10 سنوات، كما هناك عمل على برنامج بناء دور واطئة الكلفة بعد عرضها على محافظ البصرة وأخذ الموافقات».

من جهته، يبين المتحدث باسم وزارة الاعمار والاسكان، نبيل الصفار، نسب إنجاز المجمعات السكنية التي تشرف عليها دائرة الإسكان في عموم العراق بالقول إن «المشاريع التي وصلت إلى مراحل متقدمة هي مجمع الغالبية 97%، مجمع الصويرة 90%، مجمع زرباطية 85%، مجمع الجزيرة 2 85%، مجمع العزيزية 81%».

ويضيف الصفار لمجلة «فيلي»، «كما أن الأعمال مستمرة بمشاريع أبو رمانة في ميسان 70%، الحمزة الشرقي في الديوانية 75%، الشنافية في الديوانية 54%، جبسة الشامية في الديوانية 73%، شهداء ميسان 25%، شط العرب 2 41%، الخالص 64%، تلعفر 53%، هيت 42%، جبيل وخراب 43%».

ويتابع، «كما تم إرسال طلب استئناف مشروع العامرية الاستثماري - قيد الإحالة، مشروع الناصرية الاستثماري - بانتظار قرار مجلس الوزراء لتحويله لمشروع حكومي، مشروع الدغارة، مشروع عكيكة في الناصرية بانتظار موافقة وزارة التخطيط، مشروع النهروان».

ويشيح90ر إلى «إحالة 5 مشاريع للاستثمار (القبلة، الگاطون، القاسم، عفك، 7 كيلو)، وسيتم طلب إحالة 10 مشاريع أخرى متوقفة إلى الاستثمار (الأربجية، مخمور، عامرية الفلوجة، قلعة صالح، المجر، العرموشية، مطاردة، المجر الكبير، كميت، قلعة سكر، الرميثة)، وإحالة مجموعة أخرى من المشاريع إلى المحافظات ومؤسسة الشهداء لإكمالها من قبلهم بموجب أمر اللجنة العليا للتنسيق بين المحافظات».

وينوه، إلى أن «فيما سبق هو فيما يتعلق بالمجمعات السكنية التي كانت متلكئة في السابق، وحالياً التوجه نحو المدن السكنية الجديدة وليس المجمعات، وتم إحالة خمس مدن في بغداد ونينوى وكربلاء وبابل، أما فيما يتعلق بمحافظة البصرة فإن هناك مدينتين ضمن مجموعة المدن التي ستعلن للاستثمار وهي مدينة السياب ومدينة النخيل، أما مدينة النخيل فهي تضم أكثر من 100 ألف وحدة سكنية على مساحة 43 ألف دونم، أما مدينة السياب فتضم تقريباً 50 ألف وحدة سكنية على مساحة 16 ألف دونم».

يقبل العراقيون على شراء الذهب بكميات كبيرة عندما يتوفر لديهم فائض من الأموال، متخذين من المثل الشعبي «الذهب زينة وخزينة» شعاراً لهم، حيث يسهم في إعادة بيعه واستثماره بعوائد أعلى وقيمة أكبر.

■ فيلي

بريق الذهب المستورد يخطف أنظار العراقيين ويزيح نظيره المحلي

ومع ازدياد نشاط تجارة الذهب بدأت الأسواق تستقبل المستورد منه، والذي بات بريقه يخطف الأنظار ويزيح نظيره المحلي.

المحلي أفضل من المستورد

يقول تاجر الذهب وسام الاعرجي، لمجلة «فيلي» ان «الذهب المحلي الذي يتم صنعه في العراق، وعليه علامة الثور المجنح، يعد أفضل من الذهب المستورد»، مشيراً الى ان «النساء يفضلن المستورد كونه يتمتع بتصاميم رقيقة ومميزة تُظهر تفاصيل جذابة».

ويضيف الاعرجي، أن «اهم الاسواق التي يتم الاستيراد منها هي دول الخليج، ومنها الإمارات والبحرين وعمان والكويت، فيما يتم الاستيراد ايضا من تركيا وايطاليا»، لافتا إلى أن الأخيرة «يباع الذهب فيها موسوما بعيار 14، فيما يقوم التاجر العراقي بطلب تغييره الى عيار 21 ليباع في الأسواق العراقية».

ويرى ان «صناعة الذهب المحلية التي يشتهر بها شارع النهر (وسط بغداد ومركز أسواق الذهب فيها) تكاد تختفي من هذا السوق، بسبب الذهب المستورد الذي دخل العراق بعد 2003 والذي يتمتع بجماليته وتصاميمه المختلفة».

ويشير الى ان «قيمة الذهب المستورد تتحدد وفقا لتقلبات البورصة العالمية، ويقوم الصائغ بتجديد اسعار الذهب وفقا لعملية حسابية تعتمد على سعر الأونصة عالميا وسعر الدولار محليا في السوق الموازي».

المستورد يخضع للفحص والوسم

تقول مدير عام التقييس والسيطرة النوعية العراقية بان نوروز، إن «الجمارك تأتي بالذهب المستورد الى الجهاز المركزي للتقييس ليتم فحصه ووسمه من ثم يباع في الاسواق»، مبينة ان «جميع الذهب المستورد يأتي إلينا عبر المنافذ العراقية ما عدا منافذ إقليم كوردستان».

وتابعت، أما بالنسبة للذهب المحلي، فإن عملية فحص البضاعة تتم وفقاً للكشوفات المتاحة، ولن يُجدد لأي صائغ رخصته إذا لم يقدم الذهب الذي يمتلكه لوسمه»، موضحة أن «كمية الذهب المحلي تعتبر قليلة مقارنة بالذهب المستورد».

وتشير مديرة السيطرة النوعية إلى أنه «في حال تبين عدم مطابقة الذهب المستورد للمواصفات، يتم إعادته إلى الجمارك ليتم إرجاعه إلى الدولة المصدرة»، وكشفت أن «بعض الذهب المستورد المغشوش يدخل البلاد عبر المنافذ غير الرسمية».

وبينت، أن «الأمن الوطني ومكافحة الجريمة المنظمة يقومون بعمليات تفتيش مشتركة. وفي حال العثور على ذهب مغشوش لدى الصائغ، يتم إحالة القضية إلى القضاء».

غسيل أموال

يقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي، لمجلة «فيلي»، إن «تجارة الذهب ترتبط بشكل طردي بالحالة الاقتصادية، وغالباً ما يُقتنى الذهب كملاذ آمن ومخزن للقيمة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يُستخدم أيضاً في عمليات غسيل الأموال الناتجة عن الفساد، حيث يُفضل شراء سلع ذات قيمة مرتفعة يصعب تتبعها، ويُعتبر تهريب الذهب أقل تعقيداً من عمليات تهريب الأموال، إذ يمكن اعتباره من المقتنيات الشخصية، مما يسهل إخراج الأموال دون رقابة».

ويضيف أن «المواطنين يلجأون إلى الذهب كملاذ آمن لحماية القيمة في ظل تقلبات أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم».

فيما يقول الخبير الاقتصادي منار العبيدي إن «العراق استورد مجوهرات ذهبية وفضية بقيمة تتجاوز 9.4 مليارات دولار خلال العشر سنوات الماضية».

وأضاف العبيدي، أن «حجم استيرادات العراق من مجوهرات تركيا وحده بلغ 1.7 مليار دولار في عام 2022، ما يمثل حوالي 15% من إجمالي استيرادات العراق من تركيا، والتي بلغت 11.7 مليار دولار».

وفي 23 كانون الأول 2023، أعلنت وزارة التخطيط عن بدء فحص جميع أنواع الذهب المستورد ووسمه قبل دخوله إلى الأسواق العراقية، وذلك تماشياً مع قرار مجلس الوزراء رقم (23671) لسنة 2023.

وأشارت الوزارة حينها إلى أن «الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تسلم أكثر من 25 كغم من الذهب المستورد خلال الأسبوعين الماضيين، في شكل شحنات تم استيرادها من خارج العراق».

هل بدأ العد التنازلي

لنقل الشورجة وتنفيس بغداد؟

سوق الشورجة.. اسم لهجت به ألسنة أمهاتنا كلما اقتربت مواسم الأعياد، فقد كان هذا السوق الواقع في قلب بغداد المعين الذي لا ينضب لتزويد العائلة العراقية من مختلف المحافظات بكل مستلزماتها، فلا حيرة في الاقتناء ولا عناء في التفكير، فهذا السوق جمع الألوان والأصناف والأحجام وترادف مع كل مناسبة.

ومع التوسع العمراني بدأت منطقة الشورجة تضيق بكثرة روادها و تتأزم أكثر مع الزحامات المرورية التي تشهدها مع كثرة السيارات، لذا ارتأت أمانة بغداد نقل الشورجة إلى أطراف العاصمة لتخفيف الزخم.

تنظيم عشوائية الشورجة

ويقول مدير إعلام أمانة بغداد محمد الربيعي في حديث لمجلة «فيلي»، إن «أمانة بغداد أعدت دراسة كاملة من قبل دائرة التصاميم لمخطط إنمائي شامل لغاية العام 2030 تم اعتماده والمصادقة عليه، ويشمل 17 سوقاً تجارية تحولت من بيع المفرد خلال الأعوام الـ25 الماضية إلى سوق جملة ومفرد».

ويتابع «أسواق الجملة أصبح لها تأثير سلبي على واقع العاصمة من حيث الحرائق التي تندلع بين الحين والآخر والتشوه في الأسواق و الزحامات المرورية»، مستدركاً «منطقة علوة جميلة غير مشمولة بعملية النقل إلى أطراف بغداد».

ويضيف «سيتم تنظيم هذه الأسواق المفرد وأمانة بغداد لا تجبر المحال في إزالة محالهم، فيما سينقل محال الجملة فقط إلى أطراف بغداد وبحيث لا تدخل الشاحنات المحملة بالبضائع إلى داخل العاصمة»، مؤكدا أن «الشورجة أصبحت منطقة عشوائية ويجب تنظيمها».

وسوق الشورجة من أسواق بغداد القديمة والمشهورة ويعود تاريخ إنشائه إلى العصر العباسي المتأخر، كان اسمه سوق الرياحين، ثم استبدله إلى سوق العطارين وأخيراً سمي بسوق الشورجة.

مخازن غير نظامية

ويؤيد التاجر حيدر الحسني عملية نقل أسواق الجملة إلى أطراف بغداد، بقوله في حديث لمجلة «فيلي»، إنه «إصبح ضرورياً نقلها لأن المخازن في هذه الأسواق غير نظامية وغالباً ما تندلع الحرائق فيها مع صعوبة وصول فرق الإطفاء إليها لإخماد النيران بسبب ضيق الأزقة».

ويشير إلى أنه «أمتلك مخزناً للبضائع في منطقة عويريج جنوبي بغداد، وهي مخازن كبيرة ورخيصة الثمن مقارنة بما هو موجود في الشورجة فضلاً عن المرونة في نقل البضاعة».

نقلها سيخلق خللاً

من جهته، يوضح مازن جمال في حديث لمجلة «فيلي»، أن «نقل سوق الشورجة إلى أطراف بغداد سيحدث خللاً في هذه المنطقة حيث أن الناس تأتي إلى هنا للتبضع لرخص الأسعار ولقربها من المناطق السكنية وفي حال نقلها ستتحول المنطقة إلى محال للبيع بالمفرد حالها حال الأسواق الأخرى في بغداد».

ويلفت إلى أن «كل دول العالم ورش تصليح السيارات وأسواق الجملة لا تكون في قلب العاصمة بل في الأطراف، ولكن المشكلة أننا في بغداد لا تتوفر شوارع نقل سريع توصلنا إلى أطراف العاصمة لكي نصل إلى هذه الأسواق والورش».

تشوه بصري

ويقول الخبير الاقتصادي هلال الطعان في حديث لمجلة «فيلي»، إن «هناك تشوها بصريا لأسواق الجملة في بغداد، وعدم وجود تنظيم لها بحيث تكون أقرب للعشوائية».

ويضيف «زيادة عدد الشاحنات والمركبات التجارية في مناطق أسواق الجملة يزيد من انبعاثات العوادم والتلوث الهوائي، فضلاً عن النفايات الناتجة عن النشاطات التجارية، ونقلها لأطراف بغداد سيخلق سوقاً أكثر تنظيماً».

ويختم بالقول «تزايد أسواق البيع بالجملة في مراكز المدن وفي العاصمة بغداد بالتحديد يؤدي إلى عدة مشكلات، منها الزحام المروري، حيث تدخل يومياً عشرات الشاحنات المحملة بالبضائع ليتم تفريغها في منطقة الشورجة وجميلة مما يؤدي إلى زحام كبير في الشوارع المحيطة، ويزيد من صعوبة التنقل».

يضرب الفساد بجذوره العميقة في صلب الدولة العراقية، خاصة بعد الإفادة من «هدر» موازنات العراق والتي وصلت حسب تصريحات رسمية الى ٢٥٠ مليار دولار خلال ١٧ عاماً، وفيما يكشف خبراء اقتصاد أن الأرقام «مهولة» وتصل الى الضعف تقريباً وتكفي لمنح كل عراقي ١٠ الاف دولار، يكشف معنيون عدد «المليارديرات» في العراق الذين تعادل نسبتهم ٩ دول مجتمعة، فيما تكشف هيئة النزاهة عن نسبة الأموال المسترجعة والتي منعت هدرها وعقبات استرجاع الأموال المهربة الى الخارج.

فيلي

الموازنات المهدورة تصل لـ٤٥٠ مليار دولار

وأموال «أغنياء العراق» تعادل ٩ دول مجتمعة

وينادي الكثير من العراقيين بترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على تعظيم الواردات،وسط محاولات حكومية للقضاء على الفقر، من خلال «الرعاية الاجتماعية» أو «القروض الميسرة».

وكان مجلس النواب، صوت في 3 حزيران 2024، على جداول قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم 2024 المعدلة بما يقارب من 211.9 تريليون دينار (الجارية والإستثمارية)، وهي تزيد عن النفقات المقدّرة لسنة 2023 بنسبة 7%، إذ بلغت التخصيصات الجارية 157 تريليون دينار (74.1%)، بينما بلغت التخصيصات الاستثمارية 55 تريليون دينار (25.9%).

أموال تبني دول

وبحسب تصريحات سابقة لوزير المالية العراقي السابق علي علاوي، فإن «من بين أكثر من ترليون دولار مثلت مجموع موازنات العراق خلال 17 عاماً (منذ عام 2003 حتى عام 2020) ضاع أكثر من 250 مليارا منها بسبب (الفساد الإداري)»، مبينا أن»صرف هذه الأموال كان (استفادة مالية) لبعض الجهات مما أدى إلى تراجع قدرات الدولة وأن هذه الأموال كافية لبناء عدة دول».

لكن بحسب خبراء اقتصاديين يخالفون علاوي الرأي، فإن «الأموال الضائعة من الموازنات العراقية هي أكبر من المبلغ الذي تحدث عنه وزير المالية السابق» مبينين أن «مجموع موازنات العراق للأعوام التي تلت 2003 هو أكثر من 1.1 ترليون دولار والمبلغ المهدور الذي تحدث عنه وزير المالية هو فقط للأموال التي ضاعت بدون قيود صرف رسمية».

ويرجح الخبراء «مقدار الأموال «الضائعة» يقدر بـ»400 450- مليار دولار أميركي»، أي نحو 40 بالمئة من مجموع موازنات العراق»، وهو ما عدوه كافياً»بناء 400 ألف مدرسة نموذجية بقيمة مليون دولار للمدرسة الواحدة، أو 20 ألف مستشفى نموذجي قيمة الواحدة 20 مليون دولار، وشراء 28 ألف طائرة F-16 سعر الواحدة منها نحو 16 مليون دولار، أو تكفي لمنح كل فرد عراقي مبلغ 10 آلاف دولار».

أين ذهبت الأموال

وبحسب الخبراء فإن «العقود الوهمية والعقود المبالغ بأسعارها، والموظفين غير الموجودين في الحقيقة، والمصروفات التشغيلية والمشاريع الاستثمارية وتحويل العقود هي أوجه الهدر الأكبر في الأموال العراقية»، فيما كان «الهدر الأكبر هو في «سوء الإدارة والتخطيط وتسييس الاقتصاد».

ويضيف الخبراء أن «العراق امتلك نحو 850 ألف موظف قبل 2003 ارتفعت أعدادهم إلى أكثر من 4.5 مليون موظف في دوائر تحول أغلبها إلى (مراكز استنزاف للوقت والمال)»، مبينين أن «ما تم صرفه على الخدمات مثل التعليم والصحة والدفاع لا يتجاوز 30 بالمئة من موازنات العراق، فيما يتوزع الباقي بين جيوب الفاسدين وثقوب سوداء للهدر وسوء الإدارة والاعتماد على الاستهلاك ودعم الاستيراد على حساب التصنيع المحلي».

وبحسب رئيس هيئة النزاهة القاضي حيدر حنون في مقابلة مع قناة آر تي الروسية في 23 شباط 2024، فإن «التطور الذي حصل في العراق وضعنا في المرتبة 154 وليس 157 في مؤشر الفساد العالمي (من أصل 180 دولة)أي ثلاث مراتب أقل عن المؤشرات السابقة»، مبينا أن»أموالنا المنهوبة كبيرة وتحتضنها وتضعها بعض الدول في مصارفها الكبرى وأدخلتها حتى في اقتصاداتها والعقبة الرئيسية تكمن في كشف حجمها والكمية التي هُربت وأسماء أصحاب الحسابات المودعة في البنوك الأجنبية».

ويبين «نسعى للحصول على أكبر مساحة للوصول إلى المبالغ التي سرقت لكنها في حقيقة الواقع الذي لا بد أن نقر به أن المبالغ كبيرة ومنذ 19 سنة ونيف سرقت من العراق أموال كثيرة دخلت في حسابات وودائع في مصارف عملاقة واقتصادات كبيرة وبعض الأموال ذهبت إلى الإرهاب».

لكن تقرير هيئة النزاهة السنوي لعام 2023، يكشف أن «مجموع الأموال المستردة منذ تأسيسها بلغ أكثر من 391 مليار دينار عراقي، فضلا عن (500 ألف) دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة الأموال التي مُنع هدرها أكثر من 82 مليار دينار عراقي وخمسة ملايين دولار امريكي، في حين كانت أموال الفساد المهربة خارج العراق، بحسب تقرير الهيئة، أكثر من 11 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى (10) عقارات في قضية تحقيقية واحدة.

بالأرقام..أثرياء العراق

وفي مؤشر جديد على الفساد، يلفت مدير المركز الفرنسي للدراسات حول العراق عادل باخوان، في 12 أيار 2024، من خلال إحصائية تهتم بالتفاوت الاقتصادي في العراق، إلى أن البلد يضم 36 مليارديرا تبلغ ثروة كل منهم أكثر من مليار دولار، فضلا عن 16 ألف مليونير، ثروة كل منهم أكثر من مليون دولار».

ويشدد باخوان على أن «العراق يضم نسبة كبيرة من الشباب، إلا أنهم يواجهون تحديات في تحقيق مستقبل مستقر». مضيفاً أن «نسبة 68% من العراقيين أعمارهم تحت سن الـ(30)، وتصل نسبة البطالة ضمن هذه الفئة إلى 40%. وتُعزى هذه التحديات بشكل كبير إلى قضايا تغير المناخ».

وهو نفس التصريح الذي أدلى به الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي مبينا أن «عدد الملياريرات يفوق الموجود في 9 دول وهي: الكويت ولبنان والإمارات ونيجيريا وهنغاريا ورومانيا وهولندا والبرتغال والدنمارك، وهذه الفئة فاحشة الثراء قليلة العدد مقارنة بمجموع الشعب العراقي ظهرت عبر تجارات غير مشروعة مثل تجارة السلاح والمخدرات والدولار والسكراب والكاز وغيرها ولذلك ظهرت لدينا هذه الفئة».

كما يكشف رئيس مؤسسة كوردستان لمراقبة حقوق الإنسان هوشيار مالو، في 17 آذار 2024، أن «نسب معدلات الفقر تزداد في العراق باضطراد، مع تدخل الدولة والحكومة في السوق»، مبينا إن «العراق لا يملك أي برنامج اقتصادي، لمواجهة معدلات الفقر المرتفعة في البلاد».

ويضيف أنه «على الرغم من أن العراق لديه موازنة ضخمة، إلا أن البلاد لا زالت تعيش في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي»، مشيراً الى أن «العقلية الحاكمة راهناً في البلاد، لا تقبل فكرة السوق الحرة، والدولة والحكومة العراقية تتدخلان في السوق، لذا فإن نسبة معدلات الفقر تزداد يوماً بعد آخر».

العراق ودرجات الفقر

وفي هذا الإطار، يكشف المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق في 9 تموز الجاري، عن وجود أكثر من (10 ملايين) عراقي يعيشون تحت خط الفقر، لافتاً إلى «خلو» موازنة العام 2024 من دعم هذه الفئات.

وفي العراق، ساهمت الأزمة الاقتصادية المستمرة وارتفاع سعر صرف الدولار وانعكاسه على أسعار السلع والمواد الأساسية، في ارتفاع مستوى خط الفقر، إذ أكدت إحصاءات تصدر محافظات الجنوب معدلات الفقر، وفي مقدمتها محافظة المثنى بنسبة 52 بالمائة، وتليها محافظة القادسية وميسان وذي قار بنسبة 48 بالمائة، فيما بلغت نسبة الفقر في العاصمة بغداد 13 بالمائة، وفي محافظة نينوى 34.5 بالمائة، في حين

تقرير النزاهة: «مجموع الأموال المستردة منذ تأسيسها بلغ أكثر من ٣٩١ مليار دينار عراقي، فضلا عن (٥٠٠ ألف) دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة الأموال التي مُنع هدرها أكثر من ٨٢ مليار دينار عراقي وخمسة ملايين دولار امريكي ..

تصل نسبة الفقر في محافظات الوسط إلى 18 بالمائة.

ويقول نائب رئيس المركز حازم الردايني في بيان، إن «وزارة العمل تقوم عبر دائرة الرعاية الاجتماعية بتوزيع رواتب شهرية لـ2 مليون أسرة فقط، وهناك اكثر من مليون أسرة تستحق راتب الرعاية لم يحسب لها حساب بموازنة 2024 التي جاءت خالية من أي تخصيصات جديدة لشبكة الحماية، إضافة إلى أكثر من 1.650.000 ألف عاطل مسجل بدائرة العمل".

وفي وقتٍ سابق، كشفت منظمة برنامج الأغذيةً العالمي WFP الدولية التابعة للأمم المتحدة في تقرير موسع لها عن أنشطة دعم المستوى المعيشي والتأقلم مع تبعات التغير المناخي في العراق وبرامج التمكين لمجتمعات متضررة في سبع محافظات عراقية أن معدل البطالة بين شباب العراق بلغت 35%، في حين ازدادت معدلات الفقر منذ العام 2018، حيث أن 29.6% من العراقيين هم دون خط الفقر بواقع 12.27 مليون شخص من تعداد نفوس يبلغ 41.2 مليون يُشكل الشباب نسبة 70% منهم.

الجدير بالذكر أن وزارة التخطيط قد أعلنت في عام 2023 عن وصول نسبة الفقر في البلاد إلى 25 في المئة، مؤكدة في الوقت نفسه إعدادها استراتيجية لدعم الفئات الفقيرة والمهمشة وتحسين سبل الحياة في مختلف المجالات من صحة وسكن وتعليم وتحسين الدخل.

إجراءات حكومية

وفي (21 تموز 2023)، أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد الأسدي، أن «الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة رفعت مستوى العراق 20 درجة في تسلسل درجات الفقر الدولية، وفق منظمة الأمم المتحدة»، مبينا أن «من خلال هذه الخطوات ارتفع العراق 20 درجة من حيث درجات الفقر حسب آخر تقرير للأمم المتحدة، حيث كان العراق بالمرتبة 86 ووصل الآن إلى 66، وسنستمر بعملنا حتى يصل العراق إلى مراحل متقدمة».

ويرى مراقبون ضرورة دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم القروض للمواطنين من ذوي الدخل المحدود والفقراء، بما يُشكل نقلة مهمة في آليات مكافحة الفقر، عبر توفير فرص الاعتماد على الذات وزيادة الإنتاج لدى المواطنين، ممن يعانون من تدني مداخيلهم ومن هم تحت مستوى خط الفقر.

لكن المطلوب وفق خبراء، هو وضع سياسات تنموية واستثمارية شاملة تعمل على التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية العراقية، وبما يسهم في تقليص معدلات الفقر المرتفعة بشكل كبير، حيث لا يعقل وفقهم أن يعاني ملايين العراقيين من الفقر، في بلد يسبح على بحار من النفط والغاز والمعادن ومختلف الثروات الطبيعية.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية: «الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة رفعت مستوى العراق ٢٠ درجة في تسلسل درجات الفقر الدولية، وفق منظمة الأمم المتحدة»..

نموذج الموازنات الحالي

ويقول الخبير الاقتصادي والمالي مصطفى احمد حنتوش في حديث لمجلة «فيلي» إن « نموذج الموازنات المالية بعد عام 2003 هو نموذج يعتمد على مركزية الدولة، عبر الزيادات في رواتب الموظفين وإقامة مشاريع استثمارية وأخرى متنوعة، وهذا النموذج كان المفترض به ان ينشئ بنية تحتية للعراق ويتجاوز هذا الأمر عبر اكتمال جميع مقوماتها من كهرباء وخدمات أخرى منذ عام 2012 وينتقل الى موضوع العمل

ويضيف الخبير الاقتصادي أن «للأسف موازنات العراق تصرف على المشاريع ذاتها، فهناك مشاريع لا زلنا نعمل بها منذ عام 2006، وذلك بسبب التلكؤ والاندثار وعمليات التوقف بهذه المشاريع».

ويوضح حنتوش أن «هناك حاجة لنموذج جديد من الموازنات يقسمها الى 3 أقسام، الأولى: نموذج دولة وبرامج خاصة بالحكومة وتكون محددة ولا تضم آلاف المشاريع التي لا يمكن ان تكتمل، والقسم الثاني يحدد للقطاع الخاص مثل إنشاء المدن الصناعية وطريق التنمية، والقسم الثالث موازنة للقروض وذلك لتطوير حالة العمل»، مبينا انني «لست مع موازنة وزارة التخطيط التي تضم آلاف المشاريع ولا تكتمل لكثرتها».

انتقد «معهد واشنطن» الأمريكي في تقرير تحت عنوان «النفط العراقي.. نعمة للسياسيين ونقمة على سكان البصرة؟»، غياب الرعاية الصحية الكافية من جانب الحكومة العراقية رغم ميزانيتها القياسية، وعدم إيلاء الاهتمام اللازم بالوقاية البيئية التي تحمي المواطنين في المناطق التي تشهد نشاطا متصاعدا في استخراج النفط وبرغم الأرباح الكبيرة التي تحققها الشركات العملاقة.

فيلي

الثروة السوداء
نقمة على العراقيين والبصراويين

واعتبر التقرير الأمريكي، ترجمته مجلة «فيلي»، أن تدهور الصحة العامة في مدن الاستخراج النفطي، يستدعي إجراءات وطنية ملموسة لإنهاء المعاناة المتضررين عبر توفير مراكز العلاج المتخصصة عبر أموال المنافع الاجتماعية المتأتية من الأرباح النفطية.

وذكر التقرير، أن البرلمان العراقي أقر في حزيران/يونيو 2023، موازنته العامة الاتحادية، للسنوات 2024،2023، 2025، حيث خصصت الدولة نحو 198.9 تريليون دينار (153 مليار دولار أميركي) لكل عام، وهو مبلغ طائل ويُعتبر الأكبر في تاريخ البلاد، مضيفا أنه برغم الميزانيات الضخمة التي تعتمدها بغداد، لا يزال العراقيون يعانون يوميا من هشاشة البنية التحتية، ونقص فرص العمل، وفقر الخدمات في شتى القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية.

واشار التقرير تحديدا الى مدينة البصرة الغنية بالنفط، حيث يشكو السكان المحليون الذين يعيشون بالقرب من المواقع النفطية، من إرتفاع معدل الإصابة بالأمراض السرطانية، وأمراض الجهاز التنفسي والعصبي، مع ندرة وفرة الأدوية وفقر الرعاية الصحية الخاصة في القطاع العام، وهو ما يُجبر المرضى على السفر الى الخارج وتحديدا الى إيران والهند وتركيا والأردن ولبنان، وينفقون ما يصل إلى 6 ملايين دولار أميركي شهريا لتلقي الرعاية الصحية والعلاج، ما يساعد ذلك على هدر الأموال العامة وتوجيهها نحو الخارج.

وتابع التقرير انه ليست هناك بيانات توضح أعداد المصابين بالسرطان منشورة في المواقع الحكومية، حيث تتعمد السلطات الصحية حجب أي معلومات أو بيانات توضح أعداد المرضى بالسرطان، فيتم التعامل معها على أنها مواضيع حساسة يجب عدم الخوض بها، ويتم معاقبة من يصرح بأي معلومة إلى وسائل الإعلام، مضيفا ان التكلفة البشرية تأتي كإضافة للخسائر الكبيرة التي تلحقها صناعة النفط بالبيئة، حيث تئنّ البيئة العراقية تحت وطأة الفساد المستشري، مُخلفًا وراءه كارثة بيئية تهدد صحة وحياة الأجيال القادمة.

واضاف التقرير انه في ظل غياب الرقابة والقوانين الرادعة لتقنين كمية الإنتاج بما يتوافق مع المعايير العالمية من أجل الحفاظ على البيئة، تُعلن الحكومة العراقية زيادة الإنتاج وإحالة عدد من الحقول النفطية إلى مناقصات لصالح شركات نفطية كبرى، ضمن جولات التراخيص، من دون مراعاة للمعايير البيئية، لافتا الى انه مع كل برميل يُستخرج، تُلوّثُ الأرضَ والمياهَ والهواءً، تاركةً وراءها دمارًا بيئيًا لا يُمكن إصلاحه.

حقول تنتج النفط والأمراض

وذكر التقرير ان البصرة تضم أكبر حقول النفط في العراق، أبرزها، حقل الرميلة الذي ينتج نحو 40% من إجمالي النفط في العراق، بالاضافة الى حقول مثل غرب القرنة:1 الذي يُنتج حوالي 560 ألف برميل نفط يوميًا، وحقل غرب القرنة:2 الذي يُنتج حوالي 500 ألف برميل نفط يوميًا، حقل الزبير الذي ينتج حوالي 220 ألف برميل نفط يوميًا، وحقل مجنون الذي يُنتج حوالي 450 ألف برميل نفط يوميًا، وحقل اللحيس الذي يُنتج أكثر من 140 ألف برميل نفط يوميًا، وحقل نهر عمر الذي يُنتج

أكثر من 40 ألف برميل نفط يوميًا.

واستند التقرير على بيانات الأقمار الصناعية المتحسسة للمواقع النفطية، والتي تظهر أن حقل الرميلة هو من أسوأ حقول النفط في العالم في حرق الغاز المصاحب، حيث تتسرب المركبات السامة لتختلط بالهواء أثناء حرائق آبار النفط والمنتجات النفطية، ويمكن أن ترتفع السحابة الدخانية الناتجة عدة مئات من الأمتار وتنتشر على مئات الكيلومترات متبعة اتجاه الرياح، مشيرا الى ان المواد النفطية المحترقة، تنتج مجموعة واسعة من الملوثات، مثل السخام (الكربون في الغالب) والغازات (أبرزها ثاني أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة (مثل البنزين) وكبريتيد الهيدروجين، والغازات الحمضية، والتي تسبب مخاطر صحية بالغة.

وذكر التقرير بان المدير العام الأسبق لشركة نفط البصرة، إحسان عبدالجبار، صرح في العام 2020، بان حقل نهر بن عمر يعتبر من أكثر الحقول جدلًا بشأن الملوثات النفطية والغازات المنبعثة، وأوعز بتخفيض إنتاج النفط الخام إلى الحد الأدنى لحماية البيئة من التلوث، لكن عملياً، لم تقم السُلطات بخفض الإنتاج.

ونقل التقرير عن الصحافي الاستقصائي صفاء خلف، قوله أن المُحددات البيئية والحمائية العراقية تضبط المسافة ما بين حقول النفط والمواقع السكنية لغاية 10 كم؛ لكن غالباً ما يتم التغاضي لتنخفض الى 5 كم بسبب مرونة الإجراءات وتداخل المواقع النفطية مع المناطق المأهولة لاسيما في الأرياف.

وبحسب خلف، فان «لائحة تلك المُحددات ظلّت غير مُحدثة، وواقعة تحت تأثير النظرة البيروقراطية القديمة التي تفترض اساساً أن المناطق المأهولة تقع خارج النطاق الجغرافي للنشاط الاستخراجي بفعل قلة السُكان، واستثمار مواقع نفطية مركزية خارج المدن، وحينها، اي قبل عقود، كان التمدد إلى مواقع بترولية لصيقة أو ضمن المناطق المأهولة غير مطروح، فضلاً أن العراق مرّ بفترات توقف أو خفض إنتاج طويلة بفعل الحروب المتتالية والعقوبات الدولية المُشددة، ما أثر على مراجعة المُحددات البيئية والحمائية.»

مهارب قانونية وتملص

ونقل التقرير عن خلف قوله ان «عقود الإنتاج النفطي (جولات التراخيص)، تُحتم على مُسببي الانبعاثات تعويض المتضررين وتمويل مشروعات تحسين البيئة المحلية؛ حتّى أن الوثيقة الحكومية للمساهمة المُحددة وطنياً بشأن تغير المناخ (NDC)، اقترحت ضرورة تحفيز شركات النفط والغاز على الإبلاغ عن الانبعاثات ضمن أطر شفافة وموثوقة، وإطلاق حملات لقياس الميثان المنبعث، إلاّ إن الشركات التي تهيمن على حقول الاستخراج، ابتكرت مهارب قانونية بمعونة الحكومة المركزية، للتملص من مسؤولية الكشف عن نسب حرق الغاز وآثار ملوثاته، فضلاً تأثيرات البيئية المُدمرة لكامل القطاع الاستخراجي.»

واعتبر خلف ان «البصرة قد تكون هي النموذج الأقوى الذين يبين مدى استهتار سياسات الدولة العراقية غير النظيفة».

ولفت التقرير الى ان الدستور العراقي يشير في المادة 111 منه على أن النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، وينسجم هذا القانون مع القانون الدولي الذي يعتبر الثروات الطبيعية ملك الشعوب، في الوقت نفسه، تُلزم الشركات الكبرى في إقامة مشاريع وتوفير خدمات متنوعة ضمن المنافع الاجتماعية، لكن تلك الأموال تستغل في عمل مشاريع صغيرة، دون التركيز على المشاريع الأهم، لاسيما تلك المتعلقة في الصحة وعلاج الأمراض السرطانية التي تنتشر في محافظة البصرة بشكل مخيف.

وختم التقرير بالقول ان صمت الحكومة العراقية، رغم الموازنات المليارية الضخمة المعتمدة على الريع النفطي غير النظيف، بات يُفاقم من معاناة العراقيين ويحوّل استفادتهم من «الثروة السوداء» إلى نقمة.

واكد تقرير المعهد الامريكي ان تدهور الصحة العامة في مدن الاستخراج النفطي، يستدعي إجراءات وطنية ملموسة لإنهاء المعاناة المتضررين عبر توفير مراكز العلاج المتخصصة عبر أموال المنافع الاجتماعية المتأتية من الأرباح النفطية، فضلاً عن فرض محددات بيئية صارمة على الشركات النفطية، من اجل إحراز هدفين أساسيين هما: تحقيق العدالة البيئية بخفض الإنتاج، وثانياً إنصاف ضحايا الأنشطة النفطية المدمرة للبيئة ولصحة السُكان المحليين.

« الشركات التي تهيمن على حقول الاستخراج، ابتكرت مهارب قانونية بمعونة الحكومة المركزية، للتملص من مسؤولية الكشف عن نسب حرق الغاز وآثار ملوثاته فضلاً عن التأثيرات البيئية المُدمرة لكامل القطاع الاستخراجي »

ازمة الكهرباء تتواصل

وحديث تصديرها يعود الى الواجهة

تميز الصيف الحالي بتواصل انقطاعات التيار الكهربائي لاسيما في بغداد، وفي استطلاعات لمعظم مناطق العاصمة اشار سكان من شتى المناطق، الى ان تزويد الكهرباء في العام الماضي وفي سنين سابقة كان أفضل، على حد وصفهم، فيما قال آخرون انه مع مرور السنوات فان اوضاع الكهرباء لا تتحسن بل هي في تدهور متواصل بحسب قولهم .

استمرت الانقطاعات طيلة أشهر الصيف واخذ الانقطاع يمتد لمدد طويلة فضلا عن ان «الفولتية» تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الكبير، ولقد تسبب ذلك في اعطاب بعض الاجهزة الكهربائية على وفق السكان.

اما تصريحات المسؤولين عن تلك الازمة فجاءت كالعادة متفائلة وهم يتطرقون الى مقدار «الميغاواطات» المضافة؛ ويقول أحد السكان ان عليهم ان يحدثونا بلغة مفهومة فنحن لا نعرف ما هو الميغاواط؛ بل يجب ان يخبروننا بدلا من ذلك عن مقدار الساعات المضافة التي تطرأ على الخدمة.

ويلاحظ انه برغم شكاوى السكان من سوء الخدمة فان تصريحات المسؤولين تجيء مشابهة لأحاديث سابقة عن تصدير الكهرباء العراقية الى دول اخرى، مثلما طرحوا في سنوات سابقة.

وفي هذا يشير وزير الكهرباء زياد علي فاضل، في تصريح جديد وهو يتطرق الى ما اسماه تفاصيل الخط المشترك بين العراق وتركيا، الى إن «خط الربط الكهربائي العراقي التركي هو مشروع استراتيجي يمثل نقلة نوعية في مجال تعزيز شبكة الكهرباء الوطنية، من خلال ربطها مع الشبكة الدولية عبر تركيا والاتحاد الأوروبي»، لافتا بالقول ان «تركيا ستزود العراق بـ 300 ميغاواط صيفاً، بينما سيزود العراق تركيا بـ 150 ميغاواط خلال بقية فصول السنة من الطاقة الفائضة لديه»، وهنا يلفت المراقبون الى ان العراق يعاني نقصا في الطاقة حتى في فصل الشتاء وبقية السنة وقد سبق ان انقطعت الكهرباء حتى في شهور الشتاء.

ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية الوطنية لا تتعدى ساعتين متواصلة، وإن المناطق التي يسكنها المسؤولون ومكاتب الأحزاب تشهد استمراراً في التغذية بالكهرباء، فيما المناطق السكنية الأخرى تعاني سوء التجهيز.

وبرغم إعلان الحكومة عن معالجة مشكلة الكهرباء عن طريق الربط الكهربائي مع الأردن ودول الخليج، إلا أن المراقبين والسكان يرون انها أصبحت عصيّة ولم تُعالج، اما الانجاز فيظهر انه مقصور على منطقة صغيرة هي مدينة «الرطبة» القريبة من الحدود الاردنية بفضل الربط مع الاردن؛ وتتواصل الازمة برغم إعلان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني عن افتتاح وتشغيل 200 محطة كهربائية في عموم مناطق العراق ومدنه.

وبرغم إعلان العراق انه ينتج من الكهرباء حاليا 25 ألف ميغاواط، بخلاف العام الماضي الذي كان ينتج فيه 24 ألف ميغاواط، إلا أن التجهيز أسوأ بكثير بحسب الوقائع واستطلاعات رأي السكان.

وينقل عن المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أحمد موسى، قوله، انه يجري التحول إلى الإنتاج والتوزيع الأرضي، الذي يعد بحسب تصريح له، إحدى الوسائل الآمنة لنقل الطاقة، في ظل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، فيما يرى سكان انهم ملوا من تلك الوعود التي تتكرر في كل صيف او بداية الشتاء بحسب قولهم.

وفي هذا يقول موسى، أن المشكلة الرئيسة المسببة لتدهور قطاع الكهرباء في العراق هي سوء شبكات النقل والتوزيع، لأن جزءاً كبيراً منها قديم ولا يتحمّل درجات حرارة عالية، وجزء آخر يعاني من زخم وأحمال زائدة تفوق قدرته، فضلا عن التجاوزات الحاصلة على شبكات النقل والتوزيع، وتسبب ذلك في عودة أزمة الكهرباء وزيادة في ساعات التقنين، وردا على ذلك يتساءل مواطنون عن الذي فعلته الوزارة طيلة أكثر من عشرين عاما منذ 2003.

ويشدد المتحدث باسم الوزارة على ان البلد بحاجة لمحطات تحويل وشبكات توزيع جديدة، في ظل الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.

اما لجنة الكهرباء والطاقة في البرلمان العراقي فتحدثت عن سوء التحضيرات لملاكات وزارة الكهرباء، خلافاً للوعود التي أطلقتها الوزارة للموسم الصيفي الحالي.

وقالت عضو اللجنة، سهيلة السلطاني، إن التحضيرات التي وعدت بها وزارة الكهرباء لموسم الصيف الحالي لم تكن دقيقة، إذ تكررت المشكلات ذاتها التي كانت في العام السابق والأعوام التي سبقته، وبيّنت أن اللجنة حددت الأسباب الحقيقية وراء الفشل في تحقيق ساعات التجهيز من خلال عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع، وبالخصوص قضية عدم توفير المغذيات الكافية التي تتحمّل الضغط الكبير على الطاقة الكهربائية.

ويقول مواطن من بغداد، إن ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية الوطنية لا تتعدى ساعتين متواصلة، وإن المناطق التي يسكنها المسؤولون ومكاتب الأحزاب تشهد استمراراً في التغذية بالكهرباء، فيما المناطق السكنية الأخرى تعاني سوء التجهيز.

ويلفت أحد سكان العاصمة، إلى أن واقع الكهرباء في العراق بات مرضاً مزمناً يتفاقم مع حلول فصل الصيف، وأن المواطنين يعتمدون على المولدات الكهربائية الأهلية التي لا غنى عنها، وأصبحت بديلا موثوقا به بدلا من الوعود الحكومية التي اعتاد عليها العراقيون في ملف الكهرباء، على حد وصفه، نافيا تواجد أي تحسن في المنظومة الكهربائية، إنما الواقع أصبح يتجه للأسوأ، «ولغاية الآن لا توجد معالجة فعلية لهذه المشكلة، على الرغم من الأموال الطائلة التي صُرفت على المشاريع والمحطات» بحسب تعبيره.

وبحسب جهات الاختصاص فان معالجة مشكلات الكهرباء تتطلب جهودا متكاملة وتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، فضلا عن الدعم الدولي والإقليمي، ويطالبون بمعالجة ملف الكهرباء كوحدة متكاملة والابتعاد عن الانتقائية وتجزأة الملف، حتى وان تطلب الامر اناطة الملف الى مكتب رئيس الوزراء مباشرة.

يتوضح لنا ان أسباب سوء إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق متعددة ومعقدة، ويمكن تلخيصها واجمالها في ان معظم محطات توليد الكهرباء في العراق قديمة وبحاجة إلى صيانة مستمرة وتحديث، وان كثيرا من هذه المحطات تعاني من مشكلات تقنية وبحاجة إلى قطع غيار حديثة.

كما لا يمكن انكار ان الفساد شكل ويشكل عقبة كبيرة أمام تحسين قطاع الكهرباء، وان الأموال التي تُخصص لتحسين وتطوير البنية التحتية غالبا ما تُهدر أو تستعمل بطرق غير فعالة، بحسب مصادر متعددة.

ان كثيرا من محطات الكهرباء تعتمد على الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز، وبسبب سوء الإدارة والفساد، غالبا ما يكون هناك نقص في توفر الوقود المطلوب لتشغيل هذه المحطات بكفاءة، ما يؤدي الى استيراده وصرف اموال طائلة في هذا المضمار.

كما ان هناك عديد التجاوزات على شبكة الكهرباء، مثل الربط غير القانوني واستعمال الكهرباء من دون دفع الرسوم، مما يؤدي إلى زيادة الحمل على الشبكة وتقليل كفاءتها، بحسب الدراسات.

كما ان عدم الاستقرار الأمني وتفجيرات الابراج في اوقات شتى عرقل جهود صيانة وتطوير البنية التحتية، ويعرض العاملين في قطاع الكهرباء للخطر.

كما لا تتواجد استراتيجية وطنية واضحة ومتكاملة لتحسين قطاع الكهرباء، فضلا عن التغيرات المتكررة في السياسات والمسؤولين؛ وان التأثيرات البيئية ومنها الأحوال الجوية القاسية، ومن ذلك درجات الحرارة المرتفعة في الصيف، تزيد من الطلب على الكهرباء وتؤثر على كفاءة عمل المحطات.

من اجل ذلك يشدد المتخصصون، على ان الحل يتمثل في معالجة جميع تلك المشكلات وغيرها مجتمعة، بإنشاء شبكات حديثة على وفق ما توصل اليه العلم الحديث، تجنبا للمصروفات الكبيرة وتحقيقا لأمثل الطرق وانجعها للتوصل الى حل جذري لهذا الملف الشائك.

جنـي التمـور:
طباخات رطب مبكرة بسبب التغير المناخي

■ فيلي

المتعارف عليه ان موعد جني ثمار النخيل «التمر» في العراق يبدأ من شهر آب أو ايلول، حتى نهاية كانون الأول في عملية تعرف بـ «ال□طاف»، يقوم بها «الصاعود» كون شهر آب هو شهر نضوج التمر.

وفي العادة فان اول عشرة أيام من شهر اب او ما تسمى «طباخات الرطب» هي الوقت الملائم لإنضاج التمر بفعل الجو الحار والرطوبة وانعدام الرياح «الشرجي»، اذ يتبدل «الخلال» إلى رطب ثم يتحول الى تمرة كاملة؛ غير ان شهر آب لهذا العام بحسب الأرصاد الجوية لم يشهد رطوبة شديدة.

ومن الطريف هنا ان نذكر، ان دليل المملكة العراقية 1935 ـ 1936 أورد ان قطف التمر في العراق للاتجار يبدأ في اول أيلول من كل سنة، وصنف مناطق بعقوبة ومندلي وبدرة من مناطق زراعة النخل المهمة، وذكر ان اجود تمر يعطيه النخل في العراق هو مندلي وبدرة في أراض تعلوها تلال الكلس، بحسب الدليل، فلنتأمل الفرق الذي تسبب فيه تعاقب السنوات والتغيرات المناخية.

والملاحظ في هذا الموسم ان القطاف شرع فيه من بداية شهر تموز وليس آب او ايلول، اذ بدأ فيه جني الرطب لاسيما في منطقة ابي الخصيب في البصرة لصنفي الحلاوي اولا ثم الساير، وقد أدى ذلك الى توفير فرص العمل لكثير من الشباب.

وفي تموز ٢٠٢٤ قال المتحدث باسم وزارة الزراعة، محمد الخزاعي ان موسم قطف ثمار التمر بدأ مع شهر تموز لمنتوج الرطب، ما يعني ان جني التمر بدأ مبكرا هذا العام.

ان التبكير في جني محصول التمر من النخيل في العراق قبل أوانه المعتاد في شهر آب يعود لعدة أسباب، منها، التغيرات المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة، التي تسهم في نضج التمر قبل الوقت المعتاد، اذ ان ارتفاع الحرارة لمدد طويلة يؤثر على سرعة نضوج الثمار.

وفي بعض الأحيان يجري جني التمر مبكرا لتلبية طلب السوق أو للحفاظ على حصص التصدير، وبعض الأصناف تكون مطلوبة مبكرا لأغراض تجارية،

بخاصة في الأسواق الخارجية.

وفي حال تواجد تهديد من الآفات الزراعية أو الأمراض، قد يضطر المزارعون إلى جني المحصول مبكرا لتجنب الخسائر؛ كما ان بعض الأساليب الزراعية والتقنيات الحديثة، مثل الري بالتنقيط وطريقة استعمال الأسمدة، قد تسهم في تسريع نضوج التمر.

وفي بعض الأحيان يجري جني التمر مبكرا لتفادي مشكلات النقل والتخزين، بخاصة في المناطق التي قد تعاني من ارتفاع درجات الحرارة أو نقص في الإمكانيات الخزنية والتسويقية.

وللمقارنة فان موعد جني التمور للعام الماضي 2023 كان متأخرا عن السنة الحالية بحسب تصريح المتحدث باسم الوزارة، محمد الخزاعي الذي قال حينها في تموز من عام 2023، ان «موسم حصاد التمور لم يبدأ بعد ليكون هنالك حديث عن تأخيره»، وبرزت حينها تصريحات انه «بسبب تغير المناخ والأمطار الأخيرة، سيتأخر نضوج التمر هذا العام، وهذه الحالة تحدث للمرة الأولى»، ومن المعلوم ان الامطار تعوق حبوب اللقاح عن التلقيح الضروري لأمهات النخيل.

فيما كان خبير زراعي هو، تحسين الموسوي، قد توقع تأخر حصاد التمور في العراق في ذلك الموسم، بسبب الاصابات بالفيروس، بحسب قوله.

ويتفق المزارعون، مع ذلك بالقول إن موسم عام 2023 شهد التأخر في موعد نضوج التمر، معززين الرأي القائل ان المناخ والأمطار التي شهدها البلد في أواخر الربيع وأوائل صيف 2023، أخرت إنضاج وجني النخيل.

وبحسب الخبراء فان الانتاج العراقي من التمور يشهد تزايدا سنويا بفضل زيادة المساحات المزروعة في شتى المحافظات.

وكان المتحدث باسم وزارة الزراعة قد قال، ان العراق قام بتصدير أكثر من 650 ألف طن للخارج في عام 2022.

وعن توقعاته بشأن موسم ٢٠٢٤ اوضح «نتوقع انتاج هذا العام سيكون أكبر من انتاج العام الماضي خصوصا وان غابات نخيل كاملة دخلت الى خط الانتاج لاسيما في المشاريع الاستثمارية في المثنى ومشاريع العتبات المقدسة في النجف وكربلاء».

ولفت الخزاعي الى «توسع واعادة احياء زراعة النخيل من قبل الفلاحين كونها مشروعا مربحا وهنالك نشاط لإعادة احياء بساتين النخيل في محافظات عدة».

يذكر ان إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، أفادت بأن العراق جاء في المرتبة الرابعة عالمياً بإنتاج التمور لعام 2023؛ وبحسب الاحصائية، فقد أنتج العراق في عام 2023 ما مقداره 735 ألف طن من التمور من 17 مليون نخلة، مشيرة الى ان التمور العراقية معظمها تصدر إلى تركيا والهند ومصر وسوريا والأردن والإمارات والصين وبنغلاديش والصين وبعض الأسواق الأوروبية والأمريكية.

وكان يتواجد في العراق ٦٠٠ نوع من التمر انقرض منها ٦٠ بالمئة بسبب الجفاف والتغيرات المناخية.

وزراعة النخيل في العراق واجهت عديد المشكلات على مر العقود، برغم أن العراق كان يُعرف بأنه «بلد النخيل» بسبب وفرة نخيله وإنتاجه الكبير من التمر؛ ومن أبرز المشكلات التي تعرضت لها زراعة النخيل الحروب التي مرت على العراق، وبخاصة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وحرب الخليج (1991)، أدتا إلى تدمير مساحات واسعة من بساتين النخيل نتيجة القصف والحرائق.

وكذلك فان العمليات العسكرية بعد عام (2003) والصراعات الداخلية، أثرت أيضا بشكل مباشر على البنية التحتية الزراعية.

كما ان ارتفاع مستويات الملوحة في الأراضي الزراعية والمياه الجوفية نتيجة الاستغلال المفرط للري وسوء إدارة الموارد المائية أدى إلى تدهور التربة وتقليص إنتاج النخيل، فضلا عن تداخل مياه البحر مع الأنهار العراقية بسبب التغيرات المناخية وانخفاض تدفق الأنهار، أدى إلى تفاقم مشكلة الملوحة.

والعراق يعاني من نقص في الموارد المائية بسبب بناء السدود في دول المنبع، مثل تركيا وإيران، مما قلل من تدفق مياه نهري دجلة والفرات، و كذلك فان الجفاف المستمر وتغير المناخ اسهما في تقليل كميات المياه المخصصة للزراعة، وبالنتيجة تراجع إنتاج النخيل.

كما ان نخيل العراق تعرض لأمراض وآفات زراعية مثل «سوسة النخيل الحمراء» و«الدوباس»، وهي من أكثر الآفات فتكا بالنخيل. هذه الأمراض تسببت في موت كثير من الأشجار.

اما التوسع العمراني العشوائي فقد أدى إلى إزالة كثير من بساتين النخيل لتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية وصناعية، بخاصة في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة، مع إهمال المناطق التي كانت مصنفة بإنتاج اجود انواع التمور ومنها مندلي وبدرة.

والمزارعون العراقيون يعانون من نقص في الدعم الحكومي فيما يخص توفير الأسمدة والمبيدات وتحديث الأساليب الزراعية، فضلا عن عدم توفر إرشادات زراعية حديثة للمزارعين بشأن كيفية مكافحة الآفات والحفاظ على صحة الأشجار أثر على الإنتاجية.

اضف الى ذلك ان الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن فرص عمل أفضل تركت عديد المزارع مهملة وغير مستغلة بشكل فعال؛ وبرغم هذه التحديات، بذلت في السنوات الأخيرة جهود من قبل الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي لإحياء زراعة النخيل، بتحسين أساليب الري، و مكافحة الآفات، وتشجيع إعادة زراعة النخيل

التوسع العمراني العشوائي فقد أدى إلى إزالة كثير من بساتين النخيل لتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية وصناعية، بخاصة في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة، مع إهمال المناطق التي كانت مصنفة بإنتاج اجود انواع التمور ومنها مندلي وبدرة.

أين ذهب الباكستانيون في العراق

اختفوا ام جرى اخفاؤهم؟

تزامنا مع انتهاء مراسم زيارة العاشر من محرم في العراق، صدرت تصريحات لافتة لوزير الشؤون الدينية الباكستاني، شودري سالك حسين، في اجتماع مع اللجنة الدائمة للشؤون الدينية والوئام بين الأديان في برلمان بلاده، ونقلت عنه صحيفة «الأمة» الباكستانية تصريحا أثار كثيرا من الجدل.

■ فيلي

فقد تحدث الوزير عن اختفاء 50 ألف باكستاني في العراق، منهم من دخل البلاد مؤخرا لإحياء مناسبات دينية في الموسم الحالي، من دون أن يحدد النطاق الزمني الذي اختفى في غضونه العدد الكامل.

وقد أحدث الرقم المعلن الكبير من مسؤول باكستاني على اعلى المستويات بشأن المختفين، ضجة في العراق واستنفارا في ردود المسؤولين، انتهى إلى إعلان الحكومة العراقية، فتح تحقيق موسع في مزاعم وزير الشؤون الدينية الباكستاني.

وعلى صعيد المسؤولين الحكوميين العراقيين، فقد تنوعت ردودهم وتحدث وزير العمل العراقي أحمد الأسدي عن تزايد اعداد العمالة الاجنبية بصورة عامة، وفي هذا السياق أبدى امتعاض وزارته من تزايد العمالة الباكستانية غير القانونية في البلاد، ورجّح أن يكون المتسربون من الزيارات الأخيرة قد هربوا بهدف العمل غير القانوني، معلنا أن وزارته فتحت تحقيقًا مستقلًا في الموضوع.

وأصدرت وزارة الخارجية العراقية يوم الاحد 28 تموز 2024 (المصادف 22 محرم)، بياناً توضيحياً بشأن مزاعم اختفاء هذا العدد الكبير من الباكستانيين في العراق. وقالت في بيانها، إنها «تابعت ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن مزاعم اختفاء 50 ألف باكستاني في العراق، إذ قامت الوزارة بإجراء اتصالات رسمية مع الجانب الباكستاني ممثلاً بوزير الشؤون الدينية الباكستاني، شودري سالك حسين، الذي أكد حدوث التباس في نقل المعلومات

التي أدلى بها».

وأضافت أن «ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن اختفاء 50 ألف باكستاني غير صحيح، وأن الجانب الباكستاني سيقوم باستدعاء الوسيلة الإعلامية التي قامت بنشر الخبر غير الدقيق للتحقيق في الأمر».

وقد عاد الوزير الباكستاني وغيّر من سياق حديثه السابق، لكنه لم ينف الموضوع من اساسه، وقال بهذا الشأن انه جرى إخراج تصريحه عن سياقه، و»جرى استعماله للإساءة لباكستان، هذا العدد (50 ألفاً) هو للسنوات الماضية وليس لهذه السنة فقط، «هؤلاء لم يختفوا؛ بل تخلفوا عن العودة، وليسوا تابعين لأي جهة أو تنظيم»، في إشارة إلى ما ردده البعض من إمكانية تجنيد هؤلاء إلى لدى فصائل وجماعات مسلحة.

وعلى إثر هذه التصريحات، أعلنت الداخلية العراقية القبض على عشرات الباكستانيين المقيمين بشكل غير قانوني في البلاد، منهم من دخل بشكل قانون وهرب، ومنهم من دخل بشكل غير شرعي؛ ويتساءل المراقبون هنا: هل السلطات العراقية عاجزة عن إحصاء من دخل عبر منافذها الرسمية من الجنسية الباكستانية؟

وأصدرت مديرية الجوازات والإقامة في العراق بيانا حاولت بوساطته نسف ادعاء المسؤول الباكستاني، اذ اشارت الى ان عدد الوافدين الباكستانيين الى العراق منذ بداية العام الحالي بلغ 84251 فيما غادر 88427 باكستانيا البلاد.

لكن مختصين بالتحليل الرقمي يقولون إن هذا البيان لا ينفي امكانية تسرب 50 ألف باكستاني كما يقول المسؤول الباكستاني، فمن الممكن ان من بين الـ 84 ألف باكستاني وافد تسرب 50 ألف شخص منهم، فيما غادر 34 الفا منهم من الوافدين الجدد، فضلا عن مغادرة 54 الف اخرين من الوافدين القدامى المتواجدين في العراق بخاصة مع حملات الترحيل التي بدأت وزارة الداخلية ووزارة العمل تقودها في العراق في العام الحالي.

وقد أثارت التصريحات المتناقضة والارقام المعلنة، كثيرا من الجدل في العراق، واشار مراقبون بالقول انه «في الدول الأوروبية إذا اختفى شخص واحد تقوم الدنيا ولا تقعد، وفي بلادنا يختفي 50 ألفا وليس لنا جفن يرجف»، بحسب تعبير بعضهم.

وفسر أحد المدونين الامر بالقول ان «أغلبهم لا يأتون بغرض الزيارة بل لغرض العمل ويبقون في العراق لسنوات من دون إقامة. يفترض من وزارة الداخلية أن تحصيهم لأنهم يعدون خطرا على المجتمع من كل النواحي». وشكك آخرون في قدرة الحكومة العراقية على معرفة العدد الحقيقي للباكستانيين، ويقول مدون «أتوقع أنهم لن يقدروا على معرفة الرقم بشكل دقيق وذلك بسبب الدخول العشوائي في أثناء وقت الزيارة الدينية وعدم ضبطه أو صعوبة ذلك، بسبب عدم تحديد الأعداد لكل دولة في أوقات الزيارة».

ولم يصدق غيرهم بالرقم المعلن «لو قالوا 50 شخصا فالرقم يدخل العقل، لكن 50 ألفا، فهذه مسألة لا تدخل أي عقل».

وكانت إحصائية رسمية سابقة، لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، كشفت، عن ان أكثر من مليون عامل أجنبي يعملون في العراق، المسجل منهم فقط بأوراق رسمية 71 ألفا.

وحذر المختص في الشأن الاقتصادي ناصر الكناني، من خطورة العمالة الأجنبية التي تفاقم ازمة البطالة في العراق، موضحا انه «بما لا يقبل الشك فأن العمالة الأجنبية اسهمت بشكل كبير وخطير في تفاقم ازمة البطالة في العراق واثرت سلبا على إيجاد كثير من فرص العمل للشباب العراقي العاطل عن العمل، وهذا الامر لا يقتصر على العاصمة بغداد، لكن ربما تكون هي الأكثر تأثرا بهذا الامر».

وبين ان «الحكومة العراقية أدركت خطورة ملف العمالة الأجنبية وتأثيرها على تفاقم ازمة البطالة، لاسيما ان اغلب تلك العمالة تكون بصورة غير شرعية وغير قانونية، ولهذا تعمل على تنظيم هذا الملف، من اجل الاسهام بحل ازمة البطالة عن طريق الاعتماد على الشاب العراقي، بدل العمالة الأجنبية غير القانونية، التي غزت السوق المحلي بصورة خطيرة من دون أي رقابة عليها».

ويلفت خبراء الى ان الرقم الكبير من المتسللين الباكستانيين في داخل الأراضي العراقية لا ينعكس فقط في تزايد العمالة غير القانونية في العراق بانخراط كثير منهم في سوق العمل من دون التصاريح القانونية المطلوبة، ولكن الخطورة تكمن في التأثير الكبير لهؤلاء على الأمن الوطني العراقي والسلم الأهلي، بحسب وصفهم.

ويقول متخصصون انه في كل دول العالم يواجه السائح شروطاً ومتطلبات أمنية منذ لحظة دخوله المنافذ الحدودية أو المطار حتى مكوثه في الفندق، من معلومات وتدقيق يجعل من العثور عليه أو مراقبته أمرا سهلا، إلا في العراق فقد تبخّر كثير من الوافدين من جنسيات باكستانية وإيرانية وأفغانية وغيرها من دول عربية وجدت في هذا البلد ملاذا آمناً وفرصة للاستثمار غير المشروع عبر التسول وتجارة الرقيق وإنشاء عصابات للسرقة والابتزاز، بحسب قولهم.

يشار الى ان الاجهزة الامنية العراقية كانت قد كشفت مؤخرا انها ألقت القبض على ستة باكستانيين يهددون السكان، قاموا باستئجار إحدى الدور السكنية في منطقة الگريعات ببغداد، التي تقع ضمن الطريق المؤدي لسير الزوار إلى المراقد الدينية، حيث قاموا بتهديدهم وتسليبهم. وجرى قبل ذلك إطلاق النار من قبل وافد باكستاني على مجموعة من السكان في أثناء مأدبة إفطار جماعي في شهر رمضان الفائت قرب جامع أبو حنيفة في الأعظمية ببغداد وإصابة أحد منتسبي الشرطة. وقال مصدر في شرطة بغداد، إن «أوامر عليا صدرت بضرورة تشديد الإجراءات عند بوّابات المراكز التجارية والمولات والمصانع والمحال الكبيرة، بخاصة في مناطق الشورجة والكفاح والنضال و كمب سارة، حيث الأسواق الكبيرة للجملة، بهدف منع تسرب أي من هؤلاء الباكستانيين إلى بغداد».

ويرى الخبير في الشأن الأمني كمال الطائي، أن «تدفق هذا العدد الكبير من الباكستانيين قد يشكل تحدياً كبيراً للأمن الداخلي، اذ يمكن أن يستغل بعض الأفراد هذه الفوضى لتنفيذ أعمال تخريبية أو أنشطة مشبوهة في بلد يعاني أصلاً من الفوضى القانونية»، مردفا، أنه «يجب على الأجهزة الأمنية أن تكون يقظة وتعمل على مراقبة الوضع عن كثب لمنع أي تهديدات محتملة، واعتقال المخالفين لقوانين الإقامة وترحيلهم بشكل جماعي».

«أغلبهم لا يأتون بغرض الزيارة بل لغرض العمل ويبقون في العراق لسنوات من دون إقامة. يفترض من وزارة الداخلية أن تحصيهم لأنهم يعدون خطرا على المجتمع من كل النواحي»

في بلاد العجائب كل شيء مباح، الشجر والحجر وصولاً الى البشر، كل شيء مسروق، الاموال والاجيال والحقيقة والاحلام، انه المال السائب الذي لا راعٍ له ، خيرات وفيرة لاحصر لها تتكالب عليها قطعان الذئاب والثعالب وابناء آوى وكل المفترسات الاخرى. والا ماذا نسمي دولة ومؤسسات تمر من امامها «ترليونات» تعادل موازنات دول ولا يرمش جفن لمسؤوليها ولايتهز ضمير، اي منظومة حكم في الارض ترضى بهذا الهوان تجاه مصالح الناس وقوتها وتسمح ان تنهش علانية وبفخر وتباهي؟!. نعتذر منك يابن زهير لاننا اسأنا الظن بنزاهتك وشفافيتك حيث أوضحت لنا ان لاقانون ولادستور ولاشريعة ولا حق يمكن ان يثنيكم عن تمزيق الوطن وتقاسم اشلاءه!!.

مدير التحرير

248

فەیلی

آب 2024

FAILY MAGAZINE

AUGUST 2024

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين